

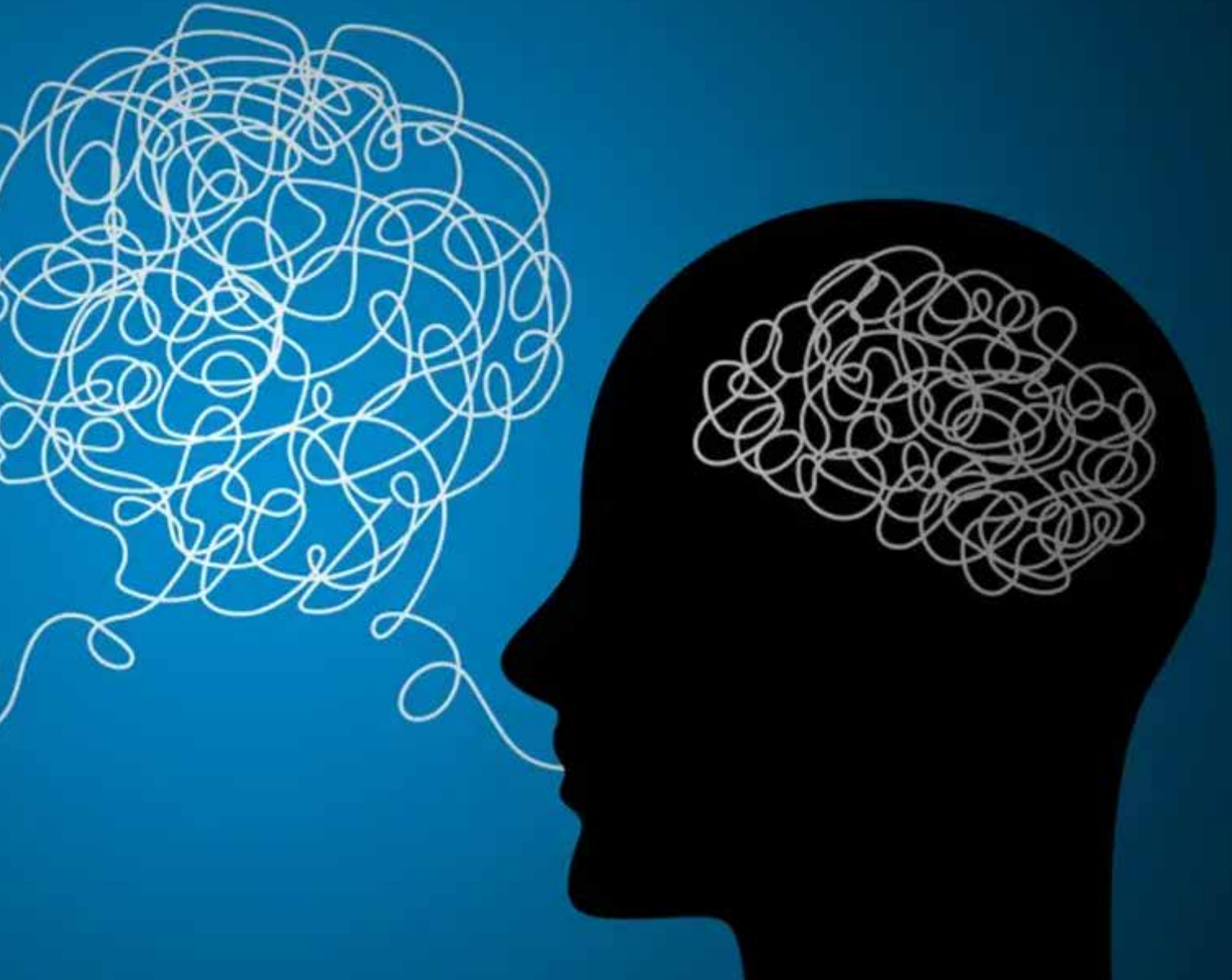
٢٠٢٦



سامح فايز
صحفي مصري

حفريل

مقالات في بنية العقل الإنساني



في الداخل ..

□ بيع الوهم .. كيف وظّف الإخوان منظمات حقوقية لصالح

أجندتهم؟

□ «الإخوان» والعمل السري: آخر العمليات الفاشلة للنظام

الخاص .

□ خمس محن عصفت بجماعة الإخوان المسلمين .

□ ما بعد الإخوان: لماذا لا يعني سقوط التنظيم نهاية الظاهرة؟

□ خمس اغتيايات دموية نفذتها جماعات الإسلام السياسي .

□ من «حسم» إلى «Gen Z» كيف تتبدل الأسماء وتستمر الشبكات؟

□ مفاهيم حول الإخوان .. وهم الصقور والحمام .

□ «قسم الوحدات» .. محاولات الإخوان اختراق المؤسسة

العسكرية .

□ الإخوان المسلمين في السعودية .. هكذا سعى البنا لاختراق

الدولة الوليدة .

□ «الأوامر الممزقة» .. كيف ضربت أزمة الهوية الجيل الثالث

من شباب الإخوان .

□ تحولات الإخوان .. من التيار القطبي إلى داعش .

□ «الإخوان كعادة دماغية» .. كيف تبني الطاقة قبل أن تبني

الفكرة؟

□ الإخوان وسرقة التبرعات .

□ إمبراطورية أموال الإخوان في عصر «البلوك تشين» .. ما

القصة؟

□ تساؤلات حول بنية العقل الإخواني .

□ الحالة الإخوانية بعد ٢٠١٣ .

□ مصطفى مشهور .. ظل سيد قطب في تنظيم الإخوان .

□ مؤسسة التعليم عند الإخوان كاتقصاد خفي: لماذا لم تعد

المساجد كافية؟

□ صحافة الإخوان : النظام السري لتوجيه الرأي العام .

بيع الوهم.. كيف وظف الإخوان منظمات حقوقية لصالح أجندهم؟



سامح فايز
صحفي مصري

وثّق الموقع الرسمي للإخوان المسلمين معلومة اختراق النظام الخاص للجماعة، للحزب الشيوعي في محافظة الغربية بمصر، في النصف الأول من القرن العشرين، في مقال بعنوان «فرج النجار - المطارد الحر».

كتب الموقع قصة عضو النظام الخاص في محافظة الغربية: «انتسب الحاج فرج، بتكليف من النظام الخاص، إلى الحزب الشيوعي في الغربية، وترقى فيه إلى أن أصبح الرجل الثاني (سكرتير الحزب الشيوعي بالغربية) على مستوى وجه بحري، وساهم بدور فعال في إفشال محاولة اغتيال الإمام البنا التي حاول أن ينفذها الحزب بتوجيه من الاتحاد السوفييتي.

وليس ذلك فحسب، بل أصبح حارساً خاصاً للإمام البنا في بعض الأوقات، وكان قائماً على عملية تأمين الإمام البنا إلى عزبة عبد الله النبراوي، بعد أن حلت الجماعة في ١٩٤٨/١٢/٢٨م، إلا أن الشيخ النبراوي اعتقل، وبعدها اغتيل الإمام البنا».

قصة فرج النجار هي الأشهر التي يُستدلّ بها على سياسة جماعة الإخوان في اختراق المؤسسات التي قد تمثل خطراً على وجود التنظيم، المسألة التي دفعت الإخوان

إلى اختراق وزارات التعليم، والثقافة، والنقابات المهنية، والاتحادات العمالية، في المنطقة العربية عموماً، بأشخاص لا ينتمون ظاهرياً إلى الجماعة، لكنهم أعضاء في تنظيمها السري.

من تلك الاختراقات، المتعلقة بمنظمات حقوقية وهمية، تنسب زوراً تقارير حقوقية يقال إنها ترصد انتهاكات حقوقية في دول عربية بعينها، ثم تعمل قنوات الجزيرة القطرية على توظيف تلك التقارير بالشكل الذي يخدم أهداف قطر وتركيا في المنطقة.

أحدثها تقرير حقوقي عن مصر نسبته قناة الجزيرة القطرية إلى ما يُسمى «المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا»، ذكر التقرير أن مصر نفذت إعدامات سياسية ضد بعض المعارضين، لكن لم يذكر التقرير أن الإعدامات التي تمت بالفعل هي لأعضاء خلية إرهابية نفذت عمليات قتل، وأن تلك الخلية تحاكم بالقانون المصري منذ ٥ أعوام تقريباً!

« دراسة:

الجماعة تمكنت

من تسجيل

منظمات

حقوقية تتبع

التنظيم بشكل

غير مباشر

بعدد من الدول

الأوروبية»

لكن هل تدرك قناة الجزيرة القطرية أن «المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا»، فرع لمنظمة رئيسية في القاهرة بالاسم نفسه، «المنظمة العربية لحقوق الإنسان»، وأن فرع لندن تمّ تجميده بالفعل في بيان صدر في تموز (يوليو) ٢٠١٣، بسبب شبهات في التمويل والسياسات؟

في البيان قرّر مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان سحب اعتماد «المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا»، وإنهاء عضويتها وكافة أشكال العلاقة المؤسسية معها.

وكان مجلس أمناء المنظمة قد اتخذ قراراً بتجميد عضوية فرع لندن في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٢؛ بعد فشل كلّ التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة للمنظمة منذ العام ٢٠٠٩ لإصلاح أوضاع «المنظمة في بريطانيا» ورأب الصدع داخلها، وتوقف عدد من أعضائها السابقين عن إصدار بيانات غير مهنية وغير موضوعية عن التطورات في بعض البلدان العربية، وارتباط هذه البيانات بأهداف جماعات سياسية ومؤسسات إعلامية معيّنة، فضلاً عن شبهات بالفساد المالي.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، نشر دراسة بعنوان: «الإخوان ومنظمات حقوق الإنسان.. من يسيطر على من؟»، للباحث محمود بسيوني، رصدت اختراق العناصر الإخوانية للمنظمات الحقوقية، حيث أشارت الدراسة إلى أنّ الجماعة استخدمت ستة تكتيكات لتطويق الحركة الحقوقية، هي: تأسيس منظمات تخضع لها ولا تتبعها تنظيمياً، اختراق المؤسسات الحقوقية الدولية عبر عنصر من عناصرها، ابتزاز تلك المنظمات بمظلوميتها التاريخية، نسج العلاقات مع مؤسسيها ومديريها بما يسمح بتمرير المعلومات التي يرغبون في إيصالها للرأي العام، مشاركة عناصرها بشكل مكثف في الاجتماعات الحقوقية الدولية سواء في المجلس الدولي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو تنظيم اللقاءات مع أعضاء الكونغرس الأمريكي أو البرلمان الأوروبي، وأخيراً توفير التمويل لأنشطة بعض تلك المنظمات بهدف السيطرة على أجندة عملها.

**«داليا زيادة:
للأسف ثمة
مؤسسات
رغم أسماؤها
الكبيرة جعلت
نفسها رهينة
المال السياسي
القطري»**

أكدت الدراسة أنّ الجماعة تمكنت من تسجيل عدد من المنظمات الحقوقية، التي تتبع التنظيم بشكل غير مباشر في

عدد من الدول الأوروبية، وتحديدًا مدينة جنيف بسويسرا، وهي مقرّ المجلس الدولي لحقوق الإنسان، وأصبح لديها أنشطة عديدة تعقد داخل مقر الأمم المتحدة مستغلة وجود عدد كبير من المنتمين للجماعة بدول الاتحاد الأوروبي وسهولة تسجيل المنظمات الحقوقية، ثم حوّلتها إلى أدوات هجومية على الدولة المصرية ودعم الجماعة سياسياً من خلال الملف الحقوقي واستغلالها أداة لمهاجمة خصوم الجماعة، وأيضاً الترويج لها وتجميل وجه الجماعة وتصدير صورة للمجتمع الدولي أنها جماعة مسالمة لا تستخدم الدين والعنف لتحقيق أغراضها السياسية.

وأشارت الدراسة إلى استفادة الجماعة من علاقتها بدولة قطر، التي أسست منظمات تابعة لها ودعمت إنشاء منظمات أخرى تابعة للتنظيم الدولي، وهي «مؤسسة الكرامة -سويسرا (تموّل من إمارة قطر، أسّسها عبد الرحمن، وتعمل في جنيف)»، «كوميتي فور جيستس -سويسرا (وهي منظمة سويسرية يديرها الإخواني أحمد مفرح، وتعمل على حماية سجناء جماعة الإخوان الإرهابية)، «المنبر المصري لحقوق الإنسان» وهي منظمة إخوانية أسّست في أوروبا، وتعمل ما بين أوروبا والولايات المتحدة، وتضمّ كلاً من الإخواني الحاصل على الجنسية الأمريكية «محمد سلطان» نجل القيادي الإخواني صلاح سلطان، ومعتز الفجيري أمين صندوق الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان، وتمّ اختيار مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بهي الدين حسن مستشاراً للمنبر».

ومن هذه المنظمات: «مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان -إسطنبول»، التي يديرها المحامي الإخواني محمود جابر،

**«محمد أنيس:
أشكّ أنّ أياً من
الجهات التي
تسمي نفسها
دولية لها صلة
قانونية أو
تنظيمية بالأمم
المتحدة»**

وتعمل من إسطنبول، وتحظى بحماية من النظام التركي، «منظمة السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان- لندن»، ويديرها الإخواني علاء عبد المنصف، وتعمل على تدويل القضايا المتهم فيها الإخوان وتحويلها إلى قضايا حقوقية، و«مركز الشهاب لحقوق الإنسان- لندن»، يديره الإخواني «خلف بيومي»، محامي إخوان الإسكندرية والمقيم في لندن حالياً، وهي مؤسسة تعمل على دعم سجناء التنظيمات الإرهابية.

ومنها أيضاً: «منظمة «ليبرتي» بلندن، ويديرها عزام التميمي، عضو التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وهي المسؤولة عن عمليات تقديم الإخوان وأفكارهم للمجتمع البريطاني منذ التسعينيات، و«هيومان رايتس مونيتور - لندن، وتديرها الإخوانية سلمى أشرف عبد الغفار، وهي ابنة القيادي الإخواني المدان في قضية التنظيم الدولي والاستعراض القتالي لشباب الجماعة الإرهابية بجامعة الأزهر أشرف عبد الغفار، و«منظمة أفدى الدولية- بروكسل»، تأسست عام ٢٠٠٦، وتنشط في دعم جماعة الإخوان ومؤسساتها في أوروبا»، وأخيراً «الائتلاف الأوروبي لحقوق الإنسان- باريس» وتديره الإخوانية داليا لطفي الهاربة خارج مصر، وينشط الائتلاف بتمويل قطري في دعم الإخوان في فرنسا لدى مؤسسات حقوق الإنسان الدولية العاملة هناك، وفق الدراسة.

مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، السفير محمد أنيس، يرى أنّ بعض المنظمات تحصل على ما يُسمّى صفة مراقب، لكنه شكك أنّ أيّاً من تلك الجهات لها صلة قانونية أو تنظيمية بالأمم المتحدة.

وأضاف السفير محمد أنيس، في حديثه لـ«حفريات»: «عند مناقشة تقارير الدول في لجان الأمم المتحدة المتخصصة، مثل لجنة حقوق الطفل، من حق المنظمات غير الحكومية، في أيّ دولة في العالم، أن تقدّم تقارير يُطلق عليها تقارير الظل، وتلك مسألة معلنة، من قبل لجان الأمم المتحدة، من أجل تقديم تلك المنظمات تقاريرها الخاصة، على اعتبار أنّ مناقشة اللجان للتقارير الخاصة بالدول مسألة مفتوحة للجميع، وبها شفافية»، موضحاً: «من هنا قد يحدث اللبس عند تناول أخبار تلك المشاركات إعلامياً، فيظنّ البعض أنها صادرة عن الأمم المتحدة ولجانها».

وأشار أنيس إلى أنّ الحكومة البريطانية أعدت، منذ عدة سنوات، تقريراً عن نشاط الإخوان في بريطانيا؛ «والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل تمّ تقديم المعلومات والوثائق الموجودة لدى مصر لهذه اللجنة أم لا؟ لذلك يجب أن يكون لدينا نحن أيضاً نشاط في متابعة مثل تلك المسائل وتقديم المعلومات».

من جانبها، لفتت الحقوقيّة داليا زيادة، مديرة المركز المصري للدراسات الديمقراطية الحرّة، إلى أنّ «المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا» معروف عنها التمويل القطري، مضيفة في تصريحها لـ«حفريات»: «في تلك الحالة فمن الطبيعي أن تفسر تلك المنظمات أيّ فعل تجاه الإخوان أو أي إجراء يتخذ ضد الإخوان داخل مصر باعتباره إجراءً سياسياً، وستحاول أن تلبس الأمور على غير حقيقتها، مثلها في ذلك مثل منظمات أخرى وكبيرة، والمثال على ذلك مؤسسة «الكرامة»، و«هيومن رايتس ووتش»، و«منظمة العفو الدولية»، وفق زيادة.

وتوضح زيادة: «تلك المؤسسات، بالرغم من أسمائها الكبيرة، للأسف جعلت نفسها رهينة المال السياسي القطري، وأصبحت توجهات تلك المنظمات تعتمد تماماً على ما يمليه عليهم النظام القطري، ومن ضمن تلك الإملاءات، توجيه الاتهامات إلى دول بعينها، مثل، مصر، والإمارات، والسعودية، والادعاء طوال الوقت أن فيها انتهاكات لحقوق الإنسان، وفي المقابل لا تجد أيّ حديث عن تركيا، أو قطر، أو الدول التي فيها بالفعل انتهاكات لحقوق الإنسان».

تستكمل زيادة: «هذه المنظمات أيضاً معروفة بالدفاع المستميت عن جماعة الإخوان، وتصويرها على أنها جماعة ليست دينية متطرفة، وإنما تنظيم سياسي معارض داخل مصر، وأنهم يتعرّضون للاضطهاد، لأنهم يمارسون المعارضة السياسية، وليس لأنهم أصحاب فكر متطرّف، نفذ أعمال عنف بالفعل مثبتة وموثقة».

«الإخوان» والعمل السري: آخر العمليات الفاشلة للنظام الخاص



سامح فايز
صحفي مصري

أدركت جماعة الإخوان، منذ نشأتها الأولى؛ أنها في حاجة إلى تأسيس تنظيم مسلح يعمل على حماية مصالحها، وقد كان مع نشأة النظام الخاص، الجناح العسكري للجماعة، والذي نفذ العديد من المهام الإرهابية، كان في مقدمتها اغتيال القاضي الخازندار أمام منزله، ثم اغتيال رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي، ثم محاولة اغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، ورغم قوة التنظيم الخاص داخل تيار الإخوان، إلا أن أعضاء الجماعة يؤكدون دائماً أن العمل المسلح انتهى مع التأسيس الثاني لجماعة الإخوان، بعد خروجهم من المعتقلات، في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، واستمر ذلك النفي حتى الآن، رغم استمرار العمليات الإرهابية التي تورط فيها أعضاء جماعة الإخوان، وتزعم الجماعة دائماً أنه لا علاقة لها من قريب أو بعيد بأي عمل مسلح.

السؤال الذي يفرض نفسه الآن؛ هل كانت محاولة اغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر هي آخر عمليات النظام الخاص بالفعل؟

التنظيمات السرية في الإخوان

تدلّ وقائع التاريخ؛ أن جماعة الإخوان المسلمين سقطت في شرك العمل السري أربع مرات حتى اليوم، تلك المراحل

ذكرها عضو جماعة الإخوان المسلمين المنشق، الدكتور عبد الستار المليجي، في كتابه «آخر العمليات الفاشلة للتنظيم السري»، الصادر عن دار «ميريت» بالقاهرة، أشار المليجي في كتابه إلى أنّ المرة الأولى التي تشكّل فيها التنظيم السري كانت بقرار من المرشد العام حسن البنا، عام ١٩٤١، ووضِع على رأسه محمود عبد الحليم المهندس الزراعي السكندري، لكنّه استقال لظروف خاصة، ثم حلّ محلّه موظف بوزارة الزراعة يدعى عبد الرحمن السندي.

عن مبرر تأسيس نظام مسلّح للجماعة، كتب المليجي: «كان المبرر في البداية حماية الدعوة من خصومها، وانتهى أمر هذا التنظيم بالتمرد على الجماعة ومقاتلتها والخروج على قواعد الدين والقانون في وقت واحد، ثم تسبّب في مقتل البنا، كبير الإخوان، كردّ فعل طبيعي لمقتل النقراشي كبير الحكومة وقتها».

«تدلّ وقائع التاريخ أنّ جماعة الإخوان المسلمين سقطت في شرك العمل السريّ أربع مرات حتى اليوم»

يضيف المليجي؛ أنّ التنظيم السري الثاني شكّله الأستاذ الهضيبي، تحت ضغط الشعور بالخطر من جهتين، الأولى بقايا التنظيم السري المنحل، والثانية مجلس قيادة الثورة الذي بدأ يطارد الجماعة لوقوع خلافات حادّة بينها وبينه، وأوكل التنظيم الجديد إلى صاحب ورشة نجارة يدعى يوسف طلعت، وانتهى التنظيم الثاني بالقبض على معظم أعضائه، ثمّ القبض على المرشد، وأعضاء الجماعة، وإعدام رئيس التنظيم، عام ١٩٥٤، والذين اتّهموا بالاشتراك في محاولة قتل الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في ميدان المنشية.

التنظيم السري الثالث، بدأت فكرته نهاية الخمسينيات، وتشكّل في بداية الستينيات بقيادة تاجر حبوب من دمياط،

يدعى الشيخ عبد الفتاح إسماعيل، ومعاونه المهندس الزراعي محمد الشريف، وحدّد هدفه في قتل عبد الناصر ومعاونه، وقلب نظام الحكم بالقوة، وانتهى التنظيم بالقبض على أعضائه وإعدام رئيس التنظيم، ومعه سيد قطب ومحمد يوسف هواش.

يشير المليجي في كتابه إلى أنّ «التنظيم السري الرابع تشكّل بالسجون، حوالي عام ١٩٧٣، على مشارف الخروج منها، بعد وفاة عبد الناصر»، مضيفاً: «رئيس التنظيم الرابع كان قيادياً في التنظيم الأول، وهو الفيزيائي بالأرصاد الجوية، مصطفى مشهور، من قرية السعديين مركز منيا القمح شرقية، وتنظيم مشهور الجديد تشكل من رفقاءه القدامى، ومن سار على طريق السريين من بعدهم، ومعظم من بقي من تنظيم الشيخ عبد الفتاح إسماعيل، واستكمل هذا التنظيم تشكيلاته فور خروج الإخوان من السجون، عام ١٩٧٥، بتجنيد كثيرين من شباب الجماعات الإسلامية في فترة السبعينيات».

عن هدف التنظيم الرابع قال المليجي: «كان هدف التنظيم الرابع مغايراً للتنظيمات السابقة، كان الهدف الجديد هو قلب نظام الحكم في الإخوان أولاً (اختطاف الجماعة) ليستولي على مقدرات الجماعة وممتلكاتها ويتخلص من ازدواجية القيادة، ويصبح مطلق اليد في قرار الإخوان، ثم يأتي الهدف الثاني، وهو استخدام الجماعة المختطفة للاستيلاء على الحكم في مصر».

بهذه الرؤية؛ يفصل عبد الستار المليجي بين الجماعة ككيان، وبين التنظيم الخاص، وعن ذلك ذكر في كتابه: «وأمام هذه الحقائق التاريخية الدامغة؛ فإننا نستطيع أن نقرر أنّ

الإخوان المسلمين شيء، والتنظيم السري شيء آخر، يختلف عنها تماماً، وأن جماعة الإخوان المسلمين قد تأذت كثيراً من فعل هؤلاء وخبصهم ولبصهم على مدار التاريخ».

السريون الجدد

شهادة المليجي، باعتباره عضواً سابقاً بالتنظيم الخاص، الذي أسس له مصطفى مشهور، رغم أنها شهادة شخصية، إلا أنه أكدها ما ورد في الجزء الثاني من «موسوعة الحركات المسلحة»، للقيادي الإخواني المنشق، مختار نوح، والتي أورد فيها تفاصيل القضية ١٢٢ لعام ١٩٨٣، التي كشفت تأسيساً جديداً للتنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين.

نوح، في كتابه، أكد رواية المليجي بأن التنظيم السري كان مساراً آخر لا علاقة له بجماعة الإخوان ككيان، يقول نوح: «ففي أحد الأيام الساخنة، في عام ١٩٨٣، استدعى عمر التلمساني عدداً من المقربين إليه، والمستشارين في حجرته، إلى المناقشة والحوار حول ما كتب في بعض الصحف، من أن تنظيماً سرياً قد تم اكتشافه في الإخوان المسلمين، وتبادل وجهات النظر مع الجالسين، إلا أن أغلب الموجودين رأوا أن هذه مكيدة من نظام ما بعد السادات؛ لأنه كان من وجهة نظرهم نظاماً غامضاً لم يظهر منه ما تطمئن إليه نفوس الإخوان».

غير أن اعترافات المتهمين في القضية أكدت وجود تنظيم سري لا يعلم عنه مكتب إرشاد الجماعة شيئاً، ذكر نوح في كتابه: «قال أحمد توفيق كنزي، المتهم الأول في القضية؛ إنه كُلف من الدكتور محمود عزت بتكوين مجموعات تنظم في



القيادي الإخواني المنشق مختار نوح

قسم خاص، وتربّي تربية خاصة، تحت إشرافه شخصياً، وأنّ محمود عزت بدأ في هذا العمل بمجرد وجوده في القاهرة، بحسب تعبيره، وقام أحمد توفيق كنزي بذكر مجموعة من البيانات والمعلومات لهذا التنظيم الخاص، ثم قامت مباحث أمن الدولة بانتزاع هذه الاعترافات ثم كتابتها على هيئة أول مذكرة معلومات ضدّ الإخوان المسلمين في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك، وتم القبض على هؤلاء جميعاً، عدا المتهمين: محمود عزت وخيرت الشاطر».

العملية سلسيل

يستكمل عبد الستار المليجي، في كتابه «آخر العمليات الفاشلة للتنظيم السري»، ذكر سيطرة التنظيم الخاص على جماعة الإخوان وانقلابه على مجريات الأمور داخل الجماعة؛ بسرد تفاصيل العملية سلسيل: «فور اكتمال طلائع الغزو المعدّ في أوروبا وأمريكا والسعودية والكويت واليمن، تشكّل منهم تنظيم مصغر، تحت لافتة شركة سلسيل، بمجلس إدارة مكوّن من أحمد عبد المجيد، بصفته مالك الشركة الأم في لندن، وخيرت الشاطر رئيس مجلس الإدارة، وعضوية حسن مالك، ومحمد إبراهيم، وعدد من الإخوان المرسلين بكلّ محافظة، كما تأسّس فرع لشركة «سلسيل» بالمانيا، تحت قيادة محمد سعد الكتاتني وكمال الفولي، ليكون المسؤول عن تسويق أفكار التنظيم السري في الصعيد، وبدأ التنظيم يجمع معلومات تفصيلية حول جميع الإخوان ويسجلها في كروت باسم كل عضو، وجمعت المعلومات في شركة «سلسيل» دون أي علم من مكتب الإرشاد أو العاملين معه، وبدأت هذه المنظمة الجديدة تصنف الإخوان دينياً، تبعاً لمواصفاتها الخاصة».



خيرت الشاطر

عملية سلسبيل كانت سبباً في كشف تنظيم الإخوان بالكامل للأجهزة الأمنية في القاهرة، «ولكن كيف كانت نهاية المتورطين في العملية سلسبيل لقلب نظام الحكم في الإخوان؟ كان جهاز أمن الدولة وراءهم خطوة بخطوة وتركهم يعملون بدأب واجتهاد في جمع المعلومات التي عجز هو عن جمعها عن الإخوان، ولما اكتملت عمليتهم ونضجت الثمرة وحن وقت قطافها، تقدّم ضباط أمن الدولة، بقيادة العقيد محمد قمصان، وقبضوا على المعلومات مرة واحدة في ساعة واحدة». وعن السيطرة الكاملة للنظام الخاص على مجريات الأمر في الجماعة؛ ذكر مختار نوح في كتابه «موسوعة الحركات المسلحة»: «هذا الصراع ظلّ خفياً، لم يظهر على السطح حتى مات حامد أبو النصر، بعد حوالي عامين من رئاسة إدارة الجماعة، لكن فوجئ الجميع بأنّ المستشار مأمون الهضيبي لم يترك فرصة لأحد أن يفكر أو ينتخب فقام بمبايعة مصطفى مشهور علناً أمام الناس عن المقبرة، وسُميت هذه البيعة «بيعة المقابر»، وتولّى مصطفى مشهور منذ هذه اللحظة أمور الجماعة، وبدأت الأمور تتغير ليتحقق ما أرادّه محمود عزت وخيرت الشاطر في القضية رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٣، وما كان يعقد سرّاً في الجماعة على هيئة تنظيم خاص أصبح يوجد علناً، بل أصبح هو المسيطر».

**«القضية ١٢٢
لعام ١٩٨٣ كشفت
تأسيساً جديداً
للتنظيم السري
و«سلسبيل»
كشفت تنظيم
الإخوان بالكامل
للأجهزة
الأمنية»**

(هـ) محن عصفت بجماعة الإخوان المسلمين



سامح فايز
صحفي مصري

واجهت جماعة الإخوان المسلمين، منذ عصر المؤسس حسن البنا وحتى الآن، مجموعة من الأزمات والمحن ألفت بأعضائها في السجون لعقود، وأعدم على خلفيتها أشهر قيادات الجماعة، بداية من خمسينيات القرن العشرين، وقتل مؤسس الجماعة حسن البنا، وترك جثمانه ينزف دماً حتى وافته المنية.

وواجهت الجماعة مجموعة من المحن، بسبب سياساتها، ترصد «حفريات» أشهرها في التقرير التالي:

(١) اغتيال الخازندار

«لو نخلص من الخازندار» العبارة التي غيرت مجرى تاريخ الجماعة الأشهر في التاريخ المعاصر، تلك التي قالها مؤسسها حسن البنا عام ١٩٤٨، في حضرة قائد النظام الخاص عبد الرحمن السندي وقيادات الجماعة، اعتراضاً على الأحكام التي أصدرها الخازندار ضد شباب الجماعة، والتي اعتبروها جائرة، وأن غلظتها لا تتناسب وقدّر الخطأ الذي ارتكبه الشباب، واعتبر السندي أن العبارة إذن بالقتل، ومن ثم بدأ التخطيط لعملية اغتيال القاضي في المسافة بين خروجه من منزله حتى وصوله سيراً على الأقدام إلى محطة القطار، في طريقه اليومي المعتاد إلى مقر عمله بالمحكمة.

وفي الثامن من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ صدر قرار بحل الجماعة وجميع شعبها في مصر، وضبط أوراقها وسجلاتها وأموالها وممتلكاتها، وحظر اجتماع خمسة أشخاص أو أكثر من أعضائها، وبعد أقل من ٢٠ يوماً من صدور القرار، اغتالت الجماعة رئيس وزراء مصر النقراشي باشا، بواسطة أعضاء النظام الخاص.

(٢) اغتيال رئيس وزراء مصر

اغتالت الجماعة رئيس وزراء مصر النقراشي باشا بعد تلك الحادثة بشهور بأيدي أعضاء النظام الخاص، وكان من ضمن أسباب الاغتيال التي أوردتها المتهم في المحكمة: «اعتداء النقراشي على الإسلام بحل الجماعة!».

وكان الرد على اغتيال النقراشي سريعاً؛ حيث اغتيل مرشد الجماعة حسن البنا فور خروجه من لقاء بجمعية الشباب المسلمين، لتدخل الجماعة في دوامة لم ينتشلها من بين براثنها سوى حركة الضباط الأحرار؛ التي تزعمت انقلاباً عسكرياً على النظام الملكي في القاهرة تموز (يوليو) ١٩٥٢.

(٢) محاولة اغتيال عبد الناصر

في السادس والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤، وعلى بعد ١٥ متراً من منصة وقف عليها الزعيم جمال عبد الناصر، أطلق محمود عبد اللطيف عضو جماعة الإخوان المسلمين النار في اتجاه المنصة، وقتل بعض الحضور، ولم يصب عبد الناصر في الحادث. ونتج عن محاولة الاغتيال العديد من حالات الإعدام والاعتقالات والتعذيب في السجون، وحظر عمل جماعة الإخوان المسلمين في القاهرة، ومن نتائج تلك المحنة فرار عشرات القيادات الإخوانية إلى الدول العربية المختلفة

«أواخر العام
١٩٤٨ صدر قرار
بحل الجماعة
وجميع شعبها
في مصر وضبط
ممتلكاتها»

مؤسسين لدعوات الإخوان داخلها، مثل مناع القطان في السعودية، وعبد البديع صقر في قطر.

(٤) إعدام سيد قطب

في أعقاب محاولة سيد قطب، إحياء تنظيم جماعة الإخوان المسلمين من جديد، للقيام بانقلاب ضد جمال عبد الناصر في الستينيات من القرن الماضي، وبعدما تأكد ناصر من وجود التنظيم، ألقى القبض على عدد كبير من القيادات، ومجموعة كبيرة من القطبيين حصلوا على أحكام بالسجن لمدة ١٠ سنوات، كما تم إعدام ٣ من كبار القيادات على رأسهم سيد قطب. وكان إعدامه سبباً لتأسيس مجموعات الجهاد المصرية التي انضم إليها لاحقاً أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة حالياً.



نتج عن عملية الاقتحام مقتل ٦٠٠ شخص بحسب التقديرات الرسمية

(ه) اعتصام رابعة

خلع مرسي عن كرسي الحكم في مصر عام ٢٠١٣ كان إذناً بنزول عشرات الآلاف من شباب الإخوان للاعتصام في ميدان رابعة العدوية، وناصرهم أبناء الدعوة السلفية بالاعتصام في ميدان النهضة، وبعد أسابيع من الاعتصام اقتحمت قوات الشرطة الميدانين، ونتج عن عملية الاقتحام مقتل ٦٠٠ شخص بحسب التقديرات الرسمية.

تصريحات الجماعة أنكرت وجود سلاح في الاعتصام، غير أن تصريحات لبعض شباب الجماعة على رأسهم أحمد المغير؛ تحدثت عن كميات كبيرة من السلاح كانت في الميدان استعداداً للمواجهة مع الدولة. الصحفي البريطاني روبرت فيسك تحدث، في زيارة للميدان، عن مشاهدته السلاح مع الحراس بالمكان.

ورغم نفي الجماعة الدائم لأية مواجهات مسلحة من ناحيتها، وتأكيدا أن الجناح العسكري للجماعة لم يعد موجوداً، خرج محمد البلتاجي، القيادي بجماعة الإخوان قائلاً في الفضائيات؛ إن العمليات الإرهابية الدائرة في شبه جزيرة سيناء، سوف تتوقف في اللحظة التي يعود فيها الرئيس المخلوع محمد مرسي إلى حكم مصر.

ما بعد الإخوان: لماذا لا يعني سقوط التنظيم نهاية الظاهرة؟



سامح فايز
صحفي مصري

«الإخوان لم ينتهوا، الذي انتهى هو الشكل الذي اعتدنا أن نُسَمِّيه الإخوان». هذه الجملة ليست مجرد مناورة لغوية، بل محاولة لإعادة ضبط زاوية النظر إلى ظاهرة جرى اختزالها طويلاً في بعدها التنظيمي. لأنَّ ما سقط بعد ٢٠١٣ لم يكن الفكرة بقدر ما كان الإطار الذي يحملها، ولم يكن الخطاب بقدر ما كان الجهاز الذي ينظّمه ويضبط إيقاعه. ولهذا فإنَّ الاكتفاء برصد تفكك التنظيم - انقسام القيادات، وتعدد مراكز القرار، وصراع الشرعيات بين جبهات متنازعة - يبقى رصداً صحيحاً من حيث الوقائع، لكنّه قاصر من حيث الدلالة؛ لأنّه يتعامل مع الأزمة باعتبارها أزمة بنية، بينما هي في عمقها تحوّل في طبيعة الوجود نفسه: من تنظيم يمكن الإمساك به إلى حالة يصعب تحديد أطرافها.

من الهرم إلى السحابة: تفكك المركز وصعود الانتشار

ينتقل هذا التحول بنا من زمن الهرم الواضح - مرشد، مكتب إرشاد، قواعد - إلى زمن السحابة المبعثرة، حيث تنتج الحسابات الرقمية، والمنصات الإعلامية، والأفراد المؤثرون

خطابًا متقاربًا دون أن يجمعهم مركز واحد، ودون أن يحتاجوا إلى قرار مركزي. ليس لأن التنسيق قائم بالضرورة، بل لأن البيئة نفسها باتت تنتج تشابهًا في النتائج حتى في غياب التنسيق. هنا لا يعمل الخطاب بوصفه «تعليمات» صادرة من قيادة، بل بوصفه «قوالب» قابلة لإعادة الاستخدام. يكفي أن يتشبع الفاعل بهذه القوالب حتى يعيد إنتاجها تلقائيًا، في سياقات مختلفة، وبصيغ متعددة، دون حاجة إلى العودة إلى مصدر أصلي. في هذه اللحظة تتغير طبيعة السؤال: لم يعد «أين القيادة؟»، بل «كيف يُعاد إنتاج القيادة في غيابها؟»، ولم يعد «كم عدد الأعضاء؟»، بل «كم عدد القادرين على تكرار الخطاب دون عضوية أصلاً؟».

ولعل المفارقة التي يصعب الانتباه إليها أن التفكك الذي ظنَّ أنه نهاية، كان في أحد وجوهه شرطًا للانتشار؛ لأنَّ ما كان يُضبط تنظيميًا أصبح يُعاد إنتاجه بحرية، وما كان يحتاج إلى تسلسل قيادي صار يتكاثر عبر التكرار، وما كان يُدار من مكتب أصبح يتوزع عبر خوارزميات لا تهتم بالمصدر بقدر ما تهتم بما يحقق تفاعلًا. بهذا المعنى لم تُهزم الفكرة، بل تُغيَّر مسارها. لم تعد تحتاج إلى بنية صلبة، بل إلى بيئة تسمح لها بالحركة، وهذه البيئة توفرت على نحو غير مسبوق مع صعود المنصات الرقمية.

لكنَّ هذا لا يعني أننا أمام قوة متصاعدة بالضرورة، وهنا نقطة تحتاج إلى كسر يقين شائع. لأنَّ التحول إلى «حالة» ليس مكسبًا خالصًا، بل يحمل داخله عناصر ضعف بقدر ما يحمل عناصر انتشار. الفكرة حين تتحرر من التنظيم، تتحرر معه من آليات الضبط، وتصبح عرضة للتبسيط المفرط، وللاختزال، وللتناقض أحيانًا. ما كان يُدار بقدر من الانضباط،

صار يُعاد إنتاجه وفقاً لخبرات فردية، ومستويات متفاوتة من الفهم، وهو ما يؤدي إلى تآكل في العمق، حتى لو اتسع نطاق الانتشار. هنا تظهر مفارقة أخرى: الاتساع لا يعني بالضرورة التأثير العميق، بل قد يكون أحياناً دليلاً على تسطيح الفكرة كي تصبح قابلة للتداول.

حين تتحول الإيديولوجيا إلى قوالب جاهزة

ومع ذلك، يبقى الأثر قائماً، لأنه لم يعد يعتمد على العمق بقدر ما يعتمد على القابلية للتكرار. الفكرة التي يمكن اختصارها في جملة، أو تحويلها إلى مقطع، أو إعادة استخدامها في سياقات متعددة، تملك فرصة أكبر للبقاء من فكرة أكثر دقة لكنها أقل قابلية للتداول. ومن هنا تتحول بعض المفاهيم إلى ما يشبه «الأدوات الجاهزة»: تُستخدم لفهم أي حدث، دون الحاجة إلى إعادة التفكير فيه من الصفر. هذه الأدوات لا تُفرض بالقوة، بل تترسخ بالتكرار، ومع الزمن تكتسب صفة البدهة.

ومن النماذج على ذلك الطريقة التي يُعاد بها تفسير الأحداث السياسية داخل قوالب محددة، حيث يتم اختزال الواقع في ثنائيات حادة: حق/باطل، شرعية/انقلاب، ضحية/جلاد. هذه الثنائيات لا تفسر الواقع بقدر ما تعيد ترتيبه داخل إطار جاهز، يسمح للمتلقي بأن يفهم بسرعة، دون أن يضطر إلى التعامل مع التعقيد. هذا النوع من الخطاب لا يحتاج إلى تنظيم كي ينتشر، بل يحتاج فقط إلى جمهور يجد فيه اختصاراً مريحاً لعالم مرتبك. ومع تكرار الاستخدام، تتحول هذه القوالب إلى جزء من اللغة اليومية، تُستخدم دون وعي بمصدرها، دون حاجة إلى تبريرها.

عند هذه النقطة يتغير موقع الجمهور نفسه. لم يعد متلقيًا ينتظر رسالة، بل أصبح طرفًا يشارك في إنتاجها. يعيد النشر، يقطع، يعلق، يضيف، وفي كل مرة يسهم - دون أن يقصد - في تثبيت المعنى. ومع تراكم هذه الأفعال الصغيرة تتشكل دوائر يتكرر داخلها النوع نفسه من التفسير، فيتعزز الإحساس بالاتساق، ويقل الاحتكاك بقراءات مغايرة. هنا لا تعمل الفكرة عبر الإقناع المباشر، بل عبر الإحاطة: أن يجد الفرد نفسه داخل بيئة تُعيد إنتاج المعنى نفسه بطرق مختلفة.

لماذا تفشل أدوات مواجهة التنظيم أمام الحالة؟

نبدأ من السؤال الذي يصبح ملجأً بمجرد الاعتراف بهذا التحول: ماذا تفعل حين لا يعود أمامك تنظيم تواجهه، بل أثرٌ يتسرب إلى اللغة والوعي؟ هنا تحديدًا تظهر فجوة الأدوات، لأن الأدوات التي صُممت للتعامل مع هياكل واضحة - قيادة، قرار، تسلسل تنظيمي - تفقد جزءًا كبيرًا من فعاليتها حين تتحول الظاهرة إلى شيء بلا مركز. يمكن تفكيك ما تبقى من البنية، ويمكن تعطيل منصات بعينها، لكن الأثر لا يقيم في مكان واحد كي يُستهدف، بل يتحرك عبر مسارات: مقطع يُعاد تداوله، جملة تُقتطع من سياقها وتُستخدم كحقيقة مستقلة، إطار تفسيري يُستدعى تلقائيًا كلما وقع حدث جديد. في هذه اللحظة يتغير معنى المواجهة نفسها، فلا تعود معركة على كيان يمكن عزله، بل الصراع على كيفية قراءة الواقع، وعلى القوالب التي تُفسر بها الوقائع قبل أن تُناقش.

ينتج عن ذلك أن الفكرة لم تعد بحاجة إلى من يدافع عنها بشكل مباشر، لأنها تتحرك داخل الوعي باعتبارها

«طريقة طبيعية للفهم»، لا بوصفها خطابًا يحتاج إلى إقناع. وهنا يكمن الخطر الحقيقي: حين تتحول الإيديولوجيا من موضوع للنقاش إلى إطار للنقاش نفسه. في هذه الحالة لا يعود الخلاف حول النتائج، بل حول شروط التفكير التي تسبق النتائج. وإذا كانت هذه الشروط قد استقرت بالفعل داخل قطاعات من الجمهور، فإنَّ أيَّ خطاب مصاد يبقَى محكومًا بالتحرك داخل أرض ليست أرضه.

لكن، وربما هنا النقطة التي تحتاج إلى كسر يقين آخر، فإنَّ هذا التحول لا يعني أنَّ الحالة أصبحت أكثر قوة بالضرورة، بل قد يعني العكس جزئيًا. لأنَّ الفكرة حين تفقد مركزها، تفقد معه قدرتها على إنتاج مشروع متماسك، تتحول إلى شظايا خطابية، قادرة على الانتشار، لكنَّها أقلُّ قدرة على البناء، تنتج تفسيرًا سريعًا، لكنَّها تعجز عن تقديم بدائل معقدة، تملك القدرة على التعبئة اللحظية، لكنَّها تفتقر إلى القدرة على إدارة الواقع طويل المدى. هذا التناقض بين «الانتشار» و«العجز البنيوي» هو ما يمنح الظاهرة شكلها الحالي: حضور واسع، لكن دون مشروع واضح، وتأثير ممتد، لكن دون أفق سياسي محدد.

ومع ذلك، فإنَّ هذا «الضعف البنيوي» لا يقلل من خطورة الأثر، بل يعيد تعريفه. لأنَّ التأثير لم يعد في القدرة على السيطرة، بل في القدرة على التوجيه، في إعادة ترتيب الإدراك، في دفع الجمهور إلى قراءة الواقع من زاوية محددة. وهنا تصبح المعركة أكثر تعقيدًا، لأنها لا تُحسم بقرار، ولا تُقاس بنتيجة مباشرة، بل تتشكل تدريجيًا عبر تراكمات صغيرة، قد تبدو منفصلة لكنَّها تعمل في اتجاه واحد.

كيف يُعاد تشكيل الوعي خارج السياسة؟

في هذا السياق يصبح من الخطأ الاعتقاد أن الرد يكفي أن يكون «أسرع» أو «أقوى» أو «أكثر انتشاراً»، لأن المشكلة ليست في نقص الرسائل، بل في طبيعة الإطار الذي تتحرك داخله. الرد الذي يستخدم القوالب نفسها، حتى لو كان في الاتجاه المعاكس، يظل يعيد إنتاج طريقة التفكير نفسها. ولذلك فإنّ التحدي الحقيقي لا يكمن في منافسة الخطاب داخل المساحة نفسها، بل في توسيع هذه المساحة، في كسر الثنائيات التي تمنحه قوته، وفي إعادة إدخال التعقيد إلى عالم جرى تبسيطه بشكل مفرط.

وهذا يقود إلى نقطة غالباً ما يتم تجاهلها؛ أن الفراغ التفسيري هو ما يسمح للحالة بأن تتمدد. حين لا يجد الجمهور إطاراً قادراً على تفسير ما يحدث، يلجأ إلى أقرب تفسير متاح، حتى لو كان اختزالياً. هذا لا يعني أن الجمهور «يتبني» الفكرة بوعي، بل أنه يستخدمها كأداة جاهزة للفهم. ومن هنا، فإنّ أيّ محاولة جادة للتعامل مع الظاهرة يجب أن تبدأ من إعادة بناء هذا المجال التفسيري، لا من الاكتفاء بملاحقة نتائجه.

تأمل أيضاً موقع الجمهور داخل هذه العملية، ستجد أنه لم يعد نقطة نهاية، بل أصبح جزءاً من آلية الإنتاج نفسها. التعليق، إعادة النشر، الاقتباس، كلها أفعال تبدو بسيطة، لكنها تسهم في تثبيت المعنى وتوسيعه. ومع الوقت تتشكل دوائر إدراكية يتكرر داخلها النوع نفسه من التفسير، فيتعزز الإحساس بالبداية، ويصبح الخروج منها أكثر صعوبة. هنا لا تعمل الرقابة التقليدية، لأنّ المسألة ليست منعاً أو سماحاً، بل مرئية: ما يظهر باستمرار يبدو حقيقياً، وما يغيب يتلاشى حتى لو كان موجوداً.

ينتهي هذا المسار إلى خلاصة: المعركة لم تنته حين تراجع التنظيم، بل بدأت بشكل آخر. لم تعد معركة ضد كيان محدد، بل معركة على شروط إنتاج المعنى نفسها. وهذا النوع من المعارك لا يُحسم بسرعة، ولا بأدوات مباشرة، بل يحتاج إلى صبر، وإلى قدرة على بناء بدائل، وإلى فهم عميق لكيفية تشكل الوعي داخل بيئة مفتوحة.

ولهذا، فإنّ السؤال الذي ينبغي أن يُطرح الآن ليس: كيف نواجه تنظيمًا؟ بل: كيف نتعامل مع فكرة لم تعد تحتاج إلى تنظيم كي تعيش؟ وربما الأهم من ذلك: كيف نمنعها من أن تبدو - مع الوقت - كأنّها الطريقة الوحيدة لفهم العالم؟



نتج عن عملية الاقتحام مقتل ٦٠٠ شخص بحسب التقديرات الرسمية

(هـ) اغتيايات دموية نفذتها جماعات الإسلام السياسي



سامح فايز
صحفي مصري

نفذت جماعات الإسلام السياسي المعاصرة، مجموعة من الاغتيالات السياسية؛ في محاولة لإرهاب الأنظمة الحاكمة المتعاقبة، غير أنّ تلك الاغتيالات جاءت بنتيجة عكسية، وكانت سبباً في مرور تلك الجماعات بأزمة عاصفة، وتوقف بعضها عن العمل الدعوي؛ نتيجة تصفية واعتقال قادتها، على خلفية تلك الاغتيالات.

«حفريات» ترصد أشهر ٥ اغتيالات دموية على امتداد
سبعين عاماً:

(١) اغتيال القاضي الخازندار

كان الترتيب أن يغتاله حسن عبد الحافظ، عضو النظام الخاص بجماعة الإخوان، بالمسدس، بينما يغطي محمود زينهم، عضو النظام الخاص، عملية الانسحاب، باستخدام قنابل صوتية، تحدث حالة من البلبلة، وتساعد على الاختفاء.

ساعة التنفيذ أخطأ عبد الحافظ التصويب بعد رصاصات ثلاثة، هنا أقدم محمود زينهم على الاشتباك مع القاضي وإسقاطه أرضاً، وأفرغ رصاصات مسدسه في جسده، ليسقط أمام منزله، ومع سقوطه بدأت رحلة جماعة الإخوان مع محنتها الأولى التي انتهت باغتيال حسن البنا أمام مركز جمعية الشبان المسلمين العام ١٩٤٩.

وفي ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ صدر قرار بحل الجماعة وجميع شعبها في مصر، وضبط أوراقها وسجلاتها وأموالها وممتلكاتها، وحظر اجتماع خمسة أشخاص أو أكثر من أعضائه.

٢ اغتيال محمود النقراشي

بعد أقل من ٢٠ يوماً على صدور قرار حل جماعة الإخوان، اغتال النظام الخاص، رئيس وزراء مصر، النقراشي باشا، وكان من ضمن أسباب الاغتيال التي أوردتها المتهم في المحكمة: «اعتداء النقراشي على الإسلام بحل الجماعة!».

وكان الرد على اغتيال النقراشي سريعاً؛ حيث اغتيل مرشد الجماعة حسن البنا فور خروجه من لقاء بجمعية الشباب المسلمين.

٣ اغتيال الشيخ محمد الذهبي

اغتالت جماعة المسلمين، المشهورة إعلامياً باسم جماعة التكفير والهجرة، الشيخ الدكتور محمد حسين الذهبي، وزير الأوقاف حينها؛ لأنه كتب يقول: «يبدو أنّ فريقاً من المتطرفين الذين يسعون في الأرض فساداً، ولا يريدون لمصر استقراراً، قد استغلوا في هذا الشباب حماس الدين، فأتوهم من هذا الجانب، وصوروا لهم المجتمع الذي يعيشون فيه بأنه مجتمع كافر، تجب مقاومته ولا تجوز معاشته، فلجأ منهم من لجأ إلى الثورة والعنف، واعتزل منهم من اعتزل جماعة المسلمين، وآووا إلى المغارات والكهوف، ورفض هؤلاء وأولئك المجتمع الذي ينتمون إليه لأنه في نظرهم مجتمع كافر!».

وبعد اغتياله تم القبض على مصطفى شكري الذي أعلن بكل غرور «أنا الرأس المدبر» لقتل الشيخ الذهبي. في ٨ تموز (يوليو) ١٩٧٧ قَدِّم شكري هو وأربعة وخمسون شخصاً معه بتهمة قتل الذهبي أمام محكمة عسكرية، وأصدرت المحكمة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ حكماً بإعدام شكري وأربعة آخرين.

٤) اغتيال فرج فودة

جهز «أبو العلا عبد ربه»، عضو جماعة الجهاد، سلاحه مساء ٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٢؛ في انتظار خروج المفكر فرج فودة من مكتبه بمدينة نصر، معتمداً على فتوى ما سُمِّي وقتها بجبهة علماء الأزهر برئاسة عبد الغفار عزيز، والتي



احتفل التيار الإسلامي بخروج قاتله بعفو رئاسي من الرئيس السابق محمد مرسي

قالت بكفر فرج فودة، ونشرت بياناً بذلك في مجلة «النور»، كما اعتمد القتل أيضاً على فتوى من شيوخ جماعة الجهاد، وعلى رأسهم الشيخ عمر عبد الرحمن.

وفي الذكرى الـ ٢٢ لاغتيال فرج فودة ٢٠١٢ احتفل التيار الإسلامي بخروج قاتله بعفو رئاسي من الرئيس السابق محمد مرسي، وظهر أبو العلا في لقاءات تلفزيونية ليعلن أنه لن يعتذر عن قتل فرج فودة؛ لأنّ الكاتب من وجهة نظره هاجم نصوص القرآن، وفي عام ٢٠١٦ قتل أبو العلا أثناء الاشتباكات في سوريا، بعد انضمامه للجماعات الإرهابية في بلاد الشام.



كُشِفَت الشبكة المنفذة للحادث والتي ضمت ٢٨ فرداً

ه) اغتيال رفعت المحجوب

اغتيال المتحدث الإعلامي للجماعة الإسلامية، د.علاء محيي الدين عاشور، في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، بواسطة كواتم للصوت، أثناء سيره في شارع ترسا بمحافظة الجيزة، عقب تلقيه مع صفوت عبد الغني، تهديدات سابقة من الأمن بتزك القاهرة، وإيقاف دعوة الجماعة الإسلامية في قلب العاصمة المصرية، والعودة للصعيد، وأصدرت الجماعة عقب مقتله بياناً بعنوان «ومضى عهد الكلام».

ردت الجماعة على اغتيال متحدثها الإعلامي في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠ باغتيال رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب، في عملية نفذها ٤ مسلحين وسط القاهرة على كورنيش النيل بالقرب من ميدان التحرير، وتمكنوا من تصفية المحجوب وسائقه وأغلب طاقم حراسته، فضلاً عن عميد شرطة حاول توقيف أحد المسلحين أثناء هروبه.

**«ردت الجماعة
الإسلامية على
اغتيال متحدثها
الإعلامي
باغتيال رئيس
مجلس الشعب
رفعت المحجوب
في عملية نفذها
٤ مسلحين»**

تم القبض على ممدوح علي يوسف، مسؤول الجناح العسكري بالجماعة، صبيحة يوم ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠، في منزل كان يعيش فيه بهوية مزورة، واعترف بأنه سيلتقي عصر يوم القبض عليه بمجموعة من منفذي عملية الاغتيال، بالقرب من كلية هندسة القاهرة، فأعد الأمن كميناً للمجموعة التي بادرت بالاشتباك عند محاولة القبض عليها، فقتل اثنان من عناصرها (محمد صلاح، ومحمد عبد الفتاح) وتم القبض على محمد النجار إثر إصابته بطلق ناري في رقبته

كُشِفَت الشبكة المنفذة للحادث والتي ضمت ٢٨ فرداً بزعامة ممدوح علي يوسف، وصفوت عبد الغني، واتضح أنّ العملية كانت تستهدف موكب وزير الداخلية، الذي اعتاد

المرور من هذه المنطقة في ذلك التوقيت، أثناء ذهابه من بيته بالدقي إلى مقر الوزارة، ولكنّ مرور موكب المحجوب جعل المهاجمين يستهدفونه؛ ظناً منهم أنه موكب محمد عبد الحلّيم موسى لتشابه سيارات الموكب وعددها.

وبلغ عدد المعتقلين من الجماعة على خلفية الحادث ٥ آلاف معتقل، وأثناء المحاكمة لم يتوان صفوت عبد الغني عن تهديد نظام مبارك قائلاً «بدأنا بالمحجوب، ولن يهدأ لنا بال حتى نأتي برأس حسني مبارك، وبقيّة القيادات».

من «حسم» إلى «Gen Z»: كيف تتبدل الأسماء وتستمر الشبكات؟



سامح فايز
صحفي مصري

«لا تكبر الحركات دائماً... أحياناً تتكاثر أسماؤها فقط». من هنا ينطلق تحليل ظاهرة تعدد الواجهات التنظيمية من ملاحظة أساسية مفادها أنّ جماعة الإخوان المسلمين لم تعد تعمل وفق نموذج التنظيم الصلب، بل أعادت توزيع حضورها عبر مساحات متعددة، تتراوح بين كيانات رمزية، ومنصات رقمية، وشخصيات فردية تتحول إلى نقاط ارتكاز داخل الشبكة. ويكشف تتبع التحولات المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين أنّ الضغوط القانونية والسياسية بعد ٢٠١٣ لم تؤدّ فقط إلى تراجع الشكل التقليدي، بل دفعت إلى إعادة صياغة أدوات العمل، بحيث يصبح «الاسم» نفسه أداة تكتيكية قابلة للتغيير، لا تعبيراً ثابتاً عن بنية تنظيمية.

من «حسم» إلى «ميدان»: إعادة التموضع أم تغيير الجلد؟

بالتالي يلاحظ فيما يخص جبهات الإخوان المختلفة انتقالاً لافتاً من كيانات ذات طابع تنظيمي مباشر إلى مسميات أكثر سيولة. ففي مرحلة سابقة ارتبط اسم «حسم» بخطاب حركي صريح، ثم ظهرت لاحقاً تسميات مثل «ميدان»، التي تُعدّ امتداداً أو إعادة تموضع للمسار نفسه، ولكن بأدوات مختلفة. ويعكس هذا الانتقال تغيراً في طبيعة الفعل، من تنظيم يسعى إلى الظهور ككيان واضح، إلى شبكة تفضّل العمل عبر واجهات متعددة أقلّ قابلية للتحديد وأكثر قدرة على التكيف.

في سياق متصل يُظهر تحليل الحالة الرقمية المرتبطة بمسمّيات مثل Gen Z نمطاً مختلفاً من الحضور، حيث يتحول الاسم من توصيف ديموغرافي إلى «براند سياسي» يُستخدم في إنتاج خطاب موجه للشباب. ويرتبط هذا التحول بظهور شخصيات مثل أنس حبيب، الذي انتقل من الفضاء الرقمي إلى التغطية الصحفية بعد وقائع أثارت جدلاً واسعاً في أوروبا، ويكشف هذا الانتقال عن مسار متكرر: يبدأ بالحضور الرقمي، ثم يتحول إلى حدث خبري، ثم يُعاد إدراجه في سياق سياسي أوسع.

يقارن النظر بين «حسم» و«ميدان» و Gen Z ثلاثة مستويات من العمل: مستوى تنظيمي مباشر، ومستوى شبكي شبه سياسي، ومستوى رقمي شبائي. ورغم الاختلاف في اللغة والأسلوب، يمكن رصد تشابهات في القضايا المطروحة، مثل التركيز على مظلومية خلع الإخوان من الحكم في مصر، وانتقاد المؤسسة العسكرية، ومحاولة بناء جمهور خارج الأطر التقليدية. ولا يعني هذا التشابه بالضرورة وحدة تنظيمية، لكنه يشير إلى وجود مجال سياسي مشترك تتحرك فيه هذه المسمّيات، مع احتمالات لتقاطع شبكي أو فكري.

يحلل تتبع البيانات الرقمية - بمعناها الوصفي لا الإحصائي الصارم - عدة مؤشرات دالة، منها تكرار المفردات الأساسية في الخطاب، مثل «الحرية»، «الشرعية»، «المعارضة»، ومنها أيضاً تشابه توقيت الحملات الرقمية، وتداخل التفاعلات بين الصفحات المختلفة. ويلاحظ أنّ بعض الأسماء أو الوجوه تظهر في أكثر من سياق، أو يُعاد تداول محتواها عبر منصات متعددة، وهو ما يعزز فرضية وجود شبكات مرنة تعيد توزيع المحتوى بدلاً من إنتاجه من الصفر في كل مرة.

يكشف الربط بين هذه المعطيات أنّ تعدد الواجهات لا يعمل فقط على مستوى التنظيم، بل أيضًا على مستوى الإدراك. فحين تظهر عدة أسماء في وقت متقارب، وتُغطى إعلاميًا بشكل منفصل، يتشكل لدى الجمهور انطباع بوجود تنوع واتساع في الفعل السياسي. غير أنّ هذا الانطباع قد يكون نتيجة لتوزيع الخطاب نفسه عبر قنوات مختلفة، لا لتعدد فعلي في البنية.

بين الشبكة والكيان: أين ينتهي التنظيم وأين تبدأ الواجهة؟

يطرح تحليل هذه النماذج إشكالية مركزية تتعلق بالعلاقة بين «الاسم» و«الشبكة». فبينما يُستخدم الاسم كعلامة على كيان مستقل، قد تعمل الشبكة في الخلفية بطريقة أكثر مرونة، تسمح بتداخل الأدوار وتكرار الوجوه. وفي هذا السياق يصبح من الضروري التمييز بين ثلاثة مستويات: مستوى الاسم، وهو الأكثر تغيرًا؛ ومستوى الخطاب الذي يحتفظ بدرجة من الاستمرارية؛ ومستوى الشبكة الذي يمثل البنية الأعمق.

ويؤكد النظر المقارن أنّ الظاهرة ليست حكرًا على حالة بعينها، بل تتسق مع تحولات أوسع في العمل السياسي عالميًا، حيث تتراجع التنظيمات الصلبة لصالح الحركات الشبكية. ومع ذلك، فإنّ خصوصية الحالة المصرية تكمن في تداخل هذه التحولات مع سياق سياسي واجتماعي رافض للإخوان، وهو ما يمنح إعادة التسمية وتعدد الواجهات وظيفة إضافية، تتجاوز مجرد التكيف إلى محاولة إعادة إنتاج الحضور في المجال العام.

يعمّق التحليل السابق المقارنة بين النماذج الثلاثة بوصفها حالات تطبيقية تعكس مستويات مختلفة من التحول. فيُظهر نموذج «حسم» مرحلة يغلب عليها الطابع التنظيمي المباشر، حيث يكون الخطاب صريحًا والبنية أقرب إلى الشكل الهرمي أو شبه الهرمي. ويقابله نموذج «ميدان» الذي يتحرك في مساحة وسيطة، أقلّ صلابة من حيث البنية، وأكثر مرونة في الخطاب، مع حضور رمزي لشخصيات سياسية معروفة مثل يحيى موسى في بعض السرديات المتداولة. أمّا نموذج Gen Z، فيمثل انتقالًا إلى مستوى مختلف، حيث يغيب الشكل التنظيمي تقريبًا، ويحل محله حضور رقمي يعتمد على اللغة الشبابية، والتفاعل السريع، والانتشار عبر المنصات.

يقارن هذا التدرج بين ثلاث خصائص رئيسية: البنية، والخطاب، وآليات الانتشار. ففي البنية، ننتقل من تنظيم واضح إلى شبكة غير محددة المعالم؛ وفي الخطاب، من لغة سياسية مباشرة إلى خطاب هجين يمزج بين السياسي والاجتماعي؛ وفي الانتشار، من الاعتماد على القنوات التقليدية إلى هيمنة الفضاء الرقمي. ويكشف هذا التدرج عن منطقتي تحولي، لا يقوم على القطيعة، بل على إعادة التشكيل التدريجي.

يشير تتبع البيانات الصحفية المرتبطة بشخصيات مثل أنس حبيب كيف تتحول هذه الأسماء إلى نقاط تقاطع بين المستويات الثلاثة. فقد بدأ حضوره في الفضاء الرقمي، ثم انتقل إلى التغطية الإخبارية بعد وقائع أثارت جدلاً في أوروبا، قبل أن يصبح جزءًا من نقاش أوسع حول طبيعة الحركات الجديدة. ويُظهر هذا المسار كيف يمكن للفرد أن يعمل

كواجهة بحد ذاته، تختزل خطابًا أو شبكة، وتعيد تقديمها للجمهور.

التعدد كصورة: كيف يُصنع الانطباع بوجود مشهد أكبر من حجمه؟

يفحص التحليل كذلك مسألة «دورة حياة الكيان»، حيث تُظهر بعض المسميات لفترة محدودة، ثم تتراجع، بينما يستمر الخطاب نفسه عبر أسماء أخرى. ويعكس هذا النمط قدرة عالية على إعادة الإنتاج، بحيث لا يرتبط الوجود باسم واحد، بل بقدرة الخطاب على الاستمرار. وفي هذا السياق يصبح الاسم أداة مرحلية، يمكن استبدالها أو تعديلها دون أن يؤدي ذلك إلى اختفاء الفاعل نفسه.

تشير تلك الطريقة في العمل إلى أثر هذه الظاهرة على الرأي العام من خلال مفهوم «إدارة الانطباع». فيُظهر تعدد الأسماء صورة لمشهد متنوع، وهو ما قد يعزز الإحساس بوجود قوى متعددة، حتى في الحالات التي يكون فيها هذا التعدد ناتجًا عن توزيع الخطاب نفسه. ويؤدي ذلك إلى صعوبة في تقدير الوزن الحقيقي لكل كيان، ويخلق تحديًا أمام الإعلام في تصنيف الفاعلين وتحديد علاقاتهم.

بالتالي فالربط بين النماذج والبيانات يلفت إلى أنّ الظاهرة لا يمكن اختزالها في تفسير واحد. فبعض الكيانات قد تعكس بالفعل محاولات جديدة ومستقلة، بينما قد يرتبط بعضها الآخر بشبكات أوسع أو بخلفيات مشتركة. كما أنّ الفضاء الرقمي يضيف بعدًا جديدًا، يجعل من السهل إنتاج كيانات رمزية يصعب التحقق من بنيتها أو علاقاتها.

يتضح من ذلك أنّ التحول من التنظيم إلى الشبكة لا يعني اختفاء التنظيم، بل إعادة توزيعه في صورة أقلّ وضوحًا وأكثر مرونة. وفي هذا الإطار يصبح تعدد الواجهات جزءًا من استراتيجية أوسع لإعادة الإنتاج، تسمح بالاستمرار في بيئة معقدة، مع الحفاظ على القدرة على التكيف والتجدد.

في النهاية فإنّ فهم الظاهرة يتطلب تجاوز القراءة القائمة على الأسماء، والانتقال إلى تحليل العلاقات والخطابات والسياقات. فالسؤال لم يعد: هل هذه الكيانات مستقلة أم لا؟ بل: كيف تعمل؟ وكيف تتقاطع؟ وما الذي تكشفه عن طبيعة العمل السياسي في مرحلته الراهنة؟ وبين هذه الأسئلة تتشكل صورة أكثر تعقيدًا، لكنّها أقرب إلى الواقع، حيث لا يكون التعدد مجرد رقم، بل عملية مستمرة من التشكّل وإعادة التقديم.

مفاهيم حول الإخوان .. وهم الصقور والحمائم



سامح فايز
صحفي مصري

الإشكال الأبرز المتعلق بجماعة الإخوان ينطوي حول تصنيف أطراف الصراعات داخل التنظيم، بين من يطلق عليهم الصقور في مواجهة الحمائم؛ في محاولة لترسيخ مسألة مفادها أنّ جماعة حسن البنا تختلف عن تلك الجماعة القطبية التي تأثرت بأفكار سيد قطب، والتي قفزت على التنظيم في التأسيس الثاني مع ولاية المرشد الثالث عمر التلمساني. لكن بالرجوع إلى أحد أهم الصراعات داخل الإخوان قبل صعود الفكر المنسوب إلى سيد قطب نجد أنّ طرقي الصراع يندرجون تحت الأجنحة المسلحة للتنظيم الذي أسّسه البنا، بالتحديد محاولة عبد الرحمن السندي الانقلاب على المرشد الثاني للتنظيم حسن الهضيبي عام ١٩٥٣.

تعددت الروايات التي تناولت أزمة حسن الهضيبي المرشد الثاني للجماعة مع النظام الخاص، أهمها رواية اللواء صلاح شادي مسؤول قسم الوحدات في كتابه «حصاد العمر - صفحات من التاريخ»، ورواية أحمد عادل كمال عضو النظام الخاص وأحد المشاركين في الأزمة داعماً للسندي، والرواية منشورة في كتابه «النقط فوق الحروف». بيد أنّ كلّاً منهما ذكر الرواية من جانبه فقط متجاهلاً وجهة النظر الأخرى، فخرجت القصة مبتورة ليذكرها كاملة محمود عبد الحليم في كتابه «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ».

صراع الأجنحة العسكرية للإخوان

اللافت في تلك الأزمة أنّ أطرافها كانت الأجنحة العسكرية للتنظيم، وإن ظهر أنّ الخلاف بين المرشد والسندي؛ فالقوة كانت صاحبة الكلمة في تلك الأزمة، ومحاولة الانقلاب المسلح كان المخطط الذي سعى إليه عبد الرحمن السندي، وإفشال المخطط حدث بعد تدخل اللواء صلاح شادي ورجاله من أعضاء الإخوان السريين في أسلحة الجيش والشرطة. وقد حرص حسن البنا في حياته على الفصل بين النظام الخاص وبقية أعضاء الجماعة، وعلى الفصل داخل النظام الخاص بين المدنيين تحت إدارة السندي، وبين العسكريين والمدنيين العاملين بالمؤسسة العسكرية تحت إدارة الصاغ محمود لبيب.

تأجج الخلاف بين السندي والهضيبي دفع جمال عبد الناصر للاستفادة منه بعد الأزمة التي ضربت العلاقة بين تنظيم الإخوان وضباط ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢؛ فقد رفض جمال عبد الناصر محاولات الوصاية على قرارات الضباط الأحرار، وفي لقاء بين المرشد العام للإخوان حسن الهضيبي وعبد الناصر ألمح بأنّ «الإخوان على استعداد لتأييد الثورة، لو قامت بعرض الأمور على جماعة الإخوان قبل إقرارها».

محاولات عبد الناصر للاستفادة من ذلك الخلاف كانت عبارة عن مطالبات للهضيبي بحلّ التشكيلات السرية للإخوان داخل القوات المسلحة والشرطة، وسبق أن طالب أيضاً بحلّ النظام الخاص للتنظيم، وجميعها مطالبات قوبلت بالرفض، بيد أنّ تلك اللقاءات التي حدثت في غياب السندي وعدم مشاركته فيها ظنّ معها أنّها تعاون بين الهضيبي وضباط الثورة للانقضاض على التنظيم. لاحقاً نفى رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية صلاح نصر تلك المسألة في مذكراته.



مؤسس جماعة الإخوان المسلمين: حسن البنا

الفتنة تضرب رفاق الجهاد الإخواني

في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ نشرت جريدة (الأهرام) خبر فصل (٤) من أعضاء الإخوان المسلمين، هم: أحمد زكي حسن، وأحمد عادل كمال، وعبد الرحمن السندي، ومحمود الصباغ. اللافت للانتباه في تلك الأزمة أنّ الأطراف الداعمة للمرشد حسن الهضيبي رأت هي الأخرى أنّ عبد الرحمن السندي ومجموعته موجهون ومدعومون من ضباط مجلس قيادة الثورة بزعامة جمال عبد الناصر، ودعم تلك الرواية اللواء صلاح شادي مسؤول قسم الوحدات في مذكراته

في الوقت نفسه اعتبر السندي ومجموعته أنّ فصلهم كان استجابة لطلب عبد الناصر بحلّ التنظيم الخاص، كما ذكر رفيق السندي أحمد عادل كمال في مذكراته، لكنّ كمال لم يذكر الحكاية كاملة، إنّما ذكرها صلاح شادي في مذكراته أنّ الفصل عائد إلى اغتيال عضو التنظيم الخاص والمرشح لقيادة السندي السيد فايز.

بداية الخلاف حدثت مع اقتراح السيد فايز بإصلاح النظام الخاص، الذي دعا من خلاله إلى تخلي قاداته المعروفين لدى الحكومة عن مراكزهم، «إذ لا يتصور أن يتم أيّ عمل فدائي يكون اسم صاحبه معروفاً لدى الشرطة، وإلا فقد النظام السريّ مضمونه». ويقول صلاح شادي: «أيقن السندي أنّ الأرض التي يقف عليها لم تعد صلبة، وأنّ هناك تفكيراً في تغييره... فبدأ يعرض على الإخوة أعضاء مكتب إرشاد النظام فكرة خلع المرشد». وأعد أخطر ما في تلك المسألة، وهو ما يكشف جانباً مهماً من فكر الإخوان المسلح والمتعلق بأنّ السندي ربما قتل السيد فايز بسبب إفضاء فايز للمرشد

بمعلوماته عن النظام، التي اعتبرها السندي خيانة تبيح له قتله شرعاً.

الصراع على السلطة والنفوذ داخل التنظيم، إلى جانب يقين عبد الرحمن السندي أنه الأحق بإمامة الإخوان وسلطته على جناحه المسلح، دفعا الأخير إلى اقتحام المركز العام وإجبار حسن الهضيبي على الاستقالة ظناً منه أن الهضيبي يعمل لصالح عبد الناصر، والعكس صحيح بالنسبة إلى الهضيبي الذي فصل السندي ورجاله ظناً منه أنه يعمل أيضاً لصالح عبد الناصر، وأنه أسهم في اغتيال عضو التنظيم السيد فايز، في حين أن عبد الناصر استفاد من ذلك الخلاف، وأشعل



المرشد الثاني لجماعة الإخوان المسلمين: حسن الهضيبي

النار فيه للقضاء على أيّ تشكيلات سرّية داخل الدولة غير تلك التنظيمية التابعة للمؤسسة العسكرية الرسمية، وأيضاً إشغال الإخوان في معاركهم حتى يصل إلى طريقة للتعامل مع طموحاتهم بفرض الوصاية على التنظيم.

مصطفى مشهور في مواجهة رجال الهضيبي

لم ينسَ قادة النظام الخاص وأعضاؤه من عناصر الإخوان صراعهم مع حسن الهضيبي ومجموعته، ظناً منهم أنّ تلك المجموعة انفردت بالجماعة وانحرفت بأفكارها عن منهج حسن البنا الذي يعطي للجهاد الميزة الكبرى، ويضع النظام الخاص على رأس الجماعة وأولوياتها، المسألة التي حركت مصطفى مشهور، حتى انتهى به الأمر مرشداً للتنظيم عام ١٩٩٦ بعد بيعة خاطفة حصل عليها عُرفت باسم بيعة المقابر؛ استغلت فيها المجموعة القطبية الانشغال بوفاة محمد حامد أبو النصر المرشد الرابع للجماعة وأعطوا البيعة لمشهور قبل أن ينصرفوا من المقابر بعد انتهاء مراسم الدفن.

في كتابه «اختطاف ثورة، آخر العمليات الفاشلة للتنظيم السري»، وثق القيادي السابق بالنظام الخاص السيد عبد الستار المليجي عودة رجال النظام الخاص (عبد الرحمن السندي) للسطو على قيادة التنظيم بقيادة مصطفى مشهور أحد أبرز من أسهموا في تأسيس النظام الخاص رفقة السندي وأحمد عادل كمال وآخرين، ولفت المليجي في كتابه إلى الصراع الفكري الذي نشأ بين البقية المتبقية من الإخوان بعد الخروج من السجون على خلفية قرارات الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات عام ١٩٧٤ بإطلاق سراح الإخوان المسجونين؛ بعض الإخوان المفرج عنهم رأى أنّ الواجب

يقتضى توعية الشباب الإسلامي بمفهوم الحركة الإسلامية خلال نصف القرن الماضي وتعريفهم بأخطائها، رفع هؤلاء شعار «دعاة لا قضاة». لدرجة أنّ جزءاً منهم رفض العودة في المطلق إلى الماضي واعتباره تاريخاً قد توقف، وعارض مجرد وجود مُسمّى «الإخوان المسلمين»، أو أيّ تنظيم لهم، وأعلن حرباً على الفكر السريّ لما تسبب عنه من مآسٍ تاريخية معروفة. البعض الآخر رأى أنّ إعادة تكوين التنظيم السريّ على النمط السائد نفسه في الأربعينيات هو الحل (يمثلهم مصطفى مشهور ومن تأثر بهم من تنظيمات ١٩٦٥). مشهور ومجموعته بدؤوا في بناء استراتيجية ترمي لبناء تنظيم هرمي محكم خارج سيطرة الدولة ورقابة أجهزتها ومؤسساتها المختلفة، باعتبار أنّ هذا التنظيم المحكم هو الضمانة الحقيقية والوحيدة لوجود الجماعة التي كان قد صدر القرار الإداري من النظام الناصري بحلها نهائياً عام ١٩٥٤. رافق مشهور في ذلك المخطط كلّ من: أحمد الملط، وحسني عبد الباقي، وكمال السنانيري، وأسهم الأخير في تجنيد مجموعة سرّية من شباب الجماعة الإسلامية أعطت البيعة للإخوان سرّاً، ولم يكتشف أمرها إلا في نهاية السبعينيات، ومن أبرز أسماء تلك المجموعة السرية عبد المنعم أبو الفتوح.

شهادات أنصار التلمساني ضد مشهور

شهادة المليجي، باعتباره عضواً سابقاً بالتنظيم الخاص، الذي أسس له مصطفى مشهور، أكّدها ما ورد في الجزء الثاني من «موسوعة الحركات المسلحة»، للقيادي الإخواني المنشق، مختار نوح، والتي أورد فيها تفاصيل القضية (١٢٢) لعام ١٩٨٣، التي كشفت تأسيساً جديداً للتنظيم السريّ لجماعة الإخوان المسلمين.

نوح، في كتابه، أكد رواية المليجي بأن التنظيم السري كان مسارًا آخر لا علاقة له بجماعة الإخوان ككيان، يقول نوح: «في أحد الأيام الساخنة، في عام ١٩٨٣، استدعى عمر التلمساني عددًا من المقربين إليه والمستشارين في حجرته إلى المناقشة والحوار حول ما كتب في بعض الصحف، من أن تنظيمًا سريًا قد تم اكتشافه في الإخوان المسلمين، وتبادل وجهات النظر مع الجالسين، إلا أن أغلب الموجودين رأوا أن هذه مكيدة من نظام ما بعد السادات؛ لأنه كان من وجهة نظرهم نظامًا غامضًا لم يظهر منه ما تطمئن إليه نفوس الإخوان».



القيادي السابق بالنظام الخاص: السيد عبد الستار المليجي

غير أن اعترافات المتهمين في القضية أكدت وجود تنظيم سرّي لا يعلم عنه مكتب إرشاد الجماعة شيئاً، وذكر نوح في كتابه: «قال أحمد توفيق كنزي، المتهم الأول في القضية: إنّه كُلف من الدكتور محمود عزت بتكوين مجموعات تنظم في قسم خاص، وتربّي تربية خاصة، تحت إشرافه شخصياً، وأنّ محمود عزت بدأ في هذا العمل بمجرد وجوده في القاهرة، بحسب تعبيره، وقام أحمد توفيق كنزي بذكر مجموعة من البيانات والمعلومات لهذا التنظيم الخاص، ثم قامت مباحث أمن الدولة بانتزاع هذه الاعترافات ثم كتابتها على هيئة أوّل مذكرة معلومات ضدّ الإخوان المسلمين في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك، وتمّ القبض على هؤلاء جميعاً، عدا المتهمين: محمود عزت وخيرت الشاطر».

آخر العمليات الفاشلة للتنظيم السري

يستكمل عبد الستار المليجي في كتابه «آخر العمليات الفاشلة للتنظيم السري» ذكر سيطرة التنظيم الخاص على جماعة الإخوان وانقلابه على مجريات الأمور داخل الجماعة؛ بسرد تفاصيل العملية «سلسبيل»: «فور اكتمال طلائع الغزو المعدّ في أوروبا وأمريكا والسعودية والكويت واليمن، تشكّل منهم تنظيم مصغر، تحت لافتة شركة «سلسبيل»، بمجلس إدارة مكّون من أحمد عبد المجيد، بصفته مالك الشركة الأم في لندن، وخيرت الشاطر رئيس مجلس الإدارة، وعضوية حسن مالك، ومحمد إبراهيم، وعدد من الإخوان المراسلين بكلّ محافظة، كما تأسّس فرع لشركة «سلسبيل» بالمنيا، تحت قيادة محمد سعد الكتاتني وكمال الفولي، ليكون المسؤول عن تسويق أفكار التنظيم السري في الصعيد، وبدأ التنظيم يجمع معلومات تفصيلية حول جميع الإخوان ويسجلها في بطاقات

باسم كل عضو، وجمعت المعلومات في شركة «سلسبيل» دون أي علم من مكتب الإرشاد أو العاملين معه، وبدأت هذه المنظمة الجديدة تصنف الإخوان دينياً، تبعاً لمواصفاتها الخاصة».

عملية «سلسبيل» كانت سبباً في كشف تنظيم الإخوان بالكامل للأجهزة الأمنية في القاهرة، «ولكن كيف كانت نهاية المتورطين في العملية لقلب نظام الحكم في الإخوان؟ كان جهاز أمن الدولة وراءهم خطوة بخطوة وتركهم يعملون بدأب واجتهاد في جمع المعلومات التي عجز هو عن جمعها عن الإخوان، ولما اكتملت عملياتهم ونضجت الثمرة وحن وقت قطافها، تقدّم ضباط أمن الدولة، بقيادة العقيد محمد قمصان، وقبضوا على المعلومات مرة واحدة في ساعة واحدة»

وعن السيطرة الكاملة للنظام الخاص (مشهور ورجاله) على مجريات الأمر في الجماعة؛ ذكر مختار نوح في كتابه «موسوعة الحركات المسلحة»: «هذا الصراع ظلّ خفياً، لم يظهر على السطح حتى مات حامد أبو النصر، بعد حوالي عامين من رئاسة إدارة الجماعة، لكن فوجئ الجميع بأنّ المستشار مأمون الهضيبي لم يترك فرصة لأحد أن يفكر أو ينتخب فقام بمبايعة مصطفى مشهور علناً أمام الناس عن المقبرة، وسُميت هذه البيعة «بيعة المقابر»، وتولّى مصطفى مشهور منذ تلك اللحظة أمور الجماعة، وبدأت الأوضاع تتغير ليتحقق ما أراده محمود عزت وخيرت الشاطر في القضية رقم (١٢٢) لعام ١٩٨٣، وما كان يُعقد سرّاً في الجماعة على هيئة تنظيم خاص أصبح يوجد علناً، بل أصبح هو المسيطر.

«قسم الوحدات» . محاولات الإخوان اختراق المؤسسة العسكرية



سامح فايز
صحفي مصري

حلم الانقلابات

بالعودة إلى كتابات الجماعات الإرهابية عن مراحل تطورها تاريخياً؛ نجد أن سلاح الانقلابات العسكرية كان حلماً لها منذ البداية، عن طريق اختراق المؤسسات العسكرية، تمهيداً للانقلاب على السلطة والسيطرة على الحكم.

في كتابه «دليل الحركات الإسلامية»؛ طرح عبد المنعم منيب سؤالاً على العديد من قيادات مجموعات الجهاد: لماذا الانقلاب العسكري وليس غيره؟ قالوا: «أغلب حكام العالم الإسلامي حصلوا على الحكم بهذه الطريقة، وهي طريقة فعّالة، ونحن أولى باستخدامها؛ لأننا نعبر عن دين وثقافة الأمة، أما هم فلا يعبرون إلا عن فكر ومصالح الغرب الصليبي أو الشرق الشيوعي».

«كتابات
الجماعات
الإرهابية عن
مراحل تطورها
تاريخياً تؤكد أن
سلاح الانقلابات
العسكرية كان
حلماً لها منذ
البداية»

ظهور محاولات استقطاب أعضاء بأسلحة الجيش والشرطة كانت بدايته مع جماعة الإخوان المسلمين، بتأسيس قسم مسلح، على غرار النظام الخاص، يقوم أيضاً بمهام مسلحة، وأطلق على ذلك التنظيم اسم «قسم الوحدات»، وكان يرأسه اللواء صلاح شادي، والذي أشار للتنظيم وعملياته في مذكراته بعنوان «حصاد العمر»، طبعة دار الزهراء للإعلام العربي.

تشكيلات الإخوان العسكرية

الكاتب والخبير في شؤون جماعات الإسلام السياسي، طارق أبو السعد، يؤكد أنّ حسن البنا «أنشأ ثلاثة تشكيلات: واحد للعسكريين، والثاني للشرطة، أو البوليس بلغة وقتهم، والثالث -وهو الأخطر- للمدنيين».

ويضيف أبو السعد لـ «حفريات»: «تولى مسؤولية النظام المدني؛ عبد الرحمن السندي، وتولى مسؤولية قسم الوحدات، والتي كانت تختص بشؤون البوليس؛ صلاح شادي، وتولى مسؤولية العسكريين؛ الصاغ محمود لبيب».

ويشير أبو السعد إلى أنّه؛ كان هناك صراع معلن، ومكتوم أحياناً، بين السندي وشادي، وصل لاتهم صلاح شادي لعبد الرحمن السندي بسرقة عملياته، ودوّن هذا في كتابه «حصاد العمر».

خطورة قسم الوحدات لم تكن في القيام بعمليات تفجير أو اعتداء، وفق أبو السعد؛ «فهذا أمر يجيده أيّ أحد، لكنّ الخطورة كانت في أنّ البنا تمكّن من تحويل ضابط الشرطة، المسؤول عن حماية الأمن والأمان، إلى مجرم يرتكب ما يحاربه! كما أنّ التدريب والقدرة على التخفي وارتكاب الجرائم مهارة تمكّن صلاح شادي من تلقينها للتنظيم المدني».

يشير أبو السعد إلى أنّ؛ قيام التنظيم (الوحدات) بتجنيد آخرين من ضباط ومنتسبين، وهم عصب الداخلية والمحرك الحقيقي للعمل الشرطي، «كان من أهداف البنا للسيطرة على أيّة قوة تنظيمية مسلحة، وفق القانون، ليندسّ وسطهم، ويحوّل قدراتهم لصالح الجماعة، عبر تغيير قناعاتهم، فيتحوّل الإرهاب إلى جهاد، وخيانة المؤسسة الشرطة إلى عمل يتقرب



به إلى الله، ومن ثم إضعاف المجتمع في مقابل تقوية الجماعة إلى أن يسقط المجتمع في حبال التنظيم».

تنظيم خاص داخل الجيش

من جهته، يقول الباحث في شؤون جماعات الإسلام السياسي، سامح عيد، إن «نظام الوحدات هو التنظيم الخاص داخل الجيش، وكان تحت قيادة محمود الصباغ»، مضيفاً لـ «حفريات» أن المذكرات تروي أن «عبد الناصر كان جزءاً مهماً من تلك الوحدات، وبعد تولي يوسف طلعت التنظيم الخاص، خلفاً للسندي، ارتبك التنظيم الخاص، بعد الصدام مع عبد الناصر، وإعدام يوسف طلعت، و٦ من قيادات التنظيم، والحكم على أعداد غفيرة من التنظيم الخاص، وكذلك الوحدات».

وطبقاً لرواية رفعت السعيد؛ فإن أعضاء نظام الوحدات كانوا معه في سجن الوحدات، وكانوا يتلقون معاملة مميزة داخل السجن، ومعاشين؛ معاشاً لأسرهم، ومعاشاً يترك لهم في «كانتين» السجن.

«البناء أنشأ ٣ تشكيلات واحد للمسكرين والثاني للشرطة والثالث الأخطر للمدنيين»

يضيف عيد: «العام ١٩٥٦؛ أثناء العدوان الثلاثي، كتبوا لعبد الناصر أن يشاركوا في الحرب ويعودوا للسجن مرة أخرى، ثم في السبعينيات، في التأسيس الثاني للتنظيم، وفي ظل صفقة مع النظام، امتنعوا عن التجنيد داخل الجيش، ولكن هناك المئات، على أقل تقدير، كانوا تنظيميين قبل دخولهم الجيش، واستمروا داخل التنظيم، وهم في الجيش خاصة؛ أن قوام الجيش لم يكن قاصراً على خريجي الحربية، إذ كانت هناك نسبة كبيرة من الضباط المتخصصين الذين يلتحقون بالجيش

بعد الجامعة، هذا غير المجندين إجبارياً، سواء لعام أو لثلاثة أعوام».

ويرى عيد أنه آنذاك كان من الواضح أنه لم يكن ثمّة تنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستخبارات الحربية؛ «إذ إنّ العديد ممن لهم ملفات أمنية، أدّوا الخدمة العسكرية كاملة، أو وصلت معلومات عنهم متأخرة للغاية، وكان الضباط عاملين داخل الشعب، ولكن داخل أسر خاصة، ولها كود أمني خاص».

يوضح عيد: «وعلى حسب معلوماتي، لم تكن هناك رابطة أو تنظيم يصل بين العناصر؛ لأنّ المحافظات كانت تتحفظ على أمنيات بعضها، وتتشكّك في دقة وسرية الآخرين، ولم يكن مقبولاً، في ظلّ علاقة محسوبة بين التنظيم والنظام تسمح بتمرير تنظيم من هذا النوع، ولا أدري بعد الثورة كيف كانت الأوضاع، وما هي طبيعة ما أطلق عليها «المجموعة ٩٥»، وهل كانت حرباً دعائية أكثر منها حقيقة على الأرض!».

**«يعد نظام
الوحدات هو
التنظيم الخاص
داخل الجيش
وكان تحت قيادة
محمود الصباغ»**

الإخوان المسلمون في السعودية.. هكذا سعى البنا لاختراق الدولة الوليدة

كان مبدأ حسن البنا الذي وضعه أمام عينيه منذ اللحظة الأولى؛ هو أستاذية العالم، كان هدفاً بدأه بدعوته لتأسيس الفرد الإخواني، ثم الأسرة الإخوانية، ثم المجتمع الإخواني، معتقداً أنّ تلك التراتبية سوف تنتهي بسيطرته على مقاليد الأمور، عندما يتوغل من جندهم في مفاصل المجتمع، وهي صورة لم تكن حكراً على المجتمع في مصر، لكنها كانت دعوى عالمية سعى لنشرها في جميع الأمصار الأخرى، بإيفاد رسل إلى المجتمعات العربية من حوله بشكل خاص، أو تجنيد أبناء تلك المجتمعات عند وفودهم للدراسة في مصر، أو بالهجرة الإجبارية التي مرّ بها قادة «الإخوان»؛ عقب صدامهم مع نظام الحكم الناصري في مصر، أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، والتي نتج عنها فرار عبد البديع صقر إلى قطر، ومناع القطان إلى السعودية، وآخرين إلى دول عربية وأجنبية عديدة، ساعين لتأسيس أولى لبنات التنظيم الدولي لجماعة الإخوان.

**«السعودية على
رأس الدول التي
سعوا للتوغل
فيها لما تمثله
من قيمة دينية
كبيرة للمسلمين»**

التواجد الإخواني في السعودية

على رأس تلك الدول التي سعى «الإخوان» للتوغل فيها؛ كانت المملكة العربية السعودية؛ لما تمثله من قيمة دينية كبيرة في نفوس المسلمين، ولأن السيطرة على مقاليد

الأمر فيها سيتبعها بالتالي السيطرة على جميع الأمصار العربية المسلمة.

ورغم محاولات البعض نفي وجود الإخوان في المملكة بشكل تنظيمي، إلا أن شواهد وكتابات عديدة أشارت إلى وجود إخواني في المملكة منذ عهد مؤسس الجماعة الأول، حسن البنا، الذي أورد في مذكراته، «الدعوة والداعية»، عن بدايات توجهه للتوغل بالمملكة؛ «فضيلة الشيخ حافظ وهبة، مستشار جلالة الملك ابن آل سعود، حضر إلى القاهرة رجاء انتداب بعض المدرسين من وزارة المعارف إلى الحجاز، ليقوموا بالتدريس في معاهدها الناشئة، واتصل الشيخ حافظ وهبة بجمعية الشبان المسلمين لتساعده في اختيار المدرسين، فاتصل بي السيد محب الدين الخطيب، وحدثني في هذا الشأن، فوافقت مبدئياً، وجاءني بعد ذلك الخطاب التالي من الدكتور يحيى الدرديري، المراقب العام للجمعية، بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٨: «هذا ونرجوكم التفضل بالحضور يوم الخميس المقبل، وذلك لمقابلة حضرة صاحب الفضيلة، الأستاذ حافظ وهبة، مستشار جلالة الملك ابن آل سعود، للاتفاق معه على السفر وشروط الخدمة للتدريس في المعهد السعودي بمكة»، وفي الموعد التقينا، وكان أهم شرط وضعته أمام الشيخ حافظ ألا أكون موظفاً يتلقى مجرد تعليمات لتنفيذها، بل صاحب فكرة يعمل على أن تجد مجالها الصالح في دولة ناشئة هي أمل من آمال الإسلام والمسلمين، وشعارها العمل بكتاب الله وسنة رسوله وتحري سيرة السلف الصالح».

**«كان مبدأ حسن
البناء الذي وضعه
أمام عينيه منذ
اللحظة الأولى؛
هو أستاذية
العالم وكانت
السعودية على
رأس أولوياته»**

حلم تأسيس شعبة الإخوان في المملكة

ورغم تعثر مشروع سفر البنا للتدريس بالمملكة؛ لأسباب

بيروقراطية، إلا أن حلم تأسيس شعب للإخوان بالمملكة ظل يراوده، حتى كانت زيارته الأولى للحج عام ١٩٣٦. ويشير مؤرخ الإخوان، محمود عبد الحليم، في كتابه «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ»، إلى أن «الأستاذ المرشد قد كاشفنا بأن فكرة الهجرة بالدعوة إلى بلد آخر من البلاد الإسلامية، يكون أقرب إلى الإسلام من مصر، قد سيطرت على تفكيره وملأت نفسه».

ويصف الباحث السعودي، نايف محمد العساكر، في كتابه «موسوعة حركات الإسلام السياسي»، مدى الترحيب السعودي بزيارة حسن البنا في موسم الحج، فقد نشرت جريدة «أم القرى»، كبرى الجرائد السعودية، مرحبة بالإمام البنا وصحبه، تحت عنوان «على الرحب والسعة»، تقول: «وصل على الباخرة (كوثر) التي أقلت الفوج الأخير من الحجاج المصريين كثير من الشخصيات المصرية المحترمة، لم تسعفنا الظروف بالتعرف إليهم إلا بعد صدور العدد الماضي، وإننا نذكر منهم؛ الأستاذ الكبير حسن أفندي البنا، المرشد العام لجمعية الإخوان المسلمين».

ومن ناحية أخرى؛ يضيف الباحث بأن نظام الملك فاروق «أعدت العدة لقتل البنا في السعودية، على أن تنسب الجريمة إلى بعض اليمينيين، لكن الحكومة السعودية استشعرت ذلك فأنزلت المرشد العام ضيفاً عليها، وأحاطت مقره بحراسة شديدة وقدمت إليه سيارة خاصة بها جندي مسلح لمنع الاعتداء عليه».

**«رغم تعثر
مشروع سفر
البنا للتدريس
بالسعودية؛
لأسباب
بيروقراطية، إلا
أن حلم تأسيس
شعب للإخوان
بالمملكة ظل
يراوده»**

الخيانة والغدر

ويضيف العساكر في كتابه «لكنّ هذا الرجل (البنّا) استمطى الخيانة والغدر، فقد طلب من الملك عبد العزيز أن يفتح فرعاً لفرقته، لكن نظر المؤسس الثاقب منعه، فما كان منه إلا أن بدأ العمل سرّاً، وافتتح فرعين له في مكة خفية، وتبعه في هذه الخيانات أصحابه ممن استقدمتهم المملكة للعمل فيها والعيش دون التجنيد والعمل السياسي، ولكنهم فعلوا كما فعل مرشدهم».

وأورد القصة أيضاً عبد الله بن بجاد العتيبي، في كتاب «الإخوان المسلمون في الخليج»: «ولعله في هذا العام (١٩٣٦)؛ كان اللقاء الشهير بين حسن البنّا والملك عبد العزيز، والذي طلب فيه البنّا إنشاء فرع لجماعة الإخوان المسلمين في السعودية، فكان جواب الملك عبد العزيز ذكياً وديبلوماسياً حين رفض الطلب قائلاً للبنّا: «كلنا إخوان مسلمون»، وأورد تلك القصة بالتفاصيل نفسها الباحث حسام تمام، في كتابه «تحولات الإخوان المسلمين».

لقاء البنّا بالملك عبد العزيز

التقى البنّا بالملك عبد العزيز في رحلته تلك إلى الحج، وأورد تفاصيل اللقاء محمود عبد الحليم، في كتاب «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ»: «اعتاد الملك عبد العزيز آل سعود أن يدعو كل عام كبار المسلمين الذين يفدون لأداء فريضة الحج إلى مؤتمر بمكة المكرمة تكريماً لهم، وليتدارسوا أحوال المسلمين في العالم، وطبعاً لم توجه إلينا دعوة باعتبارنا من عامة الحجاج، قال: علمت بموعد هذا المؤتمر وبمكانه الذي سينعقد فيه، فأعددت نفسي والإخوان المائة في هيئة

موحدة؛ هي الجلباب الأبيض، والطاقيّة البيضاء ...، وفي الموعد المحدد فوجئ القوم المجتمعون بمئة رجل في هذه الهيئة يخطون خطوة واحدة، يتوسط الصف الأول منهم رجل هو المرشد العام، فكان هذا حدثاً مثيراً للالتفات»، ثم يضيف البنا: «فطلبت الكلمة واعتليت المنصة، وارتجلت كلمة كانت أطول كلمة ألقيت، وكانت الكلمة الوحيدة التي أيقظت الحاضرين وقوبلت بالإعجاب، واهتزت لها المشاعر، وما كدت أنهي كلمتي حتى أقبلت علي جميع الوفود تعانقني وتشدّ على يدي، وتعاهدني وتطلب التعرف إلي، وإلى من معي، وتفتح قلوبها للفكرة التي تضمنتها كلمتي».

وأفاد البنا وجماعته من محاولات الإصلاح التي بدأتها المملكة العربية السعودية في مساعيها للنهضة بالدولة الوليدة، وانفتاحها على جميع حركات تجديد الخطاب الديني في المنطقة العربية، غير أنّ البنا كانت له مآرب أخرى من ذلك التوغل، الذي أصبح قائداً له بشكل أكبر تنظيمياً، المصري مناع القطان، فيما بعد، إثر تركه للقاهرة وسفره إلى المملكة على خلفية الصدمات التي حدثت مع نظام حكم الزعيم الراحل، جمال عبد الناصر، وكان القطان أحد قيادات التنظيم في المنوفية بمصر قبل أن يهاجر إلى السعودية عام ١٩٥٣، ووصف في عدة مراجع بأنه الأب الروحي وأهم قيادات الإخوان في المملكة، وأنه أول مصري من جماعة الإخوان قام عملياً بتجنيد مواطنين سعوديين في دعوة الإخوان.

«الأواصر الممزقة»... كيف ضربت أزمة الهوية الجيل الثالث من شباب الإخوان

«لن أعيش في ثوب شيخي أو قائدي»، هي العبارة الأكثر شهرة بين شباب الإخوان قبل عقدين من الزمان مع انتشار ثقافة المدونات؛ تلك المنصات الإلكترونية التي أشعلت حراغاً هو الأكثر تأثيراً داخل صفوف الإخوان على مدار تاريخ التنظيم؛ فهؤلاء الشباب المعترضون على آلية عمل الجماعة، وتحركاتهم الإصلاحية البعيدة عن الثورية التي ينتظرها شباب التنظيم، سيصبحون بعد بضعة أعوام المحرك الرئيسي لكل صراعات التنظيم بعد أن غابت السجون غالبية أعضاء مكتب الإرشاد في القاهرة، وبعد فشل اعتصام رابعة العدوية في آب (أغسطس) ٢٠١٣، وبعد تنحية الإخوان عن حكم مصر في تموز (يوليو) ٢٠١٣.

تحولات عصفت بها ثورة التكنولوجيا التي أشعلت الموقف في المنطقة العربية، ولم يكن شباب الإخوان بعيدين عن ذلك المشهد، ومن تلك النقطة بدأ مجموعة من شباب الإخوان السابقين المقيمين في أوروبا بتنفيذ دراسة تُعدّ الأولى من نوعها داخل الجماعة، والتي طرحت إشكالية رئيسية تقول: «كيف وصلت أكثر التنظيمات الإسلامية تأثيراً في العالم الحديث إلى هذه النقطة من الأزمة الوجودية، وإلى أين يمكن أن يتجه التنظيم بعد ذلك؟».

الأواصر الممزقة وتخطب شباب التنظيم

الدراسة التي جاءت تحت عنوان «الأواصر الممزقة»، أعدّها عبد الرحمن عياش، وعمرو عفيفي، ونهى عزت، وترجمها إلى اللغة العربية حسان حساني بدعم من مؤسسة القرن بأمريكا الشمالية. وميز الدراسة التي جاءت في (١٦٧) صفحة أنّها طرحت للمرة الأولى الأسئلة التي كانت سبباً في انقسام التنظيم إلى أكثر من جبهة خلال الأعوام العشرة الأخيرة، وسعت أيضاً إلى محاولة الإجابة عنها من خلال استبيانات ولقاءات مباشرة مع شباب الإخوان المسجونين في مصر أو قيادات الإخوان في الخارج، وفي المقدمة منهم القائم بأعمال المرشد السابق إبراهيم منير، رحلة بحثية تمحورت حول (٣) أسئلة: أزمة هوية، وأزمة شرعية، وأزمة عضوية.

تعرّضت الدراسة في الفصل الأول إلى مقدمة عن تاريخ التنظيم من المؤسس الأول حسن البنا، مروراً بمراحل الجماعة التاريخية المختلفة، مع التركيز على الأطر الفكرية والإيديولوجية والقفزات الحركية التي شكّلت جماعة الإخوان المسلمين.

«مع ثورة
التكنولوجيا
أصبح عالم
المدونات
والإنترنت
ملاذاً للكثيرين
من شباب الحركة
الإسلامية»

الشهادات الواردة في الكتاب كشفت تغير العديد من المعاني التي تأسس عليها التنظيم، التغير الذي سيصبح أحد أسباب أزمة الهوية التي ضربت الجيل الثالث من شباب الجماعة؛ فالتنظيم القائم على معنى الإخوة والتفاعل بين الأعضاء وقادتهم والإحساس بها بين عامة الأعضاء، وشعور أنصارها بأنهم جزء من عائلة كبيرة تمدهم بالأمن والدعم، الشعور الذي رسخ له حسن البنا في حياته، سيتأثر بنسبة كبيرة في التأسيس الثاني للتنظيم سبعينيات القرن الماضي.

مفهوم الإخوة يتراجع لصالح طبقة التجار

يرى المؤلفون أن بنية الحركة في تلك المرحلة أصبحت أكثر تعقيداً وتنظيماً؛ فقد أصبحت العضوية في جماعة الإخوان المسلمين عملية منظمة تستغرق سنوات من التنشئة الاجتماعية والروحية والتلقين الإيديولوجي، والأهم من ذلك الارتقاء التنظيمي،» أثبت التنظيم المعقد الذي صممه البنا قوته، لكنّه سرعان ما أصبح أكبر من أن يمكن التحكم فيه».

يقسّم المؤلفون مراحل تطور مفهوم الهوية داخل التنظيم إلى مرحلتين: الأولى في الفترة الملكية التي سيطر فيها قسم طلاب الجامعات المتفاعل سياسياً مع المشهد العام في مصر والمشتبك مع الأحزاب الليبرالية واليسارية من منطلق وطني يسعى من خلاله شباب الإخوان إلى تحقيق العدالة الاجتماعية انطلاقاً من الدولة والضغط السياسي على حكومتها، والمرحلة الثانية فترة حكم الرئيس الراحل السادات، وهي المرحلة التي تخلى فيها الإخوان، بحسب رؤية المؤلفين، عن السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الدولة، وهو سعي مثل عنصرٍ سياسياً في خطاب الجامعة خلال الأربعينيات ومطلع الخمسينيات. وأصبح علاج الإخوان للفقير بعد الثمانينيات يتمثل في تطوير شبكات خدمات موازية خاصة بهم.

**«الشهادات
الواردة في
الكتاب كشفت
تغير العديد من
المعاني التي
تأسس عليها
التنظيم»**

يرى المؤلفون أن الأفكار الإسلامية في الثمانينيات أصبحت أكثر تأثيراً في مجالات غير المجالات السياسية، فعلى سبيل المثال أصبح رأس المال الإسلامي مركز ثقل في الاقتصاد، وراحت البرامج الخيرية والتضامنية الإسلامية تتحول إلى بديل عن خدمات الدولة الآخذة في الاختفاء. نشأت الشبكات الإسلامية في معظم أحياء الطبقة الدنيا والطبقة المتوسطة

- الدنيا - التي بنيت في معظمها على عجل وبشكل مخالف للقانون على أطراف المدينة القديمة لإيواء ملايين المهاجرين من الريف، «وبدلاً من منافسة النظام في المناطق التي هيمن عليها، سعت جماعة الإخوان للتوسع في مناطق كان وصول الدولة إليها هشاً أو معدوماً».

خطوط الصدع لدولة القومية الحديثة

يوضح المؤلفون أن الإخوان وجدوا في القطاع غير الرسمي فرصة لتأسيس حضور قوي، أو ما صار حصناً فيما بعد، على طول ما يمكن تسميته «خطوط الصدع» لدولة القومية الحديثة، وبين الطبقات المهمشة التي لم تكن الدولة قادرة على إدماجها سياسياً ولا انتشالها من الفقر. لاحقاً طُبِّق المنطق غير الرسمي نفسه على الطبقة البرجوازية.

لم تغفل الدراسة إحدى أهم النقاط المحورية في تغير هوية الجيل الثالث من شباب الإخوان، وهي المسألة التي تعود بجذورها إلى قضية تنظيم ١٩٦٥ المتهم فيها سيد قطب، المنضم إلى الجماعة عام ١٩٥٣ بعد رحيل البناء؛ في إشارة إلى مؤلفاته التي أصّلت لأفكار الحاكمية وجاهلية المجتمع، وهو ما أدى لاحقاً إلى زوال هيمنة الإخوان شبه الكاملة على النزعة الدينية المحافظة لدى الطبقات الوسطى، وكيف أصبح الخطاب السلفي مهيمناً على الجماعة استرضاء لقاعدتها الشعبية الريفية.

في التسعينيات أصبح صعود القطبيين مسألة مفروغاً منها، بيد أن سيطرتهم على الجماعة تأسست على أمرين: الأول هو الاعتماد على رأسمالها التجاري المبني على السوق

الموازية للدولة، والثاني هو الاعتماد على قاعدة متسلفة أو ما بات يُعرف بترييف الإخوان، وهو المصطلح الذي صكّه الباحث الراحل حسام تمام.

عالم المدونات زلزال يضرب الجماعة

مع ثورة التكنولوجيا أصبح عالم المدونات والإنترنت ملاذًا للكثيرين من الشباب المصري، وفي القلب منهم شباب الحركة الإسلامية، فانطلقوا يؤسسون الآلاف من المدونات التي باتت متنفسًا لهم، بحثًا عن إجابات فقدوها على مدار سنوات التسعينيات. وتشير دراسة صادرة عن وزارة الثقافة المصرية عام ٢٠٠٩ إلى أن مصر شهدت تدشين أكثر من (١٥٠) ألف مدونة عام ٢٠٠٥، وهو رقم ضخم بالمقارنة مع حداثة انتشار الإنترنت في مصر، اللافت في تلك المدونات أن الشريحة الكبرى منها سيطر عليها الحديث السياسي والثقافي والأدبي، وجاءت النقاشات الدينية في مرتبة متأخرة، التواجد الذي دفع كبريات دور النشر المصرية إلى نشر سلاسل مستمرة من الكتب القائمة على محتوى المدونات.

مع صعود ثقافة المدونات وانتشار نقد المدونين للجماعة، وما بات يُعرف بالقيادات التاريخية، قرّر الإخوان تنظيم مقابلة مع أبرز المدونين في الجماعة، والتقوا بالفعل بمسؤول الكتلة السياسية في البرلمان الذي سيصبح لاحقًا رئيسًا لمصر عام ٢٠١٢ عضو الجماعة الراحل محمد مرسي.

يلفت المؤلفون إلى غرابة اللقاء الذي استمرّ قرابة الساعة، وكان عبارة عن حديث متواصل للبرلماني محمد مرسي، حديث امتد لأكثر من (٤٥) دقيقة على الرغم من فرضية

«قسم المؤلفون
مراحل تطور
مفهوم الهوية
داخل التنظيم
إلى مرحلتين»

أنّ اللقاء من الأساس بهدف الاستماع إلى هؤلاء الشباب، بيد أنّ العكس هو ما حدث، يسرد المؤلفون على لسان المدونين المشاركين في اللقاء أنّ بعضهم ترك الاجتماع قبل الانتهاء، وأنّ غالبيتهم قرروا ترك الجماعة نتيجة تلك المقابلة؛ فقد أخبرهم محمد مرسي أنّ العمل العام غير مقتصر على التواجد في الإخوان، وأنّ الأمر متروك لهم لو أرادوا ترك التنظيم، فالجماعة لم تتحمل نقد شبابها. ويستكمل المؤلفون أنّ بعض المدونين الذين قرروا ترك الجماعة، أسسوا لاحقًا تنظيمًا سياسيًا سيكون صاحب الحدث السياسي الأبرز عام ٢٠٠٨، المعروف بإضراب ٦ نيسان (أبريل)، الذي شارك في تأسيسه مدوّن إخواني كان ضمن الحضور لكنّه أنهى اللقاء مقرّرًا الخروج بلا عودة، وهو المدوّن محمد عادل.

تحولات الإخوان... من التيار القطبي إلى داعش



سامح فايز
صحفي مصري

تظل جماعات الإسلام السياسي عامة، وجماعة الإخوان المسلمين خاصة، على اعتقادها الراسخ الذي تُصدّره للجميع، على مدار سنواتها في العمل الدعوي، أنّها دعوات سلمية، تنكر في سبيل ذلك جميع الاتهامات الموجهة إليها باستخدام العنف المسلح سبيلاً للسيطرة على مقاليد الحكم في الدول التي عملوا فيها، وتؤكد الكتابات المتعاقبة لقيادات الجماعات على أنّ بعض الأحداث التي اتهم فيها شباب الإخوان، أو غيرهم من شباب الدعوة السلفية، هي أحداث فردية، نفذها شباب متحمس دون العودة إلى رأي القيادة. هكذا أنكرت الجماعة علاقتها بمقتل القاضي الخازندار، أو مقتل النقراشي، أو حتى محاولة اغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في حادث المنشية عام ١٩٥٤.

«عام ١٩٦٦ شكل
مجموعة من
طلاب العلم خلية
الجهاد الأولى
في القاهرة،
هدفها الانقلاب
على حكم عبد
الناصر»

وفي سوريا أيضاً، نفت الجماعة أيّ علاقة لها بتنظيم الطليعة المقاتلة المسلح، الذي قاد عمليات دموية في حماة وحلب على مدار عدة سنوات، منتصف السبعينات وبداية الثمانينات، وصولاً إلى اقتحام قوات حافظ الأسد مدينة حماة عام ١٩٨٢، في اشتباكات دموية أودت بحياة عشرات الآلاف من أعضاء الجماعات الدينية.

ومع تصاعد الأحداث بعد انتفاضات الربيع العربي، تظل عملية الإنكار مستمرة من أعضاء الجماعات الدينية، وقد خرج

«أسعد البيك» إمام أهل السنّة والجماعة في شمال سيناء، بعد فضّ اعتصامي رابعة والنهضة عام ٢٠١٣، ليخطب في أتباعه مؤكداً أنّ دعوتهم سلمية، وأنهم لن ينجروا لحمل السلاح في مواجهة الدولة، مؤكداً أنّ اعتصامات الجماعات الدينية في القاهرة، رفضاً لخلع الرئيس السابق محمد مرسي من كرسي الحكم في البلاد، كانت اعتصامات سلمية، بالمخالفة لما أكدته الدولة على الجانب الآخر، وحين سئل البيك في لقاء تلفزيوني أذاعته فضائية (الجزيرة) عام ٢٠١٢ عن جماعة «أكناف بيت المقدس» المقاتلة في جبال سيناء، أنكر وجودها قائلاً: «لا يوجد في سيناء أيّ تكفيريين»، وما لبث أن قبض عليه نهاية عام ٢٠١٣، باعتباره قائد السلفية الجهادية، وهي مسألة تدفعنا لطرح السؤال من جديد، «هل جماعات الإسلام السياسي أصحاب دعوة سلمية، أم مسلحة»؟

تنظيم ١٩٦٥ ومجموعات الجهاد الأولى

إن كان التحول الأهم في حياة سيد قطب، بدأ مع عودته من بعثته العلمية لأمريكا عام ١٩٥٠، فإنّ التحول الأبرز في خريطة الجماعات الجهادية حدث عام ١٩٦٥، مع كشف حكومة عبد الناصر، في ذلك الوقت، مخططاً لإعادة إحياء جماعة الإخوان من جديد، بعد سنوات من الهروب والاعتقالات، بدأت بمحاولة اغتيال ناصر عام ١٩٥٤.

في ذلك العام لم تنكشف فقط مخططات بعث الإخوان من جديد، لكن حدث التحول في شكل المواجهة بعد ذلك بعام، تحديداً عام ١٩٦٦، حين قرّر عدد من طلاب العلم تشكيل خلية الجهاد الأولى في القاهرة، هدفها السعي من أجل الانقلاب على حكم ناصر، حجتهم في ذلك أنّ جماعة الإخوان



رئيس قسم نشر الدعوة في الجماعة ورئيس تحرير جريدة الإخوان المسلمون-آنذاك:- سيد قطب

أخطأت حين آمنت للضباط الأحرار، الذين سرقوا ثورتهم كما تروج أدبيات الجماعة، وكان مؤسسها الأول إسماعيل طنطاوي، بالتعاون مع علوي مصطفى، ونبيل البرعين، ويحيى هاشم، ورفاعي سرور، ثم انضم إليهم لاحقاً أيمن الطواهري. وكان ممن انفصل عنهم لاختلافات في الرؤى الفقهية صالح سرية، مؤسس فرع الجهاد الذي اشتهر إعلامياً باسم «تنظيم الفنية العسكرية».

وفي العام ١٩٦٥ تبلورت أفكار «جماعة المسلمين» المشهورة إعلامياً باسم «جماعة التفكير والهجرة»، ونظر لها في السجن علي إسماعيل، شقيق عبد الفتاح إسماعيل، أحد الستة الذين أعدموا مع سيد قطب.

ما لبث علي إسماعيل أن تخلى عن أفكار التنظيم، ليتولى مسؤوليته شكري مصطفى، أحد المقبوض عليهم على خلفية قضية تنظيم ١٩٦٥، ومحاولة بعث جماعة الإخوان من جديد.

**«في العام
١٩٦٥ تبلورت
أفكار «جماعة
المسلمين»
المشهوره
إعلامياً باسم
«جماعة التفكير
والهجرة»»**

ومن التحولات المهمة في خريطة الجهاد الناتجة عن أحداث ١٩٦٥ تلك الخاصة ببدء تبلور فكر السلفية الجهادية الذي يسيطر على مشهد الجماعات المتطرفة الآن، في تنظيمي (داعش والقاعدة).

عروس كرداسة

في أثناء القبض على مجموعات منتمية لجماعة الإخوان في محافظات مصر المختلفة سعت للعمل من أجل بعث التنظيم من جديد عام ١٩٦٥، تقدمت قوات الجيش للقبض على

سيد نزيلي عوضية، من قرية كرداسة، دخلت قوات الشرطة العسكرية القرية مرتدية زياً مدنياً لا يفصح عن هويتها، ممّا ألقى ريبة في نفوس أهالي القرية، فقاموا بالاعتداء عليهم، بعد أن شاهدوهم يقتادون عروس عوضية، السيدة فوزية عبد المجيد عبد السميع، وهي لم تزل عروساً في أسبوعها الأول.

على إثر المواجهات أصيب أحد الضباط وفرّ آخرون، بينما حررت العروس، وبعد مرور أقل من ساعة على الاشتباكات حوصرت كرداسة بالطائرات الحربية والمدرعات؛ بحثاً عن سيد نزيلي وعروسه، في الموقعة التي سطّرت لها أدبيات الإخوان باسم «عروس كرداسة».

صدر الحكم على سيد نزيلي في قضية تنظيم ١٩٦٥ بالسجن المؤبد، وأفرج عنه بعد تصالح النظام مع الإسلاميين عام ١٩٧٥، ثم ترقى في المناصب داخل الجماعة حتى أصبح عضواً في مكتب الإرشاد.

في لقاء تلفزيوني معه، أكد سيد نزيلي أنّ الجماعة لا علاقة لها بعمليات القتل المنسوبة إليها زوراً، على حدّ قوله، ونفى سيد نزيلي واقعة محاولة اغتيال ناصر، مشيراً إلى أنّه حادث مزيف لاستخدامه من أجل ضرب الدعوة الإسلامية، لكنّ قراءة الأسماء المحيطة بسيد نزيلي عوضية وزوجته تشير إلى غير ذلك.

ميلاد التيار القطبي في السجون

كان بصحبة سيد نزيلي في السجن، أحمد عبد المجيد عبد السميع، المقبوض عليه في قضية تنظيم ١٩٦٥، والأخ الأكبر

لزوجة نزيلى فوزية عبد المجيد، وأحد السبعة المحكوم عليهم بالإعدام مع سيد قطب، غير أنّ الحكم خفف عن أربعة منهم، أحدهم عبد المجيد، وفي القضية نفسها زاملهم في السجن عبد المجيد الشاذلي، وقد سبق أن تتلمذ في الإخوان على يد محمد يوسف هواش الذي أعدم مع قطب، وعبد الفتاح إسماعيل في قضية التنظيم.

خرج عبد المجيد والشاذلي من السجن منتصف السبعينات، بعد تصالح نظام السادات مع جماعات الإسلام السياسي؛ على خلفية تدخل الملك فيصل بن عبد العزيز، ملك السعودية، وفي العام نفسه أسسوا سوياً جماعة «أهل السنة والجماعة»، التي اشتهرت باسم «تيار القطبيين».

في العام ١٩٦٤ أيضاً كان الطالب السوري مروان حديد المولود في مدينة «حماة» قد أنهى دراسته في جامعة عين شمس، وتأخر حديد في دراسته بالقاهرة لسنوات؛ بعد عدة اعتقالات من قبل المخابرات المصرية، على خلفية اعتناقه أفكار جماعة الإخوان، وفي السجن تعرّف إلى سيد قطب وأفكاره، ليعود حديد إلى سوريا، مؤسساً إحدى مجموعات الإخوان المسلحة في سوريا، التي سمّاها «الطليعة المقاتلة».

كتب موقع «طريق النجاة»، أحد المنابر الإعلامية لدعوة «أهل السنة والجماعة» التي أسسها عبد المجيد الشاذلي، عن مروان حديد، باعتباره من رواد الجهاد في دعوة أهل السنة والجماعة، وقد وضعوا اسمه إلى جانب سيد قطب، ومحمد يوسف هواش، وأحمد عبد المجيد عبد السميع، وعز الدين القسام، وآخرين.



خرج عبد المجيد والشاذلي من السجن بعد تصالح نظام السادات مع جماعات الإسلام السياسي

مات مروان حديد في سجون حزب البعث عام ١٩٧٦، ليخلفه عضو جماعة الإخوان عدنان عقلة، الذي بدأ المواجهة المسلحة مع الدولة بتنفيذ عملية قتل (٣٠٠) طالب علوي بمدرسة حربية في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٩، العملية التي استنكرتها مجموعات الإخوان الأخرى العاملة في سوريا، غير أنّ جميع تنظيمات الإسلام السياسي التي استنكرت تلك العلمية، ما لبثت أن توافقت تحت راية «الوفاق الإسلامي»، مع بدء مهاجمة قوات حافظ الأسد لمدينة حماة؛ على خلفية تعدد عمليات الطليعة المقاتلة المسلحة، تلك المواجهات أضحت واحدة من المذابح التي لا تنسى في التاريخ السوري، وقد قتل على إثرها آلاف السوريين في مدينة حماة.

تحولات العمل المسلح من القطبيين إلى داعش

في تلك الفترة، ومع نهايات الثمانينات ورحيل الاحتلال الإسرائيلي عن منطقة سيناء المصرية، وصعود المد الإسلامي فيما عرف بـ «الصحوّة الإسلامية»، برز النشاط الدعوي في سيناء، وكان من قيادات الدعوة هناك أسعد البيك في العريش، الذي يُعدّ امتداداً لدعوة أهل السنّة والجماعة، التي أسسها تيار القطبيين، المقبوض عليهم في تنظيم ١٩٦٥.

«تعرف مروان حديد إلى سيد قطب في السجن، ولاحقاً أسس مجموعات الطليعة المقاتلة في سوريا»

كان البيك أحد المقبوض عليهم على خلفية أحداث تفجيرات شرم الشيخ وطابا عام ٢٠٠٥، باعتباره من منظري الدعوة السلفية في المدينة، الذين تأثر بهم خالد مساعد، مؤسس تنظيم «التوحيد والجهاد» ومنفذ التفجيرات، وقد تأثر مساعد أيضاً بفكر أبي مصعب الزرقاوي الأردني، مؤسس «التوحيد والجهاد» في العراق، الجماعة التي تطورت مسمياتها فيما بعد، حتى أصبحت «داعش»، دولة الإسلام في العراق والشام.

في السجن انضم البيك إلى دعوات المراجعات التي قادها أمراء الجماعات الإسلامية، وبعد أحداث كانون الثاني (يناير) هرب أغلب شباب سيناء، الذين تأثروا بفكر الدعوة السلفية الجهادية، وبعض المقبوض عليهم من تنظيم التوحيد والجهاد، ثم عادوا إلى سيناء ليؤسسوا تنظيم «أكناف بيت المقدس»، أو «أنصار بيت المقدس»، مع بعض الفارين من غزة إلى سيناء عبر الأنفاق؛ على خلفية مواجهات الدعوة السلفية مع حركة حماس بعد حادث مسجد ابن تيمية عام ٢٠٠٩.

وكان ممن هربوا من السجن بعد أحدث عام ٢٠١١ في القاهرة، كمال علام، مؤسس تنظيم «التوحيد والجهاد» بصحبة خالد مساعد، ورغم أنه سجن بصحبة آخرين مع أسعد البيك، إلا أن البيك ينكر وجود أي جماعات تكفيرية أو مقاتلة في سيناء، ناسباً عمليات قتل جنود الجيش هناك إلى أذرع وعملاء الموساد الإسرائيلي؛ كمخطط لتفريخ أرض سيناء من أهلها، حتى يتسنى لإسرائيل احتلالها في أي لحظة، لكن في عام ٢٠١٣ اعتقل البيك، وبعد اعتقاله بعام بايع أنصار بيت المقدس بقيادة كمال علام تنظيم داعش، ليصبح اسمه الجديد «ولاية سيناء».

مما سبق من قراءة تحولات العمل الدعوي، الناتجة عن المواجهات الأمنية الشديدة، التي قادتها الأنظمة العربية ضد تيار الإسلام السياسي في الستينات، ربما يكشف اللثام عن كثير من التفاصيل التي نتج عنها في النهاية تنظيم (داعش والقاعدة). وربط الأحداث ببعضها بعضاً وترتيبها تاريخياً قد يدحض مزاعمهم أيضاً القائلة إنه ليس هناك تطرف، ولا تكفير، ولا قتل، وأن بداية العمل المسلح دائماً وأبداً في حقيبتهم الدعوية.

«الإخوان كعادة دماغية»... كيف تُبنى الطاعة قبل أن تُبنى الفكرة؟



سامح فايز
صحفي مصري

حين نناقش جماعة الإخوان المسلمين غالبًا ما ننزلق إلى سؤالين مألوفين: هل الفكرة صحيحة أم خاطئة؟ هل المشروع قابل للحياة أم أنه مُنته تاريخيًا؟ لكن ذلك النوع من الأسئلة يفترض أن الانتماء يبدأ من القناعة، وأن القناعة تبدأ من البرهان، وهو افتراض يبدو منطقيًا، لكنّه يتجاهل طبقة أعمق: الطبقة العصبية التي تتكوّن فيها العادات قبل أن تتحول إلى مواقف.

الدماغ البشري لا يعمل مثل كتاب فلسفة، إنه يعمل مثل شبكة طرق، وكلّ سلوك يتكرر يرسم مسارًا، وكلّ مسار يُعاد استخدامه يصبح أسرع، وأسهل، وأكثر تلقائية. وبمرور الوقت لا يعود الدماغ بحاجة إلى تفكير واعٍ ليختار الطريق نفسه؛ الطريق يختاره. هذه هي بنية العادة: محفز، سلوك، مكافأة. وتكرر الحلقة، فيتكرّس المسار.

إذا نظرنا إلى التنظيم من هذه الزاوية، يمكن أن نراه - قبل أن يكون مشروعًا سياسيًا - شبكة من العادات العصبية المتكررة. اللقاء الأسبوعي ليس مجرد اجتماع، إنه محفز دوري. المصطلحات الخاصة ليست لغة داخلية فحسب، بل إشارات تُفعل إحساسًا بالتمايز والانتماء. الطاعة ليست موقفًا أخلاقيًا فقط، بل هي سلوك يُعاد إنتاجه داخل طقس جماعي، ويقترن بإحساس بالأمان.

في البيئات التنظيمية المغلقة نسبيًا تتضاعف قوة التكرار. الوجوه نفسها، واللغة نفسها، والإيماءات نفسها، والسرديات نفسها. ذلك التماثل لا يصنع فقط انسجامًا اجتماعيًا، بل يعمّق مسارات عصبية محددة. ومع الوقت يصبح السلوك - كحضور اللقاء، أو الدفاع عن الخطاب، أو الالتزام بالتكليف - أقل ارتباطًا بقرار واعٍ، وأكثر ارتباطًا بنمط مستقر.

الطقس السياسي كآلة كيمياء عصبية

من هنا يمكن إعادة قراءة مفهوم البيعة، مثلًا، لا بوصفه فقط عقدًا رمزيًا بين فرد وقيادة، بل بوصفه لحظة تثبيت عاطفي قوي. الطقس الجماعي، القسم، النظرات المتبادلة، إحساس الاصطفاف، كلها عناصر تفعل منظومة الترابط في الدماغ. في تلك اللحظة لا يُبنى الالتزام فقط عبر الكلمات، بل عبر كيمياء داخلية تعزز الإحساس بالانتماء. ومع كل تكرار لاحق يُعاد تثبيت هذا الارتباط.

لا يعني ذلك أنّ الفكرة غير مهمة، أو أنّ القناعة وهم، لكنّه يعني أنّ القناعة لا تعيش في الفراغ، إنّها تسكن داخل جسد، داخل دماغ، وداخل شبكة عادات. وحين تتكرر الطاعة داخل طقس جماعي لا تعود مسألة نقاش عقلي بحت، بل تصبح جزءًا من تنظيم عصبي يتوقع النمط نفسه ويبحث عنه.

هنا نفهم جانبًا من صعوبة الانسحاب. الخروج من التنظيم لا يشبه تغيير رأي سياسي عابر. إنه أقرب إلى كسر عادة تراكمت لسنوات. حين ينقطع التكرار فجأة يدخل الفرد في فراغ مزدوج: فراغ اجتماعي وفراغ عصبي. لم يعد هناك

اللقاء المنتظم، ولا الإحساس الدوري بالانتماء، ولا المكافأة العاطفية المصاحبة للالتزام. الدماغ، المعتاد على نمط معين، يواجه صمماً غير مألوف.

كثير من التحليلات السياسية تفسر ذلك التوتر بلغة الخيانة أو الصدمة أو الانقلاب الفكري. لكن يمكن أيضاً قراءته بلغة أبسط: الدماغ يقاوم فقدان مسار مألوف. حين يُعاد بناء الهوية على مدار سنوات داخل شبكة طقوس متكررة، يصبح الانفصال عنها تجربة جسدية تقريباً، لا فكرية فقط.

حين انقطع الإيقاع: ماذا حدث بعد ٢٠١٣؟

بعد ٢٠١٣، ومع عزل محمد مرسي، انقطع التكرار عند شرائح واسعة. لم تعد هناك مساحات عامة للحشد، ولا إيقاع سياسي تصاعدي يمنح الطقس الجماعي زخمه. توزعت القيادات، وتشتت القواعد، وتغيرت البيئات. ذلك الانقطاع لم يكن فقط سياسياً، بل كان عصبياً. حين يضعف التكرار تضعف المسارات التي كان يغذيها.

ربما هنا يمكن فهم ظواهر بدت لكثيرين محيرة: لماذا تآكل الالتزام لدى بعض الأفراد رغم بقاء الخطاب؟ ولماذا لم يكن استدعاء السردية القديمة كافياً لإعادة الحشد؟ لأنّ الخطاب وحده لا يعيد بناء العادة. فالعادة تحتاج إلى بيئة تكرر، إلى زمن طويل، إلى إيقاع مستقر. في عالم المنفى والمنصات يصبح ذلك الإيقاع أكثر هشاشة.

ويمكن القول إنّ أحد أسرار بقاء الجماعة لعقود لم يكن فقط في صلابة فكرتها، بل في قدرتها على إنتاج بيئة تكرارية

مستمرة. إعادة برمجة مبكرة عبر حلقات تعليمية، أنشطة اجتماعية، مسؤوليات متدرجة. ليس بالضرورة عبر وعي علمي بعلم الأعصاب، بل عبر خبرة تراكمية في إدارة الطقس والانتماء. التنظيم كان، بطريقة حدسية، يفهم أن الفكرة تحتاج إلى جسد يعيد تكرارها.

لكنّ الزمن تغير. في عصر المنصات، التكرار قصير، والانتباه متقطع، والولاء قابل للتبديل. الشاب الذي يقضي ساعات على تطبيقات سريعة الإيقاع يعيش في نظام عصبي مختلف عن ذاك الذي كان يقضي فيه أمسياته في لقاء مغلق طويل. هنا يبرز سؤال صعب: هل يمكن لمنظومة بُنيت على عادة طويلة الأمد أن تعيش في زمن التمرير السريع؟

ربما لا تكمن الأزمة الأساسية في صحة الفكرة أو خطئها، بل في عدم توافقها مع إيقاع عصبي جديد. التنظيم الذي يحتاج إلى سنوات لبناء مسار ثابت، يواجه جيلاً تعود على تبديل المسارات بسرعة. العادة القديمة تصطمم بعادة جديدة، أكثر مرونة وأقل التزامًا.

السياسة لا تُبنى فقط بالبرامج والخطب

قراءة الإخوان كعادة دماغية لا تعني اختزالهم إلى تفاعل كيميائي، ولا نفي أبعادهم السياسية والاجتماعية. لكنّها تفتح نافذة مختلفة: نافذة ترى أنّ السياسة لا تُبنى فقط بالبرامج والخطب، بل بإدارة التكرار، وبناء المسارات، وربط السلوك بالمكافأة. وعندما يتغير إيقاع الحياة، تتغير معه الأعصاب قبل أن تتغير البيانات.

الأفكار لا تعيش فقط لأنها صحيحة أو خاطئة، بل لأنها تجد مساراً في الدماغ يسمح لها بالبقاء. وحين يتبدل الإيقاع الذي يغذي ذلك المسار، يبدأ الضعف من الداخل، حتى لو ظل الخطاب كما هو. في تلك المسافة بين العادة والفكرة يمكن إعادة قراءة تاريخ طويل من الصعود والتراجع، ليس كملف أمني أو سياسي فقط، بل كقصة عن كيف تُبنى الطاعة قبل أن تُبنى القناعة.

لكن إذا أخذنا الفكرة خطوة أبعد، فس نجد أنّ السؤال لا يخصّ الإخوان وحدهم، بل يخصّ طبيعة التنظيمات الإيديولوجية عموماً. كل تنظيم طويل العمر، سواء كان دينياً أو يسارياً أو قومياً، يحتاج إلى ما يمكن تسميته «اقتصاد التكرار». أي القدرة على إنتاج طقس دوري يحافظ على المسارات العصبية حيّة. حين يتوقف التكرار، لا تموت الفكرة فوراً، لكنّها تفقد لزوجتها الداخلية.

من تلك الزاوية يمكن قراءة التنظيم كجهاز لإدارة الانتباه الجماعي. ليس فقط عبر الخطاب، بل عبر هندسة الزمن. اللقاء الأسبوعي، المؤتمر السنوي، المعسكر، الدورة التربوية، كلها أدوات لضبط الإيقاع. الزمن هنا ليس إطاراً محايداً، بل أداة بناء. حين يتعلم الفرد أن يربط أسبوعه بلقاء محدد، وسنته بمحطة محددة، تتشكل بنية زمنية تعيد إنتاج الهوية باستمرار.

بعد المنفى اختلّ ذلك الضبط الزمني. لم يعد هناك مركز يحدد الإيقاع نفسه للجميع. تفرقت البيئات، وتعددت الأولويات، وتداخلت الحياة اليومية بضغوطها المختلفة. في مثل ذلك السياق يصبح من الصعب الحفاظ على نمط تكرار

موحد. ومع غياب الإيقاع تضعف العادة، ومع ضعف العادة يتراجع الالتزام، حتى لو بقيت القناة معلنة.

هنا يظهر بُعد آخر أكثر حساسية: العلاقة بين الأخلاق والعادة. كثير من الأفراد داخل التنظيمات الإيديولوجية يربطون التزامهم بسلوك أخلاقي أعلى. لكن الأخلاق نفسها يمكن أن تُمارس كعادة. أي أن الفعل الأخلاقي يتكرر حتى يصبح جزءًا من الهوية، لا نتيجة تفكير متجدد في كل مرة. حين يُكافأ السلوك الأخلاقي اجتماعيًا داخل المجموعة، يتعزز مساره العصبي، ومع الوقت يصبح التخلي عنه أشبه بالتخلي عن الذات.

لهذا قد لا يكون من الدقة تفسير التماسك الطويل الأمد لبعض الأفراد بأنه نتيجة «قناة صلبة» فقط، بل ربما هو نتيجة ترابط عميق بين العادة والهوية. حين تصبح العادة جزءًا من تعريف الذات، لا تعود مجرد ممارسة، بل معيارًا للانتماء. ومن هنا تأتي قوة التنظيمات التي تنجح في دمج السلوك اليومي بالمعنى الوجودي.

غير أن ذلك الدمج يحمل في داخله هشاشته الخاصة. فإذا تغيّرت البيئة بشكل جذري، ولم يعد بالإمكان الحفاظ على الطقس نفسه، تبدأ الهوية في إعادة التفاوض مع نفسها. الفرد الذي كان يعرف نفسه عبر شبكة تكرار ثابتة، يجد نفسه في فضاء مفتوح بلا إيقاع واضح. في تلك اللحظة قد يحدث أحد مسارين: إمّا البحث عن تكرار بديل، وإمّا الانسحاب التدريجي إلى هوية أقلّ صلابة.

صراع العادات في عصر المنصات

التحولات الرقمية أضافت طبقة جديدة من التعقيد. في فضاء المنصات يمكن للهوية أن تُختبر يوميًا، وأن تتعرض لخطابات متعددة ومتضاربة. ذلك التعدد يخلق بيئة عصبية مختلفة عن البيئة المغلقة نسبيًا التي كانت تسمح بتكرار منضبط. التشتت المستمر يعيد تشكيل الدماغ نفسه، ويجعل بناء مسار ثابت أكثر صعوبة.

من هنا يمكن فهم لماذا تواجه التنظيمات الهرمية تحديًا مضاعفًا في عصر المنصات. ليس فقط لأنها تنافس أفكارًا أخرى، بل لأنها تنافس أنماط تكرار أخرى. الشاب الذي يحصل على مكافأته العاطفية عبر تفاعل رقمي فوري، قد لا يجد في الطقس التقليدي الإشباع نفسه. وهكذا يصبح الصراع غير معلن بين نوعين من العادات: عادة بطيئة تحتاج إلى صبر، وعادة سريعة تمنح مكافأة فورية.

إذا عدنا إلى نقطة البداية، يمكن القول إنَّ قراءة الإخوان كعادة دماغية لا تسلبهم تاريخهم ولا سياقهم، لكنّها تسمح بفهم جانب ظلّ في الظل. التنظيم لم يكن مجرد جهاز تعبئة، بل جهاز تكرار. قوته لم تكن فقط في وضوح شعاراته، بل في انتظام إيقاعه. وحين اختل الإيقاع، بدأت التصدعات تظهر في البنية.

السؤال الذي يبقى مفتوحًا لا يتعلق بمصير تنظيم بعينه، بل بمصير كل مشروع إيديولوجي طويل الأمد في زمن تتسارع فيه العادات وتتغير بسرعة غير مسبوقة. هل يمكن إعادة هندسة الطقس ليتناسب مع الدماغ الرقمي الجديد؟ أم أنّ بعض التنظيمات ستظل أسيرة نموذج تكرار ينتمي إلى زمن آخر؟

في النهاية، السياسة ليست فقط صراع أفكار، بل صراع عادات. من ينجح في بناء عادة جماعية مستقرة، ينجح في تثبيت فكرته في الوعي. ومن يفقد القدرة على إدارة التكرار، قد يجد نفسه يدافع عن فكرة لم تعد تجد مساراً واضحاً داخل الدماغ المعاصر.

ربما لم تكن قوة جماعة الإخوان المسلمين يوماً في صلابه خطابها بقدر ما كانت في انتظام عاداتها. التنظيم الذي يعرف كيف يعيد تكرار نفسه، يعيد إنتاج أفراده. لكن حين يختل الإيقاع، ويضعف الطقس، وتتغير بيئة الانتباه، لا يكفي أن ترفع الشعار نفسه كي يعود المسار كما كان.

السياسة، في النهاية، ليست فقط صراع برامج ومواقف، بل هي صراع على هندسة الدماغ الجماعي: من ينجح في بناء عادة، ينجح في تثبيت معنى. ومن يفقد القدرة على إدارة التكرار، قد يكتشف أن فكرته لم تُهزم في المناظرة، بل تآكلت في الأعصاب.

وهنا تكمن المفارقة الأعمق: الأفكار لا تموت حين تُفند، بل حين تفقد إيقاعها.

الإخوان وسرقة التبرعات



سامح فايز
صحفي مصري

أموال التبرعات

في شهادة لمحمود عبد الحليم، عضو الهيئة التأسيسية للتنظيم، في كتابه «الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ» يقول: «النقود التي كنا نجمعها لفلسطين من المساجد والمقاهي والبارات لم يكن القصد من جمعها إعانة إخواننا المجاهدين الفلسطينيين بها، فهم كانوا من هذه الناحية في غير حاجة إليها، لأن أغنياء أهل فلسطين من التجار كانوا من وراء هؤلاء المجاهدين».

ويستكمل: «كان جمعنا لهذه التبرعات أسلوباً من أساليب التأثير في نفوس الناس بهذه القضية، وربطاً لقلوب الناس وعقولهم بها، واختباراً لمدى تجاوبهم معها».

ويواصل عبد الحليم: «هذه المبالغ لم تكن ترسل إلى المجاهدين، بل كانت تُصرف في شؤون الدعاية لهذه القضية بأمر اللجنة العليا، ثم إن اللجنة كانت ترسل إلينا من أموالها الخاصة مبالغ طائلة لنضيفها إلى ما عندنا للإنفاق على هذه القضية الخطيرة التي كانت اللجنة العليا تعتبرها أهم وألزم للقضية من الجهاد المسلح الذي يقوم بأعبائه المجاهدون في فلسطين نفسها، وإلا لما كان للإخوان وهم ما زالوا في مهدهم أن ينهضوا بمهام الدعاية المجلجلة التي أقضت مضجع الإمبراطورية البريطانية، والتي تحتاج إلى إنفاق واسع النطاق».



غلاف كتاب «الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ» لمحمود عبد الحليم

ويقول علي عشاوي، أحد قادة التنظيم الخاص للجماعة، في كتابه «التاريخ السري للإخوان المسلمين» المنشور العام ٢٠٠٦: «إنَّ الإخوان كلما تسنح لهم فرصة المتاجرة بقضية الأقصى، يطالبون بفتح باب التطوُّع لإنقاذ الأقصى، ومعناه فتح باب التبرع لجمع المال من جديد، ثم شراء السلاح وتخزينه لحسابهم، وتتكدس خزائنتهم بالأموال من تبرعات المسلمين من كلِّ الدول الإسلامية، ليتكرر ما حدث في ١٩٤٨».

وأشار عشاوي إلى أنَّ جميع الأعمال التي يفخر بها الإخوان في ٤٨ لم تكن حقيقية، فهم لم يدخلوا إلا معارك قليلة جداً، ثم صدرت أوامر من الشيخ محمد فرغلي بعدم الدخول في المعارك، بحجّة أنَّ هناك مؤامرة لتصفية المجاهدين، مؤكداً أنَّ «تبرعات فلسطين طوال فترة حسن البنا لم يعرف أيّ شخص مصيرها».

منظمة الإغاثة الإسلامية

الباحث في شؤون الجماعات الإرهابية، عمرو فاروق، استند إلى أحاديث أحمد السكري رفيق حسن البنا في التأسيس الأول للجماعة الإرهابية، حول استخدام البنا وجماعته للقضية الفلسطينية من أجل جمع التبرعات من المصريين، ومن المسلمين بشكل عام لخدمة مشروع القضية الفلسطينية، لكنَّ تلك الأموال لم يحدّد مصيرها، ولم يتمّ الكشف عن حقيقة المصير الأساسي لها.

وأشار فاروق في تصريح لـ«حفريات» إلى أنَّ تلك الأموال كان يتمّ توظيفها في خدمة الجماعة، لافتاً إلى أنَّ جماعة الإخوان المسلمين تمكنت من جمع أموال طائلة منذ بداية

«جماعة الإخوان
تمكنت من جمع
أموال طائلة منذ
بداية مرحلة
الثمانينيات
عندما أسسوا
منظمة الإغاثة
الإسلامية»

« عمرو فاروق: الإخوان وظفوا ما يُسمى بلجنة الإغاثة الإسلامية في نقابة أطباء مصر »

مرحلة الثمانينيات، عندما أسسوا العام ١٩٨٤ منظمة الإغاثة الإسلامية، وهي منتشرة في أكثر من ٩٠ دولة، وعملت على جمع التبرعات والأموال بصفة مستمرة من الأقليات العربية والإسلامية في أوروبا والغرب، إلى جانب دورها في المنطقة العربية.

وأضاف فاروق أنّ منظمة الإغاثة الإسلامية حاولت تأسيس فرع لها في مصر لكنها فشلت، وكان هناك رفض تام لذلك حتى نهاية فترة الرئيس المصري الراحل محمد حسني مبارك، لكنهم تمكنوا من فتح فرع لهم في مصر العام ٢٠١١، وتمّ إغلاقه العام ٢٠١٣، بعد ثبوت تلقي المنظمة أموالاً من المقر الرئيسي في لندن تجاوزت ٣٠ مليون دولار، ولم يكن يعرف مصير تلك الأموال.

يوضح فاروق أنّ الإخوان «وظفوا منظمة الإغاثة الإسلامية، التي لعبت دوراً مهماً في قضايا أخرى، إلى جانب القضية الفلسطينية، مثل البوسنة والهرسك، وكشمير، ولعبوا على وتر المشاعر الدينية، والحسّ الديني وحماية المسلمين، أيضاً توظيف التعبئة التي حدثت في مرحلة الجهاد الأفغاني، وكيف استفادوا من تلك الحروب جميعها، وكانت منظمة هيئة الإغاثة الإسلامية الغطاء الشرعي لجمع الأموال».

لجنة الإغاثة الإسلامية

ينوّه فاروق إلى أنّ الإخوان وظفوا أيضاً ما يُسمى بلجنة الإغاثة الإسلامية في نقابة أطباء مصر، وكان يرأسها عبد المنعم أبو الفتوح، وأشرف عبد الغفار، وأحمد المملط، وقد انتشرت لهم صور في مرحلة الجهاد الأفغاني في بداية التسعينيات، ما



غلاف كتاب «التاريخ السري للإخوان المسلمين» لعلي عشاوي

قبل تأسيس تنظيم القاعدة مباشرة، ثم إعلان تأسيس تنظيم القاعدة عام ١٩٨٩. وتلك كانت المرحلة الأولى.

وأضاف فاروق: إنَّ المرحلة الثانية جاءت بعد عام ١٩٩٣، بعد التوسع في تأسيس المؤسسات والمنظمات الإسلامية في الخارج، تحت عشرات الشعارات واللافتات الإغاثية والاجتماعية، والتأهيل والتدريب، ومسألة تعليم اللغة العربية، وهي مؤسسات تمَّ توظيفها جميعاً في جمع ما يُسمى بالتبرعات والصدقات والأموال في أوروبا تحديداً، بجانب المنطقة العربية، وكانت تلك الأموال يتم استثمارها في مشاريع ظهرت بصعود خيرت الشاطر في تلك المرحلة، وقضية سلسبيل، التي كشفت أنَّ هناك مشروعاً اقتصادياً لتمويل الجماعة كان يتمُّ من خلاله تدوير هذه الأموال.

ويلفت فاروق إلى أنَّ «جماعة الإخوان هنا تلبس الحقِّ بالباطل، وتستثمر تلك الأمور تحت رداء الدين، من خلال جمع الأموال والصدقات، وتسطو على الكعكة الكبرى من الأموال والتبرعات والصدقات، مع الوضع في الاعتبار أنَّ عدد المسلمين مليار ونصف المليار حالياً، فما هو حجم الأموال التي تخرج منهم كتبرعات وصدقات بشكل شهري، وليس بشكل حتى سنوي؟ إنها كعكة ضخمة جداً، وعندما تضع جماعة الإخوان يدها على جزء كبير جداً من تلك التبرعات على مدار عشرات السنوات، فذلك معناه أننا أمام إمبراطورية مالية ضخمة جداً».

«علي عشاوي:
جميع الأعمال
التي يفخر بها
الإخوان في
حرب ١٩٤٨ لم
تكن حقيقية»

إمبراطورية أموال الإخوان في عصر «البلوك تشين»... ما القصة؟



سامح فايز
صحفي مصري

تعود جماعة الإخوان المسلمين إلى الواجهة من جديد لكن بأشكال مختلفة على عدة مستويات، سواء طريقة العمل أو آلية حركة الأموال والتمويل، ويكشف ذلك صعود حركة «ميدان» الاسم الجديد لجبهة المكتب العام - تيار التغيير (حسم)، ومن أبرز الأسماء الفاعلة ضمن ذلك التيار الأخوان أنس وطارق حبيب في هولندا، اللذان قاما قبل أشهر بالدعوة إلى حملة قفل السفارات، وأسهما في وضع أقفال على سفارات مصرية في أوروبا بحجة اعتراضهما على تعنت مصر في مسألة فتح معبر رفح.

يظل الجانب الأكثر غرابةً ولفتمًا للانتباه في تحركات الأخوين حبيب أنهما أسّسا في هولندا شركة للتداول عبر الإنترنت، لاستثمار الأموال بشكل آمن بعيدًا عن الملاحقة والتتبع، اعتمادًا على الجيل الثالث من الإنترنت، أو ما ما بات يعرف بـ «البلوك تشين».

دفتر إلكتروني لا يُخزن في مكان واحد

«البلوكتشين» هو أحد أكثر الابتكارات التقنية تأثيرًا في القرن الحادي والعشرين، وقد ظهرت أهميته أول مرة من خلال البيتكوين، العملة الرقمية التي غيرت مفاهيم المال التقليدي والنظم المصرفية المركزية. كثيرون يربطون البلوك

تشين بالبيتكوين فقط، لكن الحقيقة هي أن البلوك تشين بنية تقنية مستقلة يمكن أن تدعم أي نوع من البيانات أو المعاملات الرقمية، ويُعتبر الأساس الذي تقوم عليه العملات الرقمية وغيرها من التطبيقات اللامركزية الحديثة. وتكمن قوة البلوك تشين في تصميمه اللامركزي وسجله الموزع، وهو دفتر إلكتروني لا يُخزن في مكان واحد، بل يُنسخ ويُوزع على آلاف العقد المترابطة معًا في شبكة مفتوحة، مما يجعل أي محاولة للتلاعب بالبيانات أو تغيير المعاملات أمرًا شبه مستحيل، إذ يتطلب تعديل كل النسخ الموزعة على آلاف الأجهزة في الوقت نفسه. وهذه الخاصية هي التي تجعل النظام موثوقًا بدون الحاجة لأي بنك أو وسيط، وتخلق بيئة يمكن فيها تنفيذ المعاملات المالية أو تسجيل البيانات الرقمية بثقة عالية.

ظهر البلوك تشين عمليًا لأول مرة مع ورقة ساتوشي ناكاموتو عام ٢٠٠٨، التي قدّمت تصميم البيتكوين كنظام نقدي إلكتروني من شخص لآخر دون الحاجة إلى سلطة مركزية. في هذه الورقة جمع ناكاموتو بين عدة تقنيات قائمة ليخلق نظامًا عمليًا لحل ما يُعرف بمشكلة الإنفاق المزدوج، وهي المشكلة التي كانت تعيق العملات الرقمية من قبل: كيف يمكن التأكد من أن العملة الرقمية لم تُستخدم مرتين دون وجود بنك مركزي يتحكم بالتحقق؟ وقد اعتمد التصميم على (٤) ركائز أساسية: السجل الموزع لتسجيل كل المعاملات، والكتل المترابطة التي تضمن سلامة تسلسل البيانات، والتوقيعات الرقمية للتحقق من هوية الأطراف، ونظام إثبات العمل للتحقق من صحة المعاملات ومنع التلاعب. هذه المجموعة من التقنيات كانت الأساس لما يُعرف اليوم بـ «البلوك تشين»، وهو الذي جعل البيتكوين أول تطبيق عملي يمكن الاعتماد عليه بشكل كامل على سجل رقمي موزع وشفاف.

«البلوك تشين»
 دفتر إلكتروني
 لا يُخزن في
 مكان واحد، بل
 يُنسخ ويُوزع
 على آلاف العقد
 المترابطة معًا في
 شبكة مفتوحة»

إطلاق شبكة «إيثريوم» في عام ٢٠١٥

بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، بقي استخدام البلوك تشين مقتصرًا على البيتكوين، وكانت معظم التجارب التقنية تركز على تحسين أداء الشبكة وتأمين المعاملات. ومع ذلك، ظهرت الحاجة إلى استخدام البلوك تشين لتطبيقات أخرى تتجاوز العملات الرقمية، وهذا ما تحقق فعليًا مع إطلاق شبكة إيثريوم في عام ٢٠١٥، التي قدّمت مفهوم العقود الذكية. العقود الذكية هي برامج صغيرة يتم تخزينها على البلوك تشين وتنفذ تلقائيًا عند تحقق شروط محددة مسبقًا. هذه العقود غير قابلة للتعديل بعد نشرها على الشبكة، وتسمح بتنفيذ المعاملات بشكل تلقائي دون وسطاء، مما يقلل التكاليف ويزيد من الشفافية ويمنع أي تدخل بشري قد يؤدي إلى الفساد أو التلاعب. ومع إيثريوم، تحوّل البلوك تشين من مجرد سجل لحفظ المعاملات إلى منصة يمكن تطوير التطبيقات اللامركزية عليها، بما في ذلك التمويل اللامركزي DeFi، والرموز غير القابلة للاستبدال NFTs، وسلاسل الإمداد، وأنظمة الهويات الرقمية.

بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ توسعت تطبيقات البلوك تشين بشكل كبير، وانتقلت إلى مجالات مختلفة في الاقتصاد الرقمي. استخدمت الشركات السلاسل الموزعة لمتابعة حركة السلع من المصانع إلى المستهلكين، وتسجيل الوثائق الرسمية، وتحسين إدارة العمليات الداخلية، بما يزيد الشفافية ويقلل التلاعب. وظهرت منصات تمويل جماعي لامركزية يمكن للمستثمرين والمساهمين من خلالها تمويل مشاريع من دون الحاجة للبنوك أو وسطاء، وقد أثبتت هذه التطبيقات قدرتها على تسريع التمويل وتوسيع نطاقه، خاصة في الدول النامية التي تواجه قيودًا مصرفية صارمة. في الوقت نفسه بدأ العلماء والباحثون في دراسة تحسين خوارزميات البلوك تشين نفسها، مثل الانتقال

من إثبات العمل Proof of Work إلى إثبات الحصة Proof of Stake لتقليل استهلاك الطاقة وزيادة سرعة المعاملات.

«البلوك تشين» ليس مجرد ابتكار مالي

منذ ٢٠٢٠ حتى اليوم شهد البلوك تشين مراحل جديدة من التطور التقني. ظهرت شبكات متقدمة متعددة السلاسل، مثل Solana و Polkadot، التي تسمح بالربط بين عدة شبكات بلوك تشين لتبادل البيانات والمعاملات بسلاسة، وظهرت حلول الطبقة الثانية Layer ٢ التي تحسن الأداء وتقليل الرسوم. وبدأ الوعي بالبلوك تشين يتسع ليشمل مجالات الحكومة الرقمية، والتصويت الإلكتروني، وإدارة الهوية الذاتية Self-Sovereign Identity، حيث يمكن للأفراد التحكم في بياناتهم الرقمية دون الحاجة لجهة مركزية، بما يخلق بيئة أكثر خصوصية وأماناً.

يُشير العديد من الخبراء إلى أنّ البلوك تشين ليس مجرد ابتكار مالي، بل يمثل تحولاً في طريقة التعامل مع الثقة والشفافية والمساءلة في الاقتصاد الرقمي. إذ يمكن لأيّ جهة مراقبة المعاملات دون التأثير على خصوصية الأطراف، ويمكن للشركات والحكومات تصميم أنظمة رقابية ذاتية التنفيذ تضمن عدم التلاعب بالبيانات. في الوقت نفسه يمكن للمستخدمين الاستفادة من العقود الذكية لتحديد شروط دقيقة للمعاملات، مثل دفع الأموال تلقائياً عند اكتمال مرحلة معينة من مشروع أو إعادة الأموال إذا لم يتم الوصول إلى الهدف المحدد، وهو ما يزيد من الشفافية ويقوي الرقابة الذاتية.

«البلوك
تشين» يمكن
أن يكون أداة
لإدارة البيانات
والمعاملات
الرقمية في أيّ
مجال

وبالرغم من كل هذه المزايا، يظل هناك تحدٍّ كبير يتمثل في فهم البلوك تشين واستخدامه بشكل صحيح. كثير من الجهات والشركات ما زالت لا تفهم الفارق بين البيتكوين كعملة رقمية والبلوك تشين كبنية تحتية. كثيرون يعتقدون أنّ كل استخدام للبلوك تشين مرتبط بالمال الرقمي فقط، بينما الحقيقة هي أنّ البلوك تشين يمكن أن يكون أداة لإدارة البيانات والمعاملات الرقمية في أيّ مجال. ولذلك تركز المؤسسات التعليمية والبحثية في السنوات الأخيرة على تطوير مناهج لتعليم أساسيات البلوك تشين، ومفهوم العقود الذكية، وسلاسل التوريد، وإدارة البيانات الرقمية بطريقة لامركزية وأمنة.

«البلوك تشين» لم يعد مجرد فكرة تقنية

على صعيد آخر، يبرز النقاش حول أثر البلوك تشين على الأنظمة الاقتصادية والسياسية، لا سيّما في الدول التي تعتمد على أنظمة مركزية صارمة. فالتقنية اللامركزية تتيح للمستخدمين إدارة أموالهم وبياناتهم دون الحاجة لجهة وسيطة، وهو ما يمكن أن يشكّل تحدياً للمؤسسات التقليدية والسلطات الحكومية. ولذلك بدأت بعض الدول في وضع أطر قانونية وتنظيمية للتحكم في استخدام العملات الرقمية والتطبيقات المرتبطة بالبلوك تشين، مع الحفاظ على الابتكار في الوقت نفسه. ويؤكد الخبراء أنّ التوازن بين تنظيم التقنية وتشجيع الابتكار هو العامل الحاسم في نجاح البلوك تشين في أيّ دولة.

إنّ نشأة البلوك تشين وتطوره التقني يمثلان نموذجاً فريداً لكيفية انتقال فكرة أكاديمية أو نظرية بسيطة إلى تطبيق

عملي يغير الاقتصاد، والسياسة، والمجتمع الرقمي. ففي أقل من عشر سنوات انتقل من كونه مجرد دفتر موزع لتسجيل معاملات البيتكوين إلى منصة يمكنها تشغيل عقود ذكية، وتسجيل الملكيات الرقمية، وإدارة سلاسل الإمداد، وتنفيذ عمليات تمويل جماعي بطريقة شفافة وآمنة. ومع استمرار تطور التقنية، يتوقع أن يصبح البلوك تشين جزءًا لا يتجزأ من البنية التحتية الرقمية العالمية، وأن يلعب دورًا رئيسيًا في إعادة تعريف الثقة، والشفافية، والحوكمة في الاقتصاد الرقمي المعاصر.

وبالرغم من هذه الثورة التقنية، يظل التحدي الأكبر هو نشر الوعي الصحيح بين المستخدمين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، لفهم إمكانيات البلوك تشين، وكيفية استغلال العقود الذكية بشكل آمن، والفروق بين التطبيقات المالية وغير المالية. إن إدراك الفرق بين البيتكوين والبلوك تشين، وفهم كيفية تصميم العقود الذكية، والقدرة على تقييم أمان الشبكات المختلفة، كلها مهارات أصبحت ضرورية لكل من يرغب في الدخول إلى عالم الاقتصاد الرقمي الحديث والمساهمة فيه بفاعلية.

وفي النهاية، يمكن القول إن البلوك تشين لم يعد مجرد فكرة تقنية، بل أصبح أداة للتحويل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تسهم في تعزيز الشفافية وتقليل الفساد، وتمكين الأفراد من إدارة بياناتهم وأموالهم بطريقة مستقلة وآمنة، بينما يظل مستقبل تطوره مرتبطًا بمدى قدرة الحكومات والمؤسسات على تبني هذه التقنية بشكل ذكي ومتوازن، يضمن حماية النظام المالي والسياسي، وفي الوقت نفسه يشجع على الابتكار وتوسيع آفاق الاقتصاد الرقمي العالمي.

تساؤلات حول بنية عقل الإخواني



سامح فايز
صحفي مصري

تحولات الصراع داخل جماعة الإخوان المسلمين خلال (١٠٠) عام منذ اختلف البنا مع رفاق التأسيس في مدينة الإسماعيلية تركت أثرها على الوعي الجمعي للتنظيم؛ فقد امتد الصراع إلى فترات تاريخية لاحقة، أهمها الانشقاق التاريخي للشيخ أحمد السكري، مروراً بالصدام بين المرشد الثاني حسن الهضيبي ومسؤول النظام الخاص عبد الرحمن السندي، وصولاً إلى الصدام الأكبر والأطول بين من وُصفوا بالقطبيين، وغيرهم من أبناء التنظيم منذ التأسيس الثاني للتنظيم بداية من الثمانينيات من القرن الماضي، حتى اختيار محمد بديع مرشداً للإخوان في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠.

اللافت في تلك المسألة أنّ الصراع على الإدارة أظهر منتجاً فكرياً منشوراً من كل تيار، وهو ما ذهب بالتنظيم إلى تحولات فكرية عرف طريقها الإخوان منذ الثمانينيات مع الهجرات الكبرى إلى أوروبا وأمريكا، ومأسسة فقه مغاير يتناسب مع الأرض الجديدة، وبدايات تأسيس التنظيم الدولي على يد مصطفى مشهور نفسه، والذهاب بالعمل السري إلى أبعاد أخرى غير العمل الخاص المسلح، فأصبح هناك عمل سري في أقسام الاقتصاد، وأقسام الدعوة، وأقسام الفكر؛ فالعمل السري عقيدة وضعها حسن البنا في نفوس أتباعه منذ اللحظة الأولى للتأسيس. وإنّ الاتهامات المتبادلة بالانتماء للتيار القطبي داخل التنظيم ومحاولات السيطرة على الجماعة ما هي إلا وسيلة من أجل تشتيت انتباه أعداء الجماعة، وإبعادهم عن قراءة تحولات التنظيم قراءة حقيقية، على الرغم من صدور

«أصدرت
الهيئة الشرعية
للجماعة بياناً
يجيز عمليات
القتل في حالات
بعينها ضد
رجال ومسؤولي
الدولة»

كتابات مهمّة في نقد الجماعة من داخلها بعد عام ٢٠١٣، تحاول إعادة إنتاج جماعة جديدة (ظاهريًا)، أهمها كتاب «أزمة التنظيمات الإسلامية - الإخوان نموذجًا»، من تأليف مؤسس تنظيم الإخوان القطري جاسم سلطان.

صراعات الإخوان على أعتاب ٢٠ حزيران (يونيو)

الحلقة الأحدث في تلك الصراعات التاريخية تفجرت بعد ثورة حزيران (يونيو)؛ فالصراع وصل إلى أوجه تأثرًا بالثورة المصرية حزيران (يونيو) ٢٠١٣ ضد حكومة الإخوان برئاسة الرئيس الراحل محمد مرسي. المسألة التي انتهت بانقلاب إبراهيم منير على رفاقه في النظام الخاص، وفي المقدمة منهم محمود حسين الأمين العام للجماعة، وتنصيب نفسه قائمًا بأعمال المرشد، وعزل من اعترض على ذلك القرار.

وعلى الرغم من تنفيذ إبراهيم منير انقلابًا ناعمًا على بقية القيادات التاريخية، فقد شهد التنظيم مؤشرات ذلك الانقلاب مع تأسيس ما عُرف بلجنة إدارة الأزمة عام ٢٠١٤ بقيادة محمد كمال وعضوية آخرين، أبرزهم: يحيى موسى، ومحمد منتصر المتحدث باسم الجماعة في تلك الفترة، وعضو تيار التغيير حاليًا المعروف باسم المكتب العام للجماعة أحد الجماعات التي تتحدث باسم الإخوان حاليًا، إلى جوار مجموعة محمود حسين في إسطنبول، ومجموعة الراحل إبراهيم منير في لندن.

تزامن مع تشكيل لجنة إدارة الأزمة تشكيل هيئة شرعية برئاسة مفتي الجماعة عبد الرحمن البر، وضمت فيها أعضاء



إبراهيم منير

مكتب الإرشاد ممّن ظلوا خارج السجن بعد زلزال حزيران (يونيو)، مثل محمد عبد الرحمن المرسي، ومحمود غزلان.

كانت الهيئة الشرعية للجماعة قد أصدرت بياناً في تلك الفترة يجيز عمليات القتل في حالات بعينها ضد رجال ومسؤولي الدولة، وهو البيان الذي أصبح الأساس المبني عليه بحث (فقه المقاومة الشعبية) مانيفستو لجنة محمد كمال في إدارة الأزمة ضد الجيش المصري عقاباً له على دعم ثورة المصريين في (حزيران) يونيو.

اتفاق على القتل لم يستمر طويلاً؛ بيد أنّ قادة الإخوان في السجن أدركوا أنّ المواجهة المسلحة مع الجيش المصري فتحت باباً من جحيم هدد وجود التنظيم نفسه، في تلك اللحظة انقلب السحر على الساحر وقررت الجماعة حل لجنة إدارة الأزمة وتشكيل لجنة أخرى، بعد عام كامل من الصمت على سيل الدم الذي قامت به لجنة الأزمة بقيادة كمال.

النظام الخاص وسياسة الأرض المحروقة

صدام لم يكن معروفاً لمن هم خارج الجماعة حتى وقع عبد العظيم الشرقاوي أحد أخطر قيادات الجماعة في صعيد مصر في قبضة الأجهزة الأمنية عام ٢٠١٥؛ ليدي بأقوال أشعلت الصراع بين جبهات الجماعة، قال فيها إنّ المسؤول عن العنف الذي بدر من شباب الجماعة بعد سقوط الإخوان هو القيادي بمكتب الإرشاد محمد كمال. الأقوال نفسها أكدها عضو مكتب الإرشاد وصهر خيرت الشاطر محمود غزلان في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، بيد أنّ كمال كان له رأي آخر؛ إذ قرر ورفاقه ممارسة سياسة الأرض المحروقة في محاولة للثبات على



عمر التلمساني

منهج حسن البنا كما تربوا عليه، لينشر كمال خطابًا بين قواعد الصف الإخواني انفردت بنشر أجزاء منه جريدة (الشروق) المصرية في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥، بعد أقل من شهرين على اعترافات القيادي عبد العظيم الشرقاوي، أقرّ فيه بأنّ جميع ما نفذته لجنة إدارة الأزمة حدث بمباركة الهيئة الشرعية للتنظيم.

توالت الأحداث ونصّب أنصار محمد كمال أنفسهم مسؤولين عن التنظيم، وعدوا أنفسهم المكتب العام الحقيقي للجماعة، وما غير ذلك باطل. اللافت للانتباه أيضًا أنّ مجموعة محمود حسين ومحمود عزت التي اعترضت ظاهريًا على العمل المسلح عام ٢٠١٤، وقدمت نفسها على أنّها تيار إصلاح يرفض ما انتهجه تيار عضو مكتب الإرشاد محمد كمال وذراعه اليمنى يحيى موسى، المتحدث السابق لوزارة الصحة في حكومة الإخوان، هي نفسها المجموعة التي قدّمها الإخوان على أنّها تمثل التيار القطبي قبل عام ٢٠١١، على اعتبار أنّ محمود حسين ومحمود عزت، ومعهم محمد بديع وخيرت الشاطر، هم رجال مرشد الإخوان الخامس، مصطفى مشهور، الرجل الذي أحيا التنظيم المسلح للإخوان في عهد المرشد الثالث عمر التلمساني.

**«العمل السري
عقيدة وضعها
حسن البنا
في نفوس
أتباعه منذ
اللحظة الأولى
للتأسيس»**

الشقاق ضرب الرفاق لاحقًا مع القبض على محمود عزت نائب المرشد، وتسبب طرح اسم إبراهيم منير مسؤولًا عن الإخوان عام ٢٠٢٠، في صدام منذ لحظاته الأولى، لتدخل الجماعة في نفق مظلم انتهى بوجود (٣) أفرع تدّعي أنّها المسؤولة عن إدارة الإخوان؛ وهي: الكماليون، وجبهة محمود حسين، وجبهة إبراهيم منير.

الخلاف حول الإطار الحركي دون الفكري

بعض المتخصصين في ملف الإسلام السياسي رأوا أنه رغم وجود خلافات حقيقية داخل التنظيم إلا أنها تندرج تحت إطار الخلاف الفكري الحركي؛ فالجماعة لديها خلافات حول بعض النقاط الخاصة باستراتيجية عملها في المرحلة الراهنة، والخلاف الفكري هنا ليس مقصوداً به الخلاف حول أدبيات الجماعة أو الثوابت، لكن الخلاف فيما يندرج تحت الإطار الحركي في تلك المرحلة.

في السياق نفسه قال إبراهيم منير (١٩٣٧-٢٠٢٢)، نائب مرشد الإخوان المسلمين، القائم بالأعمال: إنَّ التنظيم «لن يخوض صراعاً جديداً على السلطة»، مؤكداً رفض الجماعة «استخدام العنف والسلاح لمواجهة النظام».

وأضاف منير في حوار مع وكالة (رويترز) للأنباء في آب (أغسطس) ٢٠٢٢: «نرفض العنف تماماً، ونعتبره خارج فكر جماعة الإخوان المسلمين، ليس فقط أن نستخدم العنف أو السلاح، بل حتى أن يكون هناك صراع على الحكم في مصر بأي صورة من الصور».

تصريح إبراهيم منير في حوار مع وكالة (رويترز) عن رفض العنف يناقض تصريحه في مقابلة مع قناة (الجزيرة) القطرية في أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٠، ذكر فيها أن بعض شباب الإخوان الغاضب مارس العنف بعد حزيان (يونيو) ٢٠١٣ في القاهرة، مشيراً إلى أن العنف صدر عن الشباب بدافع وطني، على خلفية ثورة ٣٠ حزيان (يونيو) التي لم تعترف بها جماعة الإخوان وتعدّها «انقلاباً عسكرياً».

**«توجد (٢) أفرع
تدعي أنها
المسؤولة عن
إدارة الإخوان:
الكماليون،
وجبهة محمود
حسين، وجبهة
الراحل إبراهيم
منير.»**

ودارت تصريحات القائم بأعمال المرشد في جملة أحاديث في السياق نفسه منذ عام ٢٠٢٠، مع تراجع وجود الإخوان في الشارع المصري بعد الضربات الأمنية المصرية المتلاحقة لأركان التنظيم في القاهرة، وبعد العديد من الحملات العسكرية التي قضت على الوجود التنظيمي لخلايا الإخوان الإرهابية في المحافظات المصرية، وفي المقدمة منها محافظة سيناء، وهو تراجع سار بالتوازي مع إدراج الإدارة الأمريكية تنظيم «سواعد مصر - حسم» الجناح العسكري المسلح لجماعة الإخوان على قوائم الإرهاب بتاريخ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١.

بيد أن إدراك أثر التحولات الأخيرة التي ضربت التنظيم يحتاج إلى عودة تاريخية لسبر أغوار بدايات الأزمة وتأجج الخلافات التي قادها النظام الخاص منذ حياة البناء، وصولاً إلى الصدام المعلن بالمرشد الثاني للتنظيم حسن الهضيبي.

الحالة الإخوانية بعد ٢٠١٣



سامح فايز
صحفي مصري

يُعدّ تموز (يوليو) ٢٠١٣ لحظة صادمة عصفت بكلّ البنى التي راكمها تنظيم الإخوان المسلمين عبر عقود، ولا يمكن اعتباره بأيّ حال من الأحوال مجرد نقطة تحوّل سياسي في تاريخ الجماعة؛ فالتنظيم الذي اعتاد أن يعمل داخل مساحات رمادية، وأن يستفيد من قدر من التسامح الضمني مع وجوده الدعوي والتنظيمي، وجد نفسه فجأة أمام انهيار كامل لمنظومة العمل التقليدي: مقار مصادرة، وقيادة معتقلة، وشبكات اتصال مقطوعة، وغياب شبه كامل للتمويل الهرمي، وتفكك غير مسبوق في هياكل التجنيد والتربية والضبط التنظيمي.

هذا السقوط السريع، الذي وقع خلال أسابيع قليلة بعد فضّ اعتصامي رابعة والنهضة، فتح الباب لنشوء عقل جمعي جديد داخل الجماعة، عقل لم يعد قادرًا على تفسير الانهيار بأدوات الماضي. باتت المظلومية مركزًا للوعي، وأصبحت «رواية المؤامرة» الإطار التفسيري المفضل لفهم ما حدث. في تلك اللحظة لم يكن الإخوان أمام هزيمة سياسية فحسب، بل أمام أزمة وجودية جعلت كل ما عرفوه عن التنظيم عرضة للمراجعة والانهيار.

من الحركة إلى السلطة ... ومن السلطة إلى الهاوية

تحمل السنوات الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ جوابًا مبكرًا عن أسباب الانهيار، فقد انتقلت الجماعة بسرعة غير مسبوقة

من موقع الحركة المعارضة إلى الحكم الكامل، دون أن تنجح في تكييف بنيتها الداخلية مع متطلبات السلطة. تصرفت قيادة الإخوان خلال عام حكم الرئيس الراحل محمد مرسي بعقلية التنظيم السري، لا بعقلية الدولة الحديثة، وهو ما أدى إلى صدمات متتالية مع مؤسسات الدولة التي رأت في إدارة الجماعة لشؤون الحكم تهديداً مباشراً لثوابتها.

كان هذا الفارق، بين مبدأ «السمع والطاعة» داخل التنظيم، وبين آليات الحكم التي تحتاج للمفاوضة والمرونة، هو الشرارة الأولى للانهيبار. ومع تصاعد الغضب الشعبي في حزيران (يونيو) ٢٠١٣، كانت الجماعة قد دخلت بالفعل في مواجهة سياسية مفتوحة لا تمتلك أدوات إدارتها، ولا خرائط للخروج منها.

وفي هذا السياق تُعدّ قضية «غرفة عمليات رابعة» مفصلاً حاسماً في فهم تحولات الجماعة بعد السقوط. فالمحاضر الرسمية، وشهادات التحريات، وتفريغ الاتصالات التي وثقتها القضية، لا تُظهر فقط محاولة إدارة الاعتصام عبر غرفة مركزية، بل تكشف عن نشوء بنية موازية داخل الإخوان بدأت تعمل خارج الشكل التقليدي المعروف للتنظيم.

تبرز هنا للمرة الأولى فكرة «الإدارة الشبكية» داخل الجماعة: مجموعات صغيرة، متصلة عبر قنوات بديلة، تعمل على المراقبة ونقل التحركات الميدانية، وتأمين الاتصالات، وإدارة الحشد. لم تكن هذه المجموعات بديلاً كاملاً للقيادة، لكنّها كانت النواة الأولى لتحوّل لاحق سيتبلور في شكل اللجان النوعية، ثم المنصات الرقمية الشبكية التي ستصبح الساحة الأخيرة لوجود الجماعة بعد ٢٠١٦.

صعود محمد كمال وولادة القيادة البديلة

في الفترة التي تلت فض الاعتصامين، برز اسم محمد كمال - عضو مكتب الإرشاد وأحد وجوه التنظيم الصلبة - بوصفه «العقل البديل» للجماعة في الداخل. فمنذ شباط (فبراير) ٢٠١٤ بدأ كمال في تشكيل ما يُعرف بـ «اللجنة الإدارية العليا»، وهي بنية غير معلنة، ظهرت ملامحها في الوثائق الداخلية وفي شهادات قيادات إخوانية عدة، كانت تقوم مقام القيادة المركزية المنهارة.

رأى كمال أنّ الجماعة تواجه «لحظة استئصال»، وأنّ الحفاظ على وجودها يتطلب الانتقال من الاحتجاج التقليدي إلى «التكتيكات النوعية»، وهي عبارة استخدمها لتوصيف أعمال عنف محدودة وعمليات ردع رمزية، اعتبرتها الدولة المصرية إرهابًا خالصًا. في العديد من القضايا مثل (٤٨٣) لسنة ٢٠١٤ أمن دولة، و(١٧٤) لسنة ٢٠١٥، وقضية «كتائب حلوان»، ظهر اسم كمال في خلفية عمليات التنظيم، سواء عبر التحريض أو عبر إسناد الإشراف الفكري والعملي لمجموعات شبابية خرجت من عباءة التنظيم الهرمي.

إلى جانب كمال، برز اسم يحيى موسى - المتحدث السابق باسم وزارة الصحة - الذي انتقل إلى الخارج ليصبح أحد أبرز منظري العمل النوعي، وفق ما تظهره القضايا الرسمية. هذا الثنائي صاغ ما يشبه «العقل الأمني» للجماعة داخل مصر، مقابل «العقل السياسي» الذي حاولت قيادات الخارج الحفاظ عليه عبر مسارات التفاوض الدولي.

الانهيار والصدمة... بوابة الدخول إلى الجيل الشبكي الجديد

مع نهاية ٢٠١٤ وبداية ٢٠١٥، كان الجيل الشبابي في الإخوان قد دخل مرحلة نفسية غير مسبوقة؛ فالتنظيم الذي كان يمنحهم هوية، ومشروعاً، وفضاءً للتواصل، انهار أمام أعينهم، فقدوا قاداتهم، وسقطت رواية «التمكين»، وانهار الأفق السياسي، وتحولت الجماعة إلى جسد مطارد وممزق.

هذا الفراغ الهائل دفع بعض الشباب نحو العنف المحدود (مولوتوف، إعدام، لجان الردع)، ودفع جزءاً آخر نحو الهجرة، لكنّه دفع قطاعاً كبيراً نحو العالم الرقمي؛ عالم أكثر أماناً، وأقلّ مركزية، وأكثر قدرة على إنتاج سردية جديدة دون التورط في عمل ميداني مباشر.

من هنا بدأت النواة الأولى للجيل الشبكي: أفراد خرجوا من التنظيم التقليدي، لكنهم لم يتخلوا عن السردية المؤسّسة للهوية الإخوانية. هذا الجيل، مع تطور التقنيات الرقمية، سيؤسس لاحقاً مبادرات مثل ميدان، و GEN-Z ٢٠٠٢، وحركة ٣٠٠، وغيرها من المبادرات التي ستعيد إنتاج حضور الجماعة في الفضاء العام عبر السردية الرقمية بدل التنظيم الواقعي.

ما سبق يضع أمامنا الأساس البنيوي لفهم المرحلة التالية: الانتقال من التنظيم الصلب إلى التنظيم الشبكي، ومن القيادة المركزية إلى القيادة البديلة، ومن الاحتجاج السلمي إلى العمل النوعي، ومن الواقع الميداني إلى الفضاء الرقمي.

مصطفى مشهور...

ظل سيد قطب في تنظيم الإخوان



سامح فايز
صحفي مصري

ما كاد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ينتهون من مراسم دفن جثمان المرشد الرابع للجماعة، محمد حامد أبو النصر، حتى نادى فيهم المستشار مأمون الهضيبي أن هلمّوا لتقديم البيعة للمرشد الخامس، الحاج مصطفى مشهور، فيما أطلق عليها، «بيعة المقابر»، وهي طريقة للبيعة تخالف لائحة مكتب الإرشاد.

ذكر الواقعة أمير الجماعة الإسلامية في السبعينيات، عضو جماعة الإخوان المسلمين السابق ومؤسس حزب الوسط، أبو العلا ماضي، في سلسلة مقالات نشرها موقع الحزب، بعنوان «مصطفى مشهور... شخصيات عرفتها»، جاء فيها: «عند وفاة السيد حامد أبو النصر في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦، اختير الأستاذ مصطفى مشهور مرشداً بطريقة غير لائحية، حين أعلن المستشار مأمون الهضيبي ما عُرف بـ «بيعة المقابر»، ولو لجأ إلى الطريق اللائحي لتمّ اختيار الأستاذ مصطفى مشهور مرشداً أيضاً، فقد كان هو المرشد الفعلي، وله قبول عند معظم قيادات الجماعة في ذلك الوقت، واحتار الناس لماذا فعل المستشار مأمون الهضيبي ذلك!».

الرجل الثاني في النظام الخاص

يضيف أبو العلا ماضي في مقالاته أنّ المرشد الخامس للجماعة وُلد في ١٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢١ في قرية

«مبايعة مصطفى مشهور حدثت بطريقة غير لائحية حين أعلن مأمون الهضيبي «بيعة المقابر»».

«السعديين» مركز منيا القمح بمحافظة الشرقية في دلتا مصر، وتوفي في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ٢٠٠٢ عن عمر تجاوز (٨١) عاماً بقليل.

دخل مشهور الكُتّاب في قريته مدة سنتين، ثم المرحلة الأولى من التعليم، ثم دخل المرحلة الثانوية في مركز منيا القمح مدة سنتين، ثم أكمل المرحلة الثانوية بالقاهرة والتحق بعدها بكلية العلوم، جامعة فؤاد الأول «القاهرة حالياً»، وتخرج فيها عام ١٩٤٢، وعيّن بعد تخرّجه بالأرصاد الجوية بوظيفة «متنبئ جوي»، ونُقل إلى الإسكندرية ليقضي سنة تحت التمرين، ثم عاد إلى القاهرة لممارسة عمله كمتنبئ جوي، وفي عام ١٩٥٤م أُبعد إلى مطروح، واعتُقل هناك، وأودع في السجن الحربي.

تعرف الحاج مصطفى مشهور بالإخوان عام ١٩٣٦ أي وهو طالب بالمرحلة الثانوية حين وصل إلى القاهرة، وذهب إلى مقر الإخوان بالحلمية، واستمع للمرشد الأول حسن البنا في درس الثلاثاء الأسبوعي، ولم تحدّد المصادر تاريخ انضمامه بالضبط للإخوان بعد تعرّفه عليهم، وأيضاً لم تذكر أيّ مصادر أيّ نشاط له في تشكيلات الجماعة العلنية المعروفة.

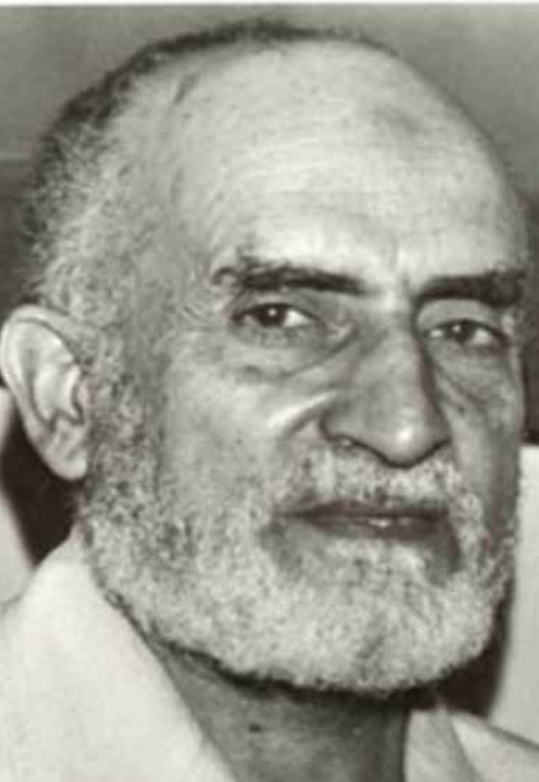
غير أنّ مشهور كان الرجل الثاني في التنظيم الخاص للجماعة، إلى جوار (٤) آخرين، كما ذكر محمود الصباغ في كتابه: «حقيقة النظام الخاص ودعوة الإخوان المسلمين»، وهم بالترتيب نفسه الذي أورده الصباغ في كتابه: عبد الرحمن السندي، ومصطفى مشهور، ومحمود الصباغ، وأحمد زكي، وأحمد حسنين. وجاءت عضوية مشهور في النظام الخاص، الجناح المسلح لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يزال طالباً في الجامعة، بعد أن انضم للجماعة وهو طالب في الثانوية.

قضية السيارة الجيب

بدأت رحلة مصطفى مشهور مع الاعتقالات التي وصلت إلى قضائه (١٩) عاماً في السجن عام ١٩٤٨، عندما قبض عليه في القضية المشهورة بأدبيات الإخوان تحت اسم، «قضية السيارة الجيب»، ويقول عنها أحمد عادل كمال في كتابه «النقط فوق الحروف»: إن مجموعة من النظام الخاص كانت تتلقى دروساً في بيوت أعضائها حول مختلف أنواع الأسلحة، ولا سيما المسدسات والقنابل اليدوية والمتفجرات والقنابل والتوصيلات الكهربائية لتفجير الشحنات الناسفة. كذلك كانت هناك رسائل ومطبوعات خاصة بتلك الدراسات، هذا فضلاً عن التقارير التي كان يحررها إخوان النظام لهدف من الأهداف أو عملية من العمليات، يقول عادل كمال في كتابه: «هذه الأوراق والعديد من الأسلحة التي ذكرناها كانت في حاجة إلى مكان لتخفظ فيه. وكنا قد استأجرنا شقة بحيّ الدمرداش وضعت هذه الحاجيات في إحدى حجراتها...» ثمّ رأي التخلص من هذه الشقة».

اتفق أعضاء النظام الخاص على نقل الأوراق والأسلحة إلى شقة أخرى بالعباسية، واستخدموا في عملية النقل سيارة جيب كانت مملوكة للنظام الخاص، وأثناء نقل الأوراق شكّ مخبر في البوليس السريّ في المجموعة الواقفة أسفل الشقة وهي تضع أوراقها في السيارة، وقام بمهاجمتهم والقبض عليهم.

ورغم أنّ مصطفى مشهور لم يكن ضمن تلك المجموعة إلا أنّ حظه السيئ وضعه سجيناً في تلك القضية، ويقول كمال: «هنا مرّ من المنطقة مصطفى مشهور أحد المسؤولين الـ (٥) عن النظام يحمل حقيبة جلدية بها مجموعة خطيرة من أوراق النظام، وتصايح به الناس أنّه هو الهارب المطلوب، وقبضوا عليه، وشهد الشهود الذين استحضروهم البوليس أنّه كان معنا في السيارة!».»



المرشد الخامس لجماعة الإخوان المسلمين: مصطفى مشهور

النظام الخاص والصدام من المرشد الثاني للإخوان

قضى مشهور (٣) سنوات في السجن على خلفية السيارة الجيب، خرج بعدها في مرحلة عاصفة من تاريخ جماعة الإخوان؛ إذ قرر مرشد الإخوان الثاني المستشار حسن الهضيبي حلّ النظام الخاص، وبدأ بالفعل في إبلاغ أعضاء النظام الخاص بقرار الحل، واستخدم في إبلاغهم بالقرار عضو النظام الخاص سيد فايز، وكان رد السندي وأعضاء النظام الخاص هو اغتيال فايز بعبوة ناسفة أرسلوها إلى منزله، وأورد القصة كاملة والتحقيقات فيها محمود عبد الحليم في كتابه «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ»، وعلى خلفية عملية الاغتيال فُصل من الجماعة (٣) من الـ (٥) المسؤولين عن النظام، ولم يكن من بينهم مشهور وأحمد حسانين، لأنه لم يثبت عليهما الاشتراك في عملية الاغتيال.

تبلور جماعات العنف الديني

تعرّض مشهور للسجن مرة أخرى عام ١٩٥٤، على خلفية «حادث المنشية» الذي حاولت فيه جماعة الإخوان اغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، ثم تعرّض للاعتقال مرة ثالثة عام ١٩٦٥ على خلفية قضية محاولة إحياء جماعة الإخوان، واملتهم فيها سيد قطب، وقضى مشهور على خلفية ذلك الاعتقال (١٠) سنوات في السجن، شهد فيها أهم مرحلة من تاريخ جماعات الإسلام السياسي التي شهدت تبلور جماعات العنف الديني، والنموذج لذلك «جماعة المسلمين»، المشهورة إعلامياً باسم «جماعة التكفير والهجرة»، التي أسسها داخل المعتقل عضو جماعة الإخوان السابق شكري مصطفى، بذلك شهد مشهور مرحلة النظام الخاص داخل جماعة الإخوان

«مشهور الرجل الثاني في التنظيم الخاص للجماعة، إلى جوار (٤) آخرين، كما ذكر محمود الصباغ.»

المسلمين، وشهد أيضاً تحولات تنظيم ١٩٦٥ داخل السجون، وهما أشهر جناحين نسب إليهما التطرف داخل جماعة الإخوان المسلمين.

قسم الشباب والجامعات

شهدت مرحلة السبعينيات تحولاً كبيراً في تاريخ جماعات الإسلام السياسي المعاصرة، وأفرد لها النظام الحاكم في مصر مساحة كبيرة جداً للعمل في الشارع دون أيّ معوقات، وشهدت تلك المرحلة أيضاً خروج الأعضاء السابقين في تلك الجماعات من المعتقلات، وكان أبرز من أفرج عنهم مصطفى مشهور، ويقول عنه الباحث في شؤون جماعات الإسلام السياسي ثروت الخرباوي، في دراسة بعنوان «مصطفى مشهور المجهول»: «واحد من أكبر التكفيريين في العصر الحديث، وكلّ أدواته هي قدراته التنظيمية، وهو واحد من أبرز رجال النظام الخاص الذين مارسوا الاغتيالات في فترة الأربعينات».

ويقول أبو العلا ماضي في سلسلة مقالاته: «بدأ رجال النظام الخاص الذين بقوا في الجماعة -وعلى رأسهم مصطفى مشهور، وأحمد حسانين، وكمال السنانيري، والدكتور أحمد الملط، والحاج حسني عبد الباقي وآخرون- تولّي مهمة إعادة بناء الجماعة والسيطرة على قيادتها بعيداً عن آخر تشكيل لمكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية للجماعة أو من بقي منهم حيناً».

يضيف ماضي: «تولّي مصطفى مشهور قسماً مهماً في الجماعة أطلقوا عليه الشباب والجامعات، وتُعتبر الجامعات المكان الذي كان فيه حركة إسلامية طلابية مستقلة، وأراد الإخوان أن يضمّوا أفرادها إلى الجماعة».



عضو جماعة الإخوان المسلمين السابق ومؤسس حزب الوسط: أبو العلا ماضي

صعود الجماعة الإسلامية في الجامعات المصرية دفع الإخوان إلى محاولة الاستفادة من انتشار فكر التيار الديني بين الشباب، عن طريق استقطاب هؤلاء الشباب إلى الجماعة، واللافت للانتباه أن اثنين أُسندت المسؤولية إليهما لاستقطاب الشباب إلى الجماعة، الأول مصطفى مشهور، وكان مسؤولاً عن شباب الصعيد، وأسهم بشكل كبير في استقطاب العديد من أعضاء الجماعة الإسلامية بالصعيد للانضمام لجماعة الإخوان، والثاني كمال السنانيري، الذي كان مسؤولاً عن ضم أعضاء الجماعة الإسلامية بالقاهرة، وطبقاً لما ذكره عبد المنعم أبو الفتوح في كتابه «شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر»، فإنَّ المسؤول عن تجنيده كان كمال السنانيري، ويتضح أنَّ إسناد تلك المهمة كانت لاثنين من أبرز أعضاء النظام الخاص لجماعة الإخوان!

التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين

يشير أبو العلا ماضي في سلسلة مقالاته إلى أنه عند أحداث التحفظ الشهيرة التي قام بها الرئيس السادات، أخبر أحد أطراف الدولة الأستاذ مصطفى مشهور نيّة أجهزة الدولة اعتقاله، فسافر إلى الكويت ثم إلى ألمانيا قبيل الاعتقالات بأيام.

مكث مشهور منذ نهاية عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٦ ما بين الكويت وألمانيا، وإن كانت الفترة الأطول بألمانيا، وفي هذه الفترة أسس لأول مرة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، واعتمد لائحته له، وذلك في عام ١٩٨٢.

ذكر موقع «بوابة الحركات الإسلامية» عن ذلك التأسيس: «ولعب مصطفى مشهور بشكل خاص دوراً متميزاً في تنظيم

«لعب مصطفى مشهور دوراً متميزاً في تنظيم وإعادة هيكلة وتقوية التنظيم العالمي.»

وإعادة هيكلة وتقوية التنظيم العالمي، لذا يراه محللون بمثابة الأب الروحي للتنظيم. وهذا الدور الذي لعبه مشهور، حتى قبل أن يصبح مرشداً عاماً للجماعة، كان يتجاوز في سلطته على مقاليد التنظيم سلطات المرشد العام عمر التلمساني، وبعده حامد أبو النصر، وبات غير خفي أنّ كل خيوط التنظيم تبدأ وتنتهي عند الرجل الحديدي مشهور».

عند وفاة السيد حامد أبو النصر المرشد الرابع للجماعة في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦، بويع مصطفى مشهور مرشداً، واستمر المرشد الخامس في موقعه حتى وفاته في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢.

مؤسسة التعليم عند الإخوان كاققتصاد خفي: لماذا لم تعد المساجد كافية؟



سامح فايز
صحفي مصري

يشكل انتقال شبكات الإخوان في أوروبا من مركزية المسجد إلى الاستثمار في التعليم انعكاسًا لتحول أعمق في فهم الاستدامة داخل بيئة قانونية وسياسية لا تكافئ الخطاب الديني وحده. فالمسجد، مهما بلغ حضوره الرمزي، ظل مساحة عبادة تعتمد في بقائها على التبرعات، وتبقى دائماً رهينة المزاج العام، والرقابة، وتقلبات السياسة. أما التعليم، في المقابل، فقد قدّم وظيفة مختلفة تماماً: مورداً منتظماً، وشرعيةً اجتماعيةً، وقدرةً على العمل داخل القانون دون إثارة حساسية دائمة.

تحولات الفضاءات التنظيمية والاستدامة

في أوروبا يُدار التعليم ضمن أطر واضحة، ويُنظر إليه بوصفه خدمة عامة أو خاصة ذات نفع ملموس، لا بوصفه نشاطاً إيديولوجياً بالضرورة. هذا الفارق الجوهرى جعل من التعليم قطاعاً حاضناً مثاليًا لتنظيم يبحث عن البقاء داخل القيود، لا عن كسرهما. المدرسة، بخلاف المسجد، لا تُغلق بسهولة، ولا تُقرأ تلقائياً كفضاء تعبئة، بل كمنشأة تخضع لمعايير مهنية يمكن الدفاع عنها أمام الدولة والمجتمع. هذا الإدراك دفع الشبكات إلى إعادة توجيه مواردها وطاقاتها نحو التعليم بوصفه اقتصاداً خفياً يعمل بصمت.

اقتصادياً، وقرّ التعليم ما لم توفره المساجد: دخلاً يمكن التنبؤ به. الرسوم الدراسية، حتى حين تكون محدودة، تمنح

القدرة على التخطيط، وتقلل من الاعتماد على التبرعات الموسمية. هذا الدخل المنتظم سمح ببناء ميزانيات أكثر استقراراً، وتحمل نفقات ثابتة مثل الرواتب والصيانة، دون الحاجة إلى حملات جمع أموال متكررة قد تثير الانتباه. بهذا، تحوّل التعليم إلى ركيزة مالية تُبقي الكيانات قائمة حتى حين يتراجع الحضور العاطفي أو السياسي.

من الناحية التنظيمية، فرض التعليم نمطاً مختلفاً من الإدارة. المدرسة أو المعهد يحتاج إلى كوادر مهنية، ولوائح، وتراخيص، وتقييم مستمر. هذا الإطار المؤسسي قلل من الارتجال، ورفع من شأن الخبرة الإدارية على حساب الخطابة. التنظيم الذي استثمر في التعليم اضطر، بحكم الواقع، إلى تطوير أدواته الإدارية، وإلى الامتثال لمعايير لا يمكن تجاوزها بسهولة. هذه العملية، وإن كانت مكلفة في البداية، أسهمت في إنتاج كيانات أكثر قدرة على الصمود.

سياسياً، منح التعليم مساحة مناورة أوسع. في أوقات التوتر يمكن الدفاع عن مدرسة بوصفها مؤسسة تخدم الأطفال والعائلات، لا بوصفها ذراعاً لتنظيم. هذا الدفاع لا يلغي الرقابة، لكنّه يرفع كلفتها على الدولة، لأنّ التدخل في قطاع التعليم يثير أسئلة حقوقية واجتماعية معقدة. بهذا يصبح التعليم درعاً ناعماً، لا يحمي التنظيم بالكامل، لكنّه يخفف من حدة الاستهداف.

هذا لا يعني أنّ التعليم حلّ محل المسجد بوصفه فضاءً رمزياً، بل أعاد ترتيب العلاقة بين الرمزي والوظيفي. المسجد ظلّ قائماً بوظيفته الدينية، لكنّه لم يعد وحده حامل الاستمرارية. التعليم أخذ على عاتقه دور الاقتصاد الصامت، الذي يمول الأنشطة، ويُبقي البنية قائمة، دون أن يتصدر المشهد. هذا الفصل

**« أصبح التعليم
الاقتصاد الخفي
الأكثر ثباتاً
في التجربة
الأوروبية
للإخوان. »**

بين العبادة والاقتصاد كان خطوة حاسمة في مسار التكيف، لأنه حرّر المال من الخطاب، وربط الاستدامة بالوظيفة لا بالشعارات.

التعليم كأصل اقتصادي مستقر

في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ظهرت هذه التحولات بأشكال مختلفة، لكنّها تشترك في الجوهر نفسه: تقليل الاعتماد على فضاءات عالية الحساسية، وزيادة الاستثمار في قطاعات يمكن الدفاع عنها قانونيًا واجتماعيًا. التعليم، في هذا السياق، لم يكن خيارًا ثقافيًا فقط، بل كان قرارًا اقتصاديًا بامتياز، يعكس إدراكًا بأنّ البقاء في أوروبا يتطلب أكثر من حضور ديني، ويتطلب قدرة على الاندماج الوظيفي داخل المجتمع.

حين اتجهت شبكات الإخوان في أوروبا إلى الاستثمار في التعليم، لم تتبنّ نموذجًا واحدًا جامدًا، بل طوّرت أشكالًا متعددة تتكيف مع السياقات القانونية المختلفة. هذا التنوع لم يكن دليل ارتباك، بل كان انعكاسًا لمنهج براجماتي يرى في التعليم وظيفة قبل أن يراه رسالة، ويرى في المدرسة أصلًا إداريًا قبل أن تكون مساحة رمزية. من هنا يمكن الحديث عن نماذج تعليمية متباينة تشترك في الهدف وتختلف في الأدوات، وكلها تُدار داخل القانون، وبحساب دقيق للكلفة والمخاطر.

إذا كان التعليم قد وفرّ غطاءً قانونيًا واستدامة اقتصادية، فإنّه في المقابل فتح سؤالًا داخليًا بالغ الحساسية: كيف يمكن لمؤسسة تعليمية تعمل داخل منظومة قانونية صارمة أن تحافظ على هوية ثقافية أو قيمية دون أن تتحول إلى هدف مباشر للرقابة؟ هذا السؤال لم يكن نظريًا، بل عمليًا، لأنّ أيّ انزلاق في الخطاب أو الممارسة قد يعرّض المؤسسة كلها للخطر، بينما أيّ

تجريد كامل من الهوية قد يفقدها قدرتها على جذب جمهورها الطبيعي.

الامتثال الموسي وإعادة الضبط الداخلي

في مواجهة هذا التوتر طوّرت المؤسسات التعليمية المرتبطة بشبكات الإخوان في أوروبا مقارنة تقوم على الفصل الوظيفي الدقيق. المنهج الرسمي يُدار وفق معايير الدولة بلا استثناء، والبرامج التعليمية الأساسية تُقدّم بلغة مهنية محايدة، قابلة للتقييم والمساءلة. الهوية، حين تُستحضر، تُقدّم في مستويات موازية وغير صدامية، مثل الأنشطة الثقافية العامة، أو القيم الأخلاقية المشتركة التي لا تثير حساسية قانونية. هذا الفصل لم يكن خدعة، بل آلية بقاء تسمح للمؤسسة بالعمل دون كسر القواعد.

في ألمانيا، حيث تُراقب أيّ إشارة إيديولوجية داخل التعليم، كان هذا التوازن أكثر دقة. المؤسسات التي استمرت هي تلك التي التزمت حرفياً بالمنهج، وتجنّبت إدخال أيّ محتوى يمكن تأويله سياسياً أو دينياً. الهوية هنا لم تُلغ، لكنّها أُعيدت صياغتها في لغة ثقافية عامة، مثل التركيز على التعددية، أو دعم اللغة الأم، أو تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية. هذه اللغة، وإن بدت محايدة، سمحت بالحفاظ على صلة غير مباشرة بالجمهور المستهدف دون إثارة الشبهات.

في فرنسا، حيث تُدار الحساسية عبر مفهوم العلمانية، كان التحدي مختلفاً. أيّ حضور ديني صريح داخل المؤسسة التعليمية قد يتحول إلى أزمة قانونية. لذلك جرى نقل التعبير الهوياتي إلى فضاءات خارج المدرسة الرسمية، مثل الأنشطة اللامنهجية

«التعليم أخذ
على عاتقه
دور الاقتصاد
الصامت، الذي
يمول الأنشطة،
ويُبقي البنية
قائمة، دون أن
يتصدر المشهد.»

أو الجمعيات الثقافية المستقلة قانونيًا. المدرسة تظل مساحة تعليمية خالصة، بينما تُدار الهوية في دوائر موازية لا تُحمّل المؤسسة التعليمية كلفة مباشرة. هذا الفصل الصارم قلل من المخاطر، لكنه تطلّب انضباطاً تنظيمياً عالياً.

في بريطانيا، حيث يُتاح هامش أوسع للتعبير، كان التوازن أكثر مرونة لكنّه لا يقلّ تعقيداً. المؤسسات التعليمية التي نجحت في الاستمرار هي تلك التي وضعت حدوداً واضحة بين ما هو تعليمي وما هو ثقافي. القيم تُقدّم في إطار أخلاقي عام، لا كبرنامج تعبوي، والأنشطة الدينية، حين وُجدت، أُدرجت ضمن سياسات واضحة تحترم التعدد وتمنع الاحتكار. هذا الوضوح كان ضرورياً لبناء ثقة الجهات الرقابية وأولياء الأمور على حد سواء.

اقتصادياً، ساعد هذا التوازن على حماية المورد. المؤسسة التي تحافظ على امتثال صارم تقلل من احتمالات الإغلاق أو العقوبات، وتحمي بذلك استثماراً طويل الأمد. المال، في هذه الحالة، يصبح حارساً للانضباط، لأنّ أيّ خروج عن القواعد لا يهدد السمعة فقط، بل يهدد الاستدامة المالية نفسها. هذا الإدراك جعل الإدارة التعليمية أكثر حذراً، وأقلّ قابلية للمغامرة.

تنظيمياً، أعاد هذا التوازن تشكيل الثقافة الداخلية. القرارات المتعلقة بالمحتوى والأنشطة لم تعد تُتخذ على أساس الرغبة أو الانتماء، بل على أساس تقييم المخاطر. هذا التحول، وإن أثار توترات داخلية في بعض الأحيان، أسهم في ترسيخ منطق مؤسسي يقدر البقاء على التعبير. التعليم، بوصفه أصلاً، لا يحتمل الانقسام الداخلي، لأنّ أيّ خلل في الإدارة قد ينعكس مباشرة على الترخيص والتمويل.

الفصل الوظيفي بين الهوية والمؤسسة

يمكن القول إن المؤسسات التعليمية تحولت إلى مساحات اختبار لإدارة التوتر بين الهوية والامتثال. النجاح لم يكن في فرض الهوية، ولا في محوها، بل في إعادة صياغتها بلغة يمكن أن تمر داخل النظام دون أن تُستهدف. هذا النجاح، وإن كان صامتاً، يفسر لماذا أصبح التعليم أحد أكثر القطاعات ثباتاً في التجربة الأوروبية، ولماذا فشل غيره من الفضاءات في تحقيق المستوى نفسه من الاستدامة.

تكشف تجربة التعليم داخل الشبكات الإخوانية في أوروبا عن تحوّل عميق في فهم الاستدامة، يتجاوز النقاش الديني أو الثقافي إلى قلب الاقتصاد التنظيمي ذاته. فالتعليم، بخلاف المسجد، لا يعيش على التبرع وحده، ولا يرتبط وجوده بلحظة تعبئة أو موجة تعاطف، بل يقوم على علاقة تعاقدية مستقرة مع المجتمع والدولة. هذه العلاقة، مهما كانت مشروطة، تمنح المؤسسة زمناً أطول للعمل، وتُخرجها نسبياً من منطوق الاستهداف المباشر.

«في أوقات
التوتر يمكن
الدفاع عن مدرسة
بوصفها مؤسسة
تخدم الأطفال
والعائلات، لا
بوصفها ذراعاً
لتنظيم.»

اقتصادياً، مثل التعليم انتقالاً من المال العاطفي إلى المال الوظيفي. الرسوم، والشراكات، والدعم غير النقدي المرتبط بالأنشطة التعليمية، وفرت موارد يمكن التنبؤ بها، حتى وإن كانت محدودة. هذا التنبؤ هو جوهر الاستقرار، لأنه يسمح بالتخطيط، ويقلل من الارتجال، ويمنح الإدارة قدرة على إدارة الأزمات دون انهيار. المدرسة التي تُغطي نفقاتها وتُدبر فائضاً صغيراً تُصبح أصلاً يحمي نفسه بنفسه، دون حاجة إلى تدخل خارجي مستمر.

تنظيمياً، فرض التعليم انضباطاً جديداً. الامتثال لم يعد خياراً، بل شرطاً للبقاء. هذا الانضباط أعاد تشكيل موازين القوة

داخل الشبكات، ورفع من شأن الخبرة الإدارية والقانونية، على حساب الخطاب التعبوي. المؤسسة التعليمية لا تحتل صراعات داخلية أو مغامرات غير محسوبة، لأنَّ أيَّ خلل قد ينعكس مباشرة على الترخيص والتمويل. بهذا تحوّل التعليم إلى مدرسة داخلية للتنظيم نفسه، تُدرّبه على العمل داخل القواعد.

سياسياً، منح التعليم غطاءً ناعماً يصعب تجاوزه بسهولة. التدخل في مؤسسة تعليمية لا يُقرأ فقط بوصفه إجراءً ضد تنظيم، بل بوصفه قراراً يمسّ الأطفال والأسر والمجتمع المحلي. هذه الكلفة السياسية لا تمنع التدخل، لكنّها تجعله أكثر تعقيداً، وتمنح المؤسسة وقتاً ومساحة للمناورة. التعليم، بهذا المعنى لا يحمي التنظيم بالكامل، لكنّه يُخفّف من حدّة الصدام، ويؤجّل المواجهة حين تكون غير محسوبة.

ثقافياً، أعاد التعليم تعريف العلاقة مع الهوية. بدل تقديم الهوية بوصفها شعاراً صدامياً، جرى إدماجها في لغة القيم العامة، والأخلاق، والمسؤولية الاجتماعية. هذا التحول لم يُرض جميع الأطراف داخل التنظيم، لكنه أتاح بقاء المؤسسات في بيئة لا تكافئ الوضوح الإيديولوجي. الهوية لم تختفِ، لكنّها صارت أكثر حذرًا، وأقلّ حضورًا في الواجهة، وأكثر اندماجًا في الممارسة اليومية

بهذا، يمكن القول إنَّ التعليم أصبح الاقتصاد الخفي الأكثر ثباتاً في التجربة الأوروبية، لأنّه يجمع بين الشرعية الاجتماعية، والاستقرار المالي النسبي، والقدرة على العمل داخل القانون. في المقابل، تراجع دور المسجد بوصفه حامل الاستمرارية الاقتصادية، ليعود إلى وظيفته الأساسية كفضاء عبادة، لا كعمود مالي. هذا الفصل بين الوظيفة الدينية والاقتصادية كان أحد أهم دروس ما بعد ٢٠١٣، وأسهم في إعادة ترتيب البنية التنظيمية على أسس أكثر واقعية.

صحافة الإخوان: النظام السري لتوجيه الرأي العام



سامح فايز
صحفي مصري

وسائل الإعلام التقليدية، كانت السبيل الأبرز لنشر دعوة الإخوان المسلمين منذ بدايات نشأتها، وكانت بمثابة النظام السري الذي تستخدمه الجماعة دائماً في توجيه الرأي العام، والذي لا يقل أهمية عن النظام الخاص، الجناح العسكري للجماعة.

هذا الأمر يزيد من فرضية أنّ من وُضعت على عاتقه مسؤولية تأسيس صحافة الإخوان، إلى جانب مسؤولية تأسيس الجناح العسكري، هو نفس الشخص، صالح عشاوي، وكيل جماعة الإخوان المسلمين.

الباحث المتخصص في شؤون الإرهاب، أحمد كامل بحيري، كتب في بحث بعنوان «إعلام الإخوان بين الفاعلية والانهيال»، نشره مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: «تنوعت الإصدارات الصحفية الصادرة عنها والتي أخذت مسميات مختلفة، بداية من مجلة الإخوان المسلمين عام (١٩٣٣)، مجلة النذير الأسبوعية (١٩٣٨)، مجلة المنار (١٩٣٩)، مجلة التعارف الأسبوعية (١٩٤٠)، مجلة الشعاع الأسبوعية (١٩٤٠)، مجلة الإخوان المسلمون اليومية (١٩٤٢)، مجلة الشباب الشهرية (١٩٤٧)، مجلة الكشكول الجديد (١٩٤٨)، مجلة (الدعوة)، وهي المطبوعة الأكثر شهرة في تاريخ الجماعة، والتي استمرت في الفترة بين عامي (١٩٥١ - ١٩٥٧)».

وخصص أحمد عادل كمال، أحد قادة النظام الخاص، فصلاً في كتابه، «النقط فوق الحروف»، لـ صحافة الإخوان؛ أشار فيه إلى مجلة النذير الصادرة عام ١٩٣٨، وكان صاحب امتيازها محمود أبو زيد المحامي، وتم تكليف صالح عشاوي برئاسة تحرير الجريدة، وبرر أحمد عادل كمال ذلك بقوله: «وقد صدر حينذاك قانون يحتم أن يكون رئيس تحرير أى صحيفة من حملة المؤهلات العليا، فكلف المرشد العام الأستاذ صالح عشاوي أن يتولى رئاسة تحريرها، باعتباره حاصلًا على بكالوريوس التجارة العليا...». إلا أن محمود أبو زيد مال بث أن خرج على الجماعة مع آخرين سنة ١٩٤٠ فيما عرف بـ «فتنة شباب محمد»، وكانت تلك أولى حالات الانشقاق داخل جماعة الإخوان، ومن أخطرها؛ نظراً لأنها كانت جماعية، وبذلك انقطعت صلة الإخوان بمجلة النذير.



الصحافة الإسلامية

صالح عشاوي الملقب بـ «رائد الصحافة الإسلامية»، تم تعيينه وكيلاً للجماعة بعد انشقاق الشيخ أحمد السكري عام ١٩٤٦، ورأس النظام الخاص سنة ١٩٤١، ثم بعد اغتيال البنا كلف بإدارة الجماعة، طبقاً للائحة التي تنقل السلطات لوكيلها في غياب المرشد، وظل لمدة ٣٠ شهراً مرشداً للإخوان قبل تولي حسن الهضيبي.

الرجل الأقوى في التنظيم أوكل إليه البنا مسؤولية صحافة الإخوان، ونفس ذلك الرجل هو من تزعم محاولة انقلاب فاشلة على مرشد الإخوان حسن الهضيبي عام ١٩٥٣، بمساعدة مسؤول النظام الخاص عبد الرحمن السندي، والمشايخ، محمد الغزالي، والسيد سابق، وكانت تلك أقوى الحوادث التي هزت مكتب الارشاد في عهد حسن الهضيبي؛ كما ذكر محمود عبد الحليم في كتابه - الاخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ - «المؤامرة الخسيصة».

وفي العام ١٩٤٢ سمح الملك فاروق للإخوان بإصدار مجلة «الاخوان المسلمون» بعد اتفاق بين البنا والملك، مقابل ألا يشارك البنا في انتخابات البرلمان، ورأس تحريرها أيضاً صالح عشاوي، واستمرت حتى صودرت عام ١٩٤٨. ثم أنشئت إلى جوار المجلة جريدة يومية بعنوان: «الاخوان المسلمون» عام ١٩٤٦، ورأس تحريرها زكريا خورشيد، ثم صالح عشاوي عام ١٩٤٧، وصودرت أيضاً عام ١٩٤٨. وتوسع الإخوان في المسألة، فأسسوا شركة مساهمة تحت عنوان «الإخوان للطباعة»، وأخرى تحت عنوان «الإخوان للصحافة»، وكان رأسمالهما معاً ٧٠ ألف جنيه، وقد وثق ذلك أحمد عادل كمال في كتابه: «النقط فوق الحروف».

أحمد عادل كمال أحد قادة النظام الخاص خصص فصلاً في كتابه النقط فوق الحروف لصحافة الإخوان

الصحافة السرية

تأسيس مجلة «الكشكول الجديد»، إحدى صحف الإخوان، والتي بدأت باقتراح تقدم به محمود عساف إلى جانب أمين اسماعيل؛ كان ذلك الاقتراح وسيلة للرد على الصحف الوفدية والشيوعية التي تهاجم الإخوان، إذ يوضح عادل كمال في كتابه، أن الأحزاب المعارضة للجماعة كانت تتماهى في سب الإخوان، وأن الجماعة الدعوية لا تستطيع أن تجاريهم في مسألة السباب تلك على صفحات مجلاتها الدينية، ففتق الذهن عن حيلة



يمكرون بها على العامة والأتباع، وهي أن يقدم محمود عساف وأمين اسماعيل استقالة وهمية، ويصدران مجلة الكشكول الجديد، ويبدآن في سب تلك الأحزاب على صفحات مجلتهم، بدعم سري من الاخوان، دون أن تكون الجماعة مسؤولة عن ذلك، وكان السب على صفحات تلك المجلة عنيفاً، حيث وصلت إلى المسألة إلى أن حزب الوفد كان يصدر جريدة بعنوان: «صوت الأمة»، فصورت الكشكول صفحة على نفس نظام الجريدة، وجعلت عنوانها: «صطل الأمة» بنفس نوع الخط، ومن أمثلة ما كانت تنشره الكشكول، باب بعنوان: «دائرة المعارف الوفدية» بدأت بحرف الألف، منها على سبيل المثال، شرحاً لكلمة «أب» جاء بها: «أبوك معروف لك طبعاً. يقال للوفديين ملعون أبوكم.. وليست الوزارة ميراثاً عن أبيكم».

أنشأت جماعة الإخوان تبعاً، مجلة «الشهاب» التي كانت امتداداً لمجلة «المنار»، لمؤسسها رشيد رضا، لكنها حلت عام ١٩٤٨ مع محنة حل الجماعة، ثم أعيدت بعد عامين على نفس النسق، ولكن تحت مسمى مجلة «المسلمون»، ثم بعد ذلك أنشأت الجماعة مجلة «الدعوة»، التي صدر العدد الأول منها عام ١٩٥١، وكان يرأس تحريرها صالح عشاوي، إلى جانب أنه كان صاحب امتيازها أيضاً، وكانت المجلة الأوفر حظاً، حيث استقرت مع الإخوان، حتى وفاة عشاوي في أوائل ثمانينات القرن الماضي.

سياسة الاختراق

بعد وصول الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك إلى الحكم، دخلت جماعة الإخوان في منحنى تاريخي مختلف عن كل ما سبق، وبات من الصعب إصدار جريدة أو إنشاء حزب سياسي، أو حتى العمل تحت مظلة شرعية، وكانت الوسيلة المتبعة حينذاك

هي التطفل على أحزاب أخرى. كتب أحمد كامل بحيري، تحت عنوان: «إعلام الإخوان بين الفاعلية والانهييار»: «اعتمدت الجماعة على أسلوب اختراق بعض الأحزاب السياسية، لتكون بوابة لتنظيم الإخوان للمشاركة السياسية، فتحالفت الجماعة مع حزب الوفد في انتخابات ١٩٨٧، ثم اخترق تنظيم الإخوان حزب العمل بزعامة إبراهيم شكري، الذي تحول اسمه فيما بعد لحزب العمل الإسلامي، ثم إلى حزب الشعب برئاسة مجدي أحمد حسين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث تم حل هذا الحزب في أعقاب ٣٠ يونيو ٢٠١٣»، مضيفاً: «وعلى الرغم من حالة التضيق الإعلامي على جماعة الإخوان المسلمين خلال تلك المرحلة، إلا أن ظهور المواقع الإلكترونية كان طوق النجاة بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، للخروج من الحظر الإعلامي عليها، بامتلاك أدوات إعلامية تقليدية متمثلة في الصحف الورقية أو قنوات تليفزيونية أو إذاعات».

بيد أن الوسيلة الأخطر التي أشار إليها بحيري في بحثه، كانت السوشيال ميديا، التي تتحكم فيها الجماعة لتوجيه الرأي العام أثناء حربها مع الحكومات العربية، معتبراً أنها: «من أهم أدوات الحراك السياسي للقوى السياسية ومنها جماعة الإخوان المسلمين قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ومازالت السوشيال ميديا واحدة من أهم أدوات جماعة الإخوان المسلمين في صراعها مع الدولة المصرية في أعقاب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣».